الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة –

كلية الآداب و الحضارة الإسلامية

قسم التاريخ

السياسة الزراعية والتجارية للدولة الأموية

(41-99هـ/661-717م)

من خلال أنساب الأشراف للبلاذري

مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي،تخصص: الحياة الاقتصادية و الاجتماعية في المشرق الإسلامي(01-132هـ/ 622-749م)

إعداد الطالب:

بلعيدي رامي

إشراف الأستاذ الدكتور:

إسماعيل سامعي

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د.محمد فرقاني	أ.التعليم العالي	رئيسا	جامعة الأمير عبد القادر – قسنطينة –
أ.د.إسماعيل سامعي	أ.التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة الأمير عبد القادر – قسنطينة –
أ.د. يوسف عابد	أ.التعليم العالي	عضوا مناقشا	جامعة الأمير عبد القادر – قسنطينة –
أ.د. كمال بن مارس	أ.التعليم العالي	عضوا مناقشا	جامعة 08 ماي 1945 – قالمة–

السنة الجامعية: 1435-1436هـ/2014-2015 م

شكر وتقدير

لا يسعني هذا المقام إلا أن أتقدم بوافر الشكر والعرفان والثناء إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور إسماعيل سامعي الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة، وحرصه الدؤوب على متابعتي وتوجيهي، إذ كانت لآرائه وإرشاداته القيمة الأثر البارز في إخراج هذه المذكرة بشكلها الحالي .

كما أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لما بذلوه من جهد وعناء في قراءة هذه المذكرة ، وإبداء الملاحظات والاقتراحات التي من شأنها أن تغني وتفيد البحث العلمي .

ويسعدني أتوجه بالشكر والتقدير إلى جميع الأساتذة الذين ساهموا في مساعدتي في مسار البحث والى كل من مد لي يد العون والمساعدة، وكل التحية والشكر إلى العاملين في مكتباتنا العامة والخاصة لما قدموه من مساعدة وتسهيلات ، وأخص بالذكر مكتبة جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة ومكتبة جامعة المسيلة.

ومـــن الله التوفيـــق.

المقدمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مقدمة:

حظي النشاط الاقتصادي في الدولة العربية الإسلامية بعناية من قبل المسئولين في الدولة، فكانت هذه العناية متنوعة، شملت الاهتمام بالجوانب الاقتصادية المختلفة، مما انعكس على الوضع السياسي والاجتماعي، وقد ترجم هذا الاهتمام في حركة تأليف زاخرة من المصنفين في المجالات المختلفة سواء السياسية أو الإدارية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، تمثلت في كم معتبر من الكتب في التراجم والطبقات والجغرافيا وكتب التاريخ العام والحسبة؛ بما في ذلك كتب الأنساب، ومن أهمها مصنف أنساب الأشراف للبلاذري الذي زاوج فيه بين التاريخ والأدب والجغرافيا.

إن النظرة الأولى لكتاب أنساب الأشراف تجعل الباحث يخرج بانطباع يوحي بأنه أرخ لدور الأشراف والقادة السياسيين والحملات العسكرية على مختلف حقب التاريخ الإسلامي بالدرجة الأولى، لكن المدقق للمادة التي أوردها يضع يده على إشارات كثيرة ومفيدة في مجال تاريخ الاقتصاد الإسلامي بصفة عامة؛ والدولة الأموية بالخصوص، هذه الإشارات من شأنها أن تضيء جوانب جديدة من تراثنا الإسلامي، لاسيما الفترة (41-99-هـ/662-717م)، لأن هذه الفترة تمثل بداية للدولة الأموية بكل ما تحمله من متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية من جهة، و انتهاء بحكم الخليفة سليمان بن عبد الملك،شاملة أقاليم الشرق المذكورة في المصنف كالعراق والشام وشبه الجزيرة العربية وما وراء النهر، مركزين بالدرجة الأولى على السياسة الزراعية والتجارية والتي تتمثل في مختلف الإجراءات والوسائل والطرق التي اتبعها الخلفاء والولاة الأمويون للنهوض بقطاع الزراعة والتجارة، لاقتران السياسة الزراعية بالتجارية، حيث إنه كلما كانت السياسات الزراعية ناجحة وفعالة كانت التجارة نشيطة، فهي انعكاس لها وأثر من آثارها، وقد تعرض الموضوع في بعض الأحيان للزراعة والتجارة في حدود ما يفيد ويخدم إبراز واستخراج مختلف السياسات الزراعية والتجارية.

وقد لفت مصنف أنساب الأشراف للبلاذري الانتباه؛ لما تضمنه من معلومات في هذا المجال، فكان من الدوافع الأولى في اختيار الموضوع، إلى جانب دوافع أخرى، منها ما هو ذاتي و منها ما هو موضوعي، أما الدوافع الذاتية فقد تمثلت في ميلي الشديد لدراسة تاريخ الدولة الأموية بحكم مذكرتي لشهادة الليسانس التي تناولت الدعوة العباسية من خلال مصنف الطبري، أما الموضوعية فهي قلة الدراسات التي تناولت السياسة الاقتصادية للدولة الأموية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في هذه الفترة بالذات من خلال مصنف بمفرده، وبالخصوص أنساب الأشراف للبلاذري، حيث انصب اهتمام المؤرخين بالدرجة الأولى على إصلاحات عمر بن عبد العزيز الاقتصادية، و لم يتوسعوا إلى غيرها، لذا بات من الضروري التركيز على تحليل هذه السياسة الاقتصادية و التعليق عليها في هذه الفترة، وهو ما يلبي رغبة في النفس حول التوسع في دراسة تاريخ الدولة الأموية، والإسهام في إزالة الغموض عن كثير من الحوادث التاريخية؛ المرتبطة بالسياسة الزراعية والتجارية.

لقد أنجزت في هذا الموضوع دراسات وأبحاث عدة، لكنها في مجملها-حسب اطلاعي- اقتصرت على جانب السياسة المالية، وعدم اعتمادها على مؤلف واحد كمصدر للمعلومات بالدرجة الأولى، وقد تأتي مجملة وعامة لكل عصور التاريخ الإسلامي، و ما وقف عليه البحث من الدراسات يمكن إجماله في الآتي:

1- كتاب الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية لمحمد ضياء الريس، تعرض فيه للخراج على مر العصور الإسلامية، معرجا على موارد ونفقات الدولة، لكن دراسته كانت عامة لعصور التاريخ الإسلامي، لذا فقد جاءت دراسته مقتضبة عن مختلف السياسات الزراعية والتجارية الدولة الأموية.

2- التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري، وهو كتاب مطبوع لصالح أحمد العلي، تعرض فيه للأوضاع الاقتصادية في الأقاليم الإسلامية خاصة الأمصار الجديدة، لكنه ركز بالدرجة الأولى على البصرة، معتمدا على مصادر متعددة .

3- ضياع بني أمية في عصر الخلافة وهو كتاب مطبوع لصفاء حافظ عبد الفتاح، لكن طغى عليه جانب الاهتمام بالجانب الزراعي مع إهمال بقية الجوانب الاقتصادية .

4- كتاب الحياة الزراعية في بلاد الشام في العصر الأموي لفالح حسين ، والذي قام فيه بدراسة وتحليل الأوضاع الزراعية في العهد الأموي، لكن دراسته كانت متعلقة بإقليم الشام فقط دون التطرق إلى أقاليم المشرق الإسلامي الأخرى.

5- كتاب: المؤرخون العرب والفتنة الكبرى لعدنان محمد ملحم، الذي تناول نظرة مجموعة من المؤرخين إلى أحداث الفتنة الأولى ومن بينهم البلاذري في مؤلفه أنساب الأشراف لكنه كان مقتضبا، وبعيدا عن الفترة محل الدراسة.

لاشك أن لدراسة كتاب أنساب الأشراف وما يحتويه من معلومات ومعطيات حول السياسة الاقتصادية أهمية بالغة، سواء بالنسبة للتاريخ الإسلامي بصفة عامة أو لتاريخ المشرق بصفة خاصة، حيث يهدف بالدرجة الأولى إلى الرد على بعض آراء المستشرقين وعلى رأسهم فان فلوتن VAN.VLOTEN و يوليوس فلهاوزن JULIUS. WELLHAUSEN وفون كريمر A VON. KREMER الذين روجوا لفكرة أن الدولة الأموية كانت تهتم بالجباية وتحصيل الموارد المالية دون العناية بالقطاعات الاقتصادية المختلفة، كما كان ذلك على حساب المجتمع عموما وأهل الذمة بصفة خاصة معتمدين في ذلك مواقف بعض الولاة كالحجاج[1].

ثم إن المادة التاريخية في أنساب الأشراف كثيرة ومتنوعة وشاملة لفترة طويلة، فلا يكا د البلاذري يغفل في حديثه عن الأشراف؛ الإشارة إلى جانب من التاريخ الاقتصادي والسياسة الزراعية والتجارية

[1] حيث أصدر الحجاج أمره بإرجاع من كان له أصل في القرى إلى قراهم بعد هجرتهم إلى المدينة، وختم على يد كل منهم اسم قريته، فارضا عليهم الجزية في الوقت نفسه. البلاذري،أنساب،426/13 . 147/8.

بالخصوص، وهو ما يكشف عن طبيعة المادة التاريخية لديه، وعن منهجه، ومدى تميزه عن غيره في هذا الجانب .

ومن الأهداف الأساسية تيسير عملية البحث للباحثين، بتوفير نصوص متناثرة وموزعة لهذا الموضوع من خلال كتاب أنساب الأشراف، وترتيبها منهجيا في مجال السياسة الاقتصادية للدولة الأموية، وإبراز الإسهامات التي قدمها لنا البلاذري في أنساب الأشراف من خلال مروياته إزاء بعض التنظيمات والسياسات الزراعية والتجارية، وبالتالي رسم صورة دقيقة للأوضاع الاقتصادية كما وردت في الكتاب موضع الدراسة .

ثم إن الكتابة التاريخية في السياسات الزراعية والتجارية في التاريخ الإسلامي عموما وفي فترة الدولة الأموية خصوصا، ليست كغيرها من الكتابات المتعلقة بالاقتصاد الوضعي، فعندما نورد ذلك؛ لا نفعله لمجرد القيمة التاريخية وإنما بقصد الالتزام بالمبادئ والأصول التي تمسك وعمل بها السلف الصالح.

إن البحث في موضوع السياسة الاقتصادية للدولة الأموية من خلال أنساب الأشراف يمنحنا الفرصة لطرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن استغلال كتب الأنساب وعلى رأسها كتاب البلاذري لإبراز صورة السياسية الاقتصادية للدولة الأموية؟

وتتضمن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية:

- ما المنهج التاريخي المتبع في تصنيفه لكتابه وانعكاسه على معلوماته التاريخية ؟
- ما هي مختلف السياسات الزراعية والتجارية التي تستنتج من مصنف البلاذري والتي ركز عليها ؟.
- ما هي أوجه الاختلاف والشبه بين ما أورده البلاذري وبقية المصادر المعاصرة له؟.
- هل يمكن مقارنة ما أورده البلاذري بالسياسات الزراعية والتجارية في الوقت الحاضر ؟.

واقتضت طبيعة الموضوع إتباع منهجية تاريخية متنوعة بتنوع مضامين الفصول، فالظروف العامة للدولة الأموية خلال الفترة التاريخية (41-99هـ/662-717م) جعلت البحث يعطي أهمية بالغة لتوضيح كل المسارات والتحولات الاقتصادية في مجال الزراعة والتجارة، مما سمح بإتباع المنهج التاريخي التحليلي الملائم لهذا النوع من الدراسات والبحوث، لترتيب وعرض الأحداث التاريخية المتعلقة بتلك الفترة؛ وتوضيح الظروف والأسباب والوقوف على أهم نتائج السياسية الزراعية والتجارية في الدولة الأموية، كما تم اعتماد المنهج الاستقرائي عند إسقاط بعض الإجراءات في أقاليم معينة على كافة أقاليم الدولة الأموية.

ولاشك أن لكل عمل ولاسيما العلمي صعوبات تواجه الباحث في التاريخ عموما وفي التاريخ الاقتصادي خصوصا، منها صعوبة استخراج المادة التاريخية المتعلقة بالسياسة الزراعية والتجارية من الكتاب، ثم تصنيفها حسب الموضوعات وفصول الخطة، ومن هنا تكمن الصعوبة باعتماد أنساب الأشراف مصدر اً

واحداً في كتابة هذه السياسة، لأن هناك إجمالاً لا يمكن تفصيله إلا بالاستعانة بكتب التاريخ والجغرافيا وكتب الحديث والفقه وغيرها من الكتب، بالإضافة لعدم إسهابه في بعض القضايا التاريخية التي تمكن من التعرف على هذه السياسة المعمول بها في فترة الدراسة، إلى جانب تنوع مصادر المعلومات وتبعثر مادتها العلمية وتفرقها، والتي تفيد في تعميق التحليل؛ والمستوفاة من مؤلفات تاريخية وفقهية وجغرافية وأدبية.

ولعل قلة المراجع المتخصصة التي تناولت السياسة الزراعية والتجارية في الفترة زادت من هذه الصعوبات، وإن وجدت هذه المادة فهي تتحدث عموما عن الأوضاع الاقتصادية بصفة عامة، دون التطرق بشيء من التفصيل إلى السياسات الزراعية والتجارية التي طبقتها الدولة الأموية.

قسم البحث إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وملاحق وفهارس، ففي المقدمة عرفت بأهمية الموضوع واشكاليته والمنهج المتبع والصعوبات والفصول، وأهم المصادر والمراجع التي اعتمدت في البحث.

أما الفصل الأول الموسوم البلاذري ومنهجه في مصنفه أنساب الأشراف، فقد تناول مطلبه الأول عصر البلاذري و حياته، متعرضا إلى مولده ونسبه، وتعليمه و مختلف رحلاته التي قام بها وحياته العملية والوظائف التي قام بها، ثم عرجت على آثاره المختلفة سواء الموجود منها أو المفقود ووفاته، وتضمن المطلب الثاني التعريف بكتاب أنساب الأشراف، بدءا بالحديث عن علم الأنساب وتطوره، ثم محتوى كتاب أنساب الأشراف، و منهجه و موارده .

أما الفصل الثاني الموسوم السياسة الزراعية في الدولة الأموية، فقد تطرق المطلب الأول إلى العوامل المساعدة على تطور الزراعة؛ سواء الطبيعية منها أو البشرية، وتعرض المطلب الثاني إلى مختلف السياسات التي طبقتها الدولة الأموية على الملكيات الزراعية سواء منها ما كان ملكية خاصة أو ملكية عامة، معرجا على إجراءات الدولة اتجاه مصادر الري سواء مياه الأمطار أو مياه الآبار والينابيع أو الأنهار، ثم تم التطرق في المطلب الثالث إلى الثروة الزراعية في العصر الأموي؛ ومختلف السياسات اتجاهها، والحاصلات الزراعية وأماكن زراعتها، بالإضافة إلى إجراءات الدولة الأموية اتجاه الثروة الحيوانية، وهذا كله بالاعتماد على ما جاء في كتاب أنساب الأشراف.

أما الفصل الثالث الموسوم السياسة التجارية في الدولة الأموية، فقد تطرق المطلب الأول إلى دراسة التجارة الداخلية وسياسة الدولة اتجاه الطرق التجارية البرية والبحرية الرابطة بين مختلف أقاليم الدولة الأموية، والسلع المتبادلة بين الأقاليم، بالإضافة إلى تجارة الأسواق المحلية باعتبار أنها عماد التجارة الداخلية، أما المبحث الأخير فقد تضمن بالدرس التجارة الخارجية وطرقها البرية والبحرية والعلاقات التجارية مع الدول والسلع المتبادلة مع الدول الأخرى، وختم الفصل بدراسة أساليب المعاملات التجارية وأنظمتها كالنظام النقدي ونظام المكاييل والموازين والمقاييس، ومختلف الإجراءات الخاصة بالأسعار.

أما الخاتمة فقد كانت حوصلة لأهم للنتائج المتوصل إليها في البحث أهم النتائج وختمت بمجموعة من التوصيات، بالإضافة إلى الملاحق والفهارس التي تكمل البحث وتفيد الباحث والقارئ.

وقد أُعتمد في كتابة هذا البحث على مجموعة من المصادر والمراجع المتنوعة، ما بين كتب تاريخية وأخرى تهتم بالتراجم والطبقات وكتب البلدانيين والرحالة، كما كان للمراجع والدوريات إسهاما فعالا في هذا البناء.

أما المصادر المعتمدة فيأتي في مقدمتها كتاب: أنساب الأشراف للبلاذري (ت 279هـ/892م)[2]، الذي يعد أساس البحث وقاعدته ومحوره في استخراج مختلف السياسات الزراعية والتجارية التي طبقها الخلفاء والولاة الأمويون في مختلف أقاليم الدولة.

وأفاد كتابه فتوح البلدان البحث، حيث أمد العمل بمعلومات قيمة عن مختلف السياسات الزراعية، خاصة فيما يتعلق بالإقطاع وإحياء الأراضي الموات، ومختلف مشاريع الري بالعراق وغيرها من المناطق، بالإضافة إلى تعريب النقود.

وشكل كتاب تاريخ اليعقوبي لأحمد بن أبي يعقوب (ت 284هـ/897م)، مصدرا مهما للفصل الثاني خاصة فيما يتعلق ببعض أعمال وإجراءات الخلفاء والولاة الأمويين المتعلقة بالزراعة، على الرغم من تحامله عليهم في أحيان كثيرة.

واعتمد البحث على كتاب تاريخ الرسل والملوك للطبري (ت310هـ/923م) في الفصلين الثاني والثالث، خاصة فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة في الزراعة والتجارة وأسماء بعض الولاة الذين كان لهم السبق في الاهتمام بالجانب الزراعي والتجاري، لذا فقد كان هذا المصنف محور المقارنة مع أنساب الأشراف.

كما أفاد البحث من كتاب مروج الذهب ومعادن الجوهر للمسعودي (ت346هـ/958م) الذي عرف عنه بأنه مؤرخ وجغرافي، حيث أمد البحث بمعلومات قيمة حول العلاقات التجارية للمشرق الإسلامي مع مختلف الدول، مشيرا إلى الطرق والمسالك التي تربط بلاد الهند بشبه الجزيرة العربية والشام.

وكان كتاب الكامل في التاريخ لابن الأثير (ت630هـ/1233م) والبداية والنهاية لابن كثير (ت774هـ/1373م) مصنفين مهمين استفاد منه البحث في الفصل الثاني خاصة فيما يتعلق ببعض نماذج الاقطاعات التي منحها الخلفاء والولاة الأمويون، بالإضافة لتطرقهما إلى علاقة الأمن والاستقرار السياسي بنجاح السياسات الزراعية والتجارية، وبعض السياسات الأخرى كضرب النقود.

وكان للمصنفات الفقهية دور طيب في إثراء الموضوع، من حيث الاعتماد على ما ورد فيها من معلومات تاريخية اقتصادية بالغة الأهمية؛ كونها تعتمد على أدق الروايات وأصحها، منها كتاب الخراج لأبي يوسف(ت182هـ/798م) الذي يعد من أقدم وأهم المصادر الفقهية التي أفادت العمل، حيث عالج مختلف النواحي المالية كالخراج وعشور التجارة، وكذلك تعرضه لمختلف أحكام الأراضي؛كأراضي العنوة والصلح والصوافي والموات؛ والتي شكلت صورة واضحة عن مختلف أنشطة الاقتصاد العربي الإسلامي خلال الحقبة

[2] اعتمدت الدراسة الطبعة التي حققها سهيل زكار ورياض زركلي، الصادرة عن دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1996.

موضوع البحث ، وبذلك ضم العديد من الإشارات الاقتصادية الهامة المتعلقة بالسياسات الزراعية والتجارية.

وشكل كتاب الخراج وصناعة الكتابة لقدامة بن جعفر (ت337هـ/948م) مصدرا مهما للبحث، أفاد الفصلين الثاني والثالث؛ عند الحديث عن ملكية الأرض وإحياء الموات والإقطاع، وبرزت قيمته أكثر في التدليل على طرق البريد التي تربط بين مختلف أرجاء الدولة الإسلامية باعتبارها من طرق التجارة كذلك، وهذا كله في سياق المقارنات مع المعلومات الأساسية الواردة في أنساب الأشراف.

كما كان لكتاب الأحكام السلطانية للماوردي (ت450هـ/1058م) دور هام في تشكيل المبحث الثاني من الفصل الأول، بحديثه عن الإقطاع وأنواعه والشروط الواجبة توفرها إحياء الموات كأحد السياسات الزراعية، كما أفاد الفصل الثاني في موضوع الحسبة ومختلف المهام التي يقوم بها العامل على السوق.

ومن كتب الفقه العامة والتي أفاد البحث كتاب المدونة الكبرى للإمام مالك (ت 179 هـ/795م)رواية الإمام سحنون بن سعيد، حيث أفاد البحث في إيراد العديد من المعلومات الاقتصادية الدقيقة فيما يتعلق بالحياة الاقتصادية في الدولة العربية الإسلامية في العصر الأموي، حيث ذكر أنواعا مختلفة من التعامل المالي كالتعامل بالصكوك والبيع المؤجل وغيرهما.

وكانت كتب التراجم و الطبقات من أهم المصنفات التي عول عليها البحث، خاصة في التعريف بالأعلام الواردة في المذكرة ومعرفة مؤلفاتهم ومكانتهم العلمية وإسهاماتهم في رفد الحضارة العربية الإسلامية، ويأتي على رأسها كتاب طبقات ابن سعد (ت230هـ /845م) الذي أشار إلى بعض الملكيات الخاصة للأراضي وبعض الاقطاعات وطرق استغلالها في العهد الأموي، مثل الأراضي التي كانت لمعاوية وعمرو بن العاص بالمدينة، وكتاب معجم الأدباء لياقوت الحموي (ت626هـ/1229م) الذي ساهم في بناء الفصل الأول من خلال ما أورده عن مولد ونشأة البلاذري، وأهم آثاره ووظائفه، وكتاب وفيات الأعيان لابن خلكان(ت681هـ/1281م) وكتاب سير إعلام النبلاء للذهبي(ت748هـ/1348م)، حيث أمدا الموضوع بتراجم وفيرة عن الأعلام التي تم تناولنها الفصلين الثاني والثالث، كما أسهمت تلك المصنفات بإيضاح الحوادث التاريخية التي تذكر غالبا عند الترجمة .

وقدمت كتب الجغرافيا والرحلات مادة هامة للبحث ؛ لما تضمنته من معلومات تاريخية وجغرافية وحضارية، ويأتي في مقدمتها كتاب المسالك والممالك لابن خرداذبة (ت300هـ/913م) الذي أورد معلومات قيمة عما تشتهر به كل منطقة من طبيعة جغرافية ومناخية ؛ والتي أثرت في تحديد النمط الاقتصادي لكل منطقة سواء الزراعة أو التجارة، مما أسهم في رسم صورة واضحة لطبيعة الاقتصاد العربي في الفترة موضوع الدراسة، وكتاب صورة الأرض لابن حوقل(ت 367هـ/980م) الذي أفاد البحث في معرفة مناطق المياه والتربة الصالحة للزراعة ومختلف المحاصيل الزراعية في أقاليم الدولة الأموية، خاصة عند تعرضه لنهري دجلة والفرات بالعراق.

كما كان لكتاب معجم البلدان لياقوت الحموي دور هام، فقد أفاد في إعطاء تعريفات لبعض المدن والقرى التي ضمها البحث والتي تكون مبهمة عند القارئ ، كما قدم إشارات مهمة إلى تملك الأراضي الزراعية في الأموي، وبعض الإشارات إلى سياسات الأمويين اتجاه مصادر الري، فعند عند ذكره لمدينة واسط عرّج على نهري الزابي والنيل ودورهما في ري المحاصيل الزراعية.

أما كتب المعاجم والموسوعات فقد أفادت في استجلاء بعض التراجم والتعريف بها، ويأتي في مقدمتها كتاب الفهرست لابن النديم (ت حوالي 378هـ/988م) خاصة عند التعرض لمختلف الآثار التي تركها البلاذري.

وأدت المراجع الحديثة والمقالات والرسائل الجامعية دورا مهما في تقديم إشارات مهمة إلى مختلف السياسات الزراعية والتجارية ومقارنتها بما ورد عند مصنف البلاذري ، ولعل أهمها أبحاث ودراسات عبد العزيز الدوري، مثل كتابه نشأة علم التاريخ عند العرب، الذي قدم فيه دراسة مركزة لمنهج كتابة التاريخ في القرون الإسلامية الأولى، وقد أفاد منه الموضوع في دراسة منهج البلاذري في مؤلفه أنساب الأشراف ومختلف الموارد التي أخذ منها، كما كان لكتابه مقدمة في التاريخ الاقتصادي الإسلامي دور مهم في إماطة اللثام عن كثير من القضايا التاريخية المتعلقة بالسياسات الزراعية والتجارية، كنظرة العرب؛ بما فيهم الأمويين أنفسهم للأرض، والأسباب الأساسية في توسع الملكيات الزراعية الكبيرة خلال العصر الأموي، بالإضافة إلى قضايا أخرى مثل الخراج و العشور، ومختلف التنظيمات الاقتصادية التي طبقت في العصر الأموي، وقد أفاد البحث بمنهجه العلمي في التعليق والتحليل للقضايا الاقتصادية المتعلقة بالقضايا الزراعية والتجارية.

وشكل كتاب الحياة الزراعية في بلاد الشام في العصر الأموي لفالح حسين منطلقا أساسيا للموضوع؛ خاصة فيما يتعلق بأساليب الاستغلال الزراعي من مساقاة ومزارعة، بالإضافة إلى تعرضه لإجراءات الأمويين اتجاه الأراضي العامة منها أو الخاصة.

وكان لكتاب المؤرخون العرب والفتنة الكبرى لصاحبه عدنان محمد ملحم؛ الذي درس فيه نظرة بعض المؤرخين المسلمين إلى موضوع الفتنة الكبرى دور في إثراء البحث، لاسيما في الفصل الأول عند التطرق لحياة البلاذري بصفة خاصة؛ ومنهجه التاريخي الذي سار عليه في مصنفه أنساب الأشراف.

كما أفاد البحث من كتاب التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري لصاحبه صالح أحمد العلي، من خلال تتبع مختلف السياسات التجارية التي قام بها الخلفاء والولاة الأمويون في إقليم العراق للنهوض بالجانب الاقتصادي، لاسيما منها ما تعلق بالجهود التي اتخذها الخلفاء والولاة الأمويين في تنشيط الطرق التجارية؛ بتسهيل الثنايا وحفر الآبار في المحطات الرئيسية على هذه الطرق.

ويأتي في مقدمة الرسائل الجامعية المستفاد منها رسالة التطور الاقتصادي في العصر الأموي دراسة تحليلية وتقويمية لعصام هاشم العيدروس الجفري التي نوقشت سنة 1992 بجامعة أم القرى تحت إشراف ربيع الروبي وعبد العزيز الخلاف ، والتي تطرق فيها لمختلف أوجه النشاطات الاقتصادية منذ قيام الدولة الأموية

إلى سقوطها، وقد أفاد البحث بالخصوص في الفصل الثالث عند دراسة السوق وتنظيمه وأسباب اعتناء الأمويين بالطرق التجارية الداخلية، إضافة إلى إشاراته المتميزة فيما يخص سك العملة في عهد عبد الملك بن مروان.

أما الكتب المترجمة فقد أفادت البحث في مسائل عدة منها على الخصوص كتاب المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري لفالتر هنتس، والذي أفاد البحث عند المقارنة بين المكاييل والأوزان التي كانت مستعملة في العصور العربية الإسلامية موضوع البحث بما هو متعارف عليه الآن من النظام المتري.

وبعد، فلا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور إسماعيل سامعي أستاذ التاريخ والحضارة الإسلامية بكلية الآداب والحضارة الإسلامية جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، والذي أشرف على هذا البحث وتابع إنجازه خطوة بخطوة منذ أن كان فكرة إلى أن اكتملت فصوله، باذلا معي جهده ووقته رغم كثرة مسؤولياته وانشغالاته، فقد أفادني من علمه وفتح لي صدره، فجزاه الله عني خير الجزاء وبارك في عمره، كما أتقدم بآيات الشكر والامتنان إلى كل من مد لي يد المساعدة من قريب أو بعيد، وإلى أعضاء لجنة المناقشة المحترمين الذين تجشموا أتعاب فحص هذا العمل وقراءته، وقدموا لي النصح والتوجيه من أجل الارتقاء بموضوع البحث.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الأول

البلاذري ومنهجه في مصنفه أنساب الأشراف

المبحث الأول: البلاذري عصره وحياته.

المطلب الأول:عصره.

المطلب الثاني: المولد والنشأة.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب أنساب الأشراف.

المطلب الأول:علم الأنساب وتطوره.

المطلب الثاني:محتوى كتاب أنساب الأشراف.

المطلب الثالث:منهجه وموارده في مصنفه .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول: البلاذري عصره وحياته .

المطلب الأول:عصره

لايستطيع الباحث أن يدرس كتاب أنساب الأشراف دون الإشارة إلى العصر الذي عاش فيه البلاذري، لاسيما فيما يختص بالجانب الزراعي والتجاري، فالإنسان يتأثر بفترته وبالمجتمع الذي نشأ وتكون فيه، ومن المرجح أن البلاذري عاش في القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، أواخر العصر العباسي الأول وبدايات العصر العباسي الثاني.

01-الحالة السياسية :

عرفت الخلافة العباسية في القرن الثالث عموما ضعف هيبتها ونفوذها [1]، ويرجع ذلك إلى اعتماد العباسيين على الأتراك؛ فيما يعرف بعصر نفوذ الأتراك (232-334هـ/847-946م)، واستئثارهم بالمناصب المدنية والعسكرية على العرب الذين كانوا مادة الإسلام، إضافة إلى ضعف بعض الخلفاء وانصرافهم إلى اللهو والترف[2] .

بدأ استعمال العنصر التركي في الجيش العباسي منذ عهد المأمون (198-218هـ/813-833م)، وتوسع الخليفة المعتصم(218-277هـ/833-842م) في جلب أعداد غفيرة منهم من مواطنهم فيما وراء النهر [3] وقربهم إليه وجعلهم حرسه الخاص[4]، ولعل من أهم أسباب الاعتماد على الأتراك؛ جدب العراق والأقاليم الحضرية الأخرى التي تعودت الرفاهية والدعة من عنصر حيوي فعال تعتمد عليه الخلافة، مع عدم التوافق والانسجام بين المعتصم (218-277هـ/833-842م) الشديد المحترف للفروسية والعسكرية مع أهل بغداد المتحضرين

---

[1] اصطلح المؤرخون على تقسيم تاريخ الدولة العباسية إلى أربعة عصور وفقا لقدرات الخلافة وتطور أوضاعها السياسية وازدهار الحياة الثقافية والفكرية وهي على الترتيب: العصر العباسي الأول(عصر النفوذ الفارسي 132-232هـ/750-847م)، العصر العباسي الثاني(عصر نفوذ الأتراك[23] 334-447هـ/847-945م)،العصر العباسي الثالث(عصر نفوذ بني بويه 334-447هـ/945-1055م)، العصر العباسي الرابع(عصر نفوذ الدولة السلجوقية 447-656هـ/1055-1256م).محمد سهيل طقوس، التاريخ الإسلامي الوجيز(ط 5،دار النفائس، بيروت،2011) ص150. أحمد معمور العسيري، موجز التاريخ الإسلامي(ط1،دد،المملكة العربية السعودية،1996)ص177.

[2] الطبري، تاريخ الرسل والملوك، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط 2، دار المعارف ، مصر، 1967)، 11/9 .المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، تح محمد محيى الدين عبد الحميد، (ط 5، دار الفكر، بيروت، 1973)، 53/4. ابن الأثير، الكامل في التاريخ، راجعه وصححه، محمد يوسف الدقاق،(ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987)، 6/ 101.السيوطي، تاريخ الخلفاء، (ط 1، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 2003)، ص277.

[3] وهو الاسم الذي أطلقه الجغرافيون العرب على المنطقة الواقعة بين نهري جيحون(أمودايا) وسيحون (سردايا)، وهو من أخصب المناطق. ياقوت الحموي، معجم البلدان، (دار صادر، بيروت، 1977)، 45/5.وللتوسع أكثر حول هذا الإقليم ينظر محمود شيت خطاب، قادة الفتح الإسلامي في بلاد ماوراء النهر (ط1، دار الأندلس الخضراء جدة، دار ابن حزم بيروت، 1998)، ص ص 29-39.

[4] الطبري، تاريخ الرسل، 11/9.المسعودي، مروج الذهب،53/4. فاروق عمر فوزي، العصر الذهبي عصر الازدهار الحضاري، مجلة المؤرخ العربي، العدد 15، الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، بغداد،1980، ص 148.

المترفين، مما أدى إلى تباعد نفسي؛ هذا ماجعل المعتصم يقرر بناء سامراء [1] سنة (221هـ/836م)، ثم الانتقال إليها لتصبح العاصمة الجديدة للدولة.

أدى شلل الحكومة المركزية أثناء نفوذ الأتراك، إلى قيام ثورات وفتن في مناطق متعددة، متخذة شعارات مختلفة، منها العلويون الذين استغلوا هذا الضعف لتأكيد حقوقهم، إذ رأو أنفسهم أنهم أحق بالخلافة من بني العباس؛ المغتصبين لحقهم فيها، ففي سنة(256هـ- 869م) قاد علي بن زيد الطالبي الثورة بالكوفة[2]، بالإضافة إلى ثورة بابك[3] الخرمي التي انطلقت سنة(201هـ/816م)، ولعل من أهم الثورات التي أرهقت الدولة العباسية هي حركة الزنج بقيادة علي بن محمد في إقليم البصرة (255-270هـ/868-883م)[4]، وفي ظل هذه الثورات والفتن؛ سهل الطريق أمام المتذمرين والطامحين ضد بني العباس، فانفصلت الولايات البعيدة [5]، وساعد على ذلك إضافة إلى ضعف السلطة آنذاك؛ أن زعماء الترك في سامراء عند توليتهم على المقاطعات لايريدون ترك العاصمة، فكانوا يرسلون نوابا عنهم، وهذا الإهمال شجع النواب الطموحين على الانفصال، كما كان للمساحة الكبيرة للدولة الإسلامية دور في تسهيل الانفصال، فكيف يمكن تسيير عالم بأسره ممتد من الصين إلى المحيط الأطلسي في سلطة متمركزة في بغداد؟![6].

---

[1] مدينة تقع بين تكريت وبغداد على الجزء الشرقي لنهر دجلة سميت في البداية سرور من رأى، ثم اختصرت سر من رأى، ثم أصبحت سامراء. ياقوت، معجم البلدان، 4/133-134.

[2] الطبري، تاريخ الرسل، 8/508،506،474. ابن الأثير، الكامل، 6/249، ابن كثير، البداية والنهاية، تح أبي الفداء عبد الله القاضي، (ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987)، 14/564.

[3] هو بابك بن بهرام رجل فارسي مجوسي الأصل، دخل الإسلام وتسمى بالحسن أو الحسين، أراد إحياء ملك فارس ودينها، أسره الأفشين سنة 223هـ. ابن النديم، الفهرست، تح رضا تجدد، (دط، طهران،1971)، ص406. المسعودي، مروج، 4/55.

[4] الطبري، تاريخ الرسل، 9/410.ابن الأثير، الكامل، 6/206، ابن كثير، البداية والنهاية، 14/511. للتوسع انظر فيصل السامر، ثورة الزنج، (دار القارئ، بغداد، 1954)، ص ص 13-23.

[5] الكندي، الولاة والقضاة، تح رفن كست (مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، 1908)ص212.الطبري، نفسه، 10/255 .11/ 232.ابن الأثير، نفسه، 5/196. 6/400،156. حسن أحمد محمود أحمد إبراهيم الشريف، العالم الإسلامي في العصر العباسي، (ط 5،دار الفكر العربي، دت)، ص 344. ولعل أهم الولايات المنفصلة البعيدة، ففي المغرب الأوسط أقام الرستميون دولتهم(160-269هـ/776-908م) وفي المغرب الأقصى أقام العلويون دولتهم سنة(172-296هـ/789-908م) والدولة الطولونية بمصر (254-292هـ/868-905م)، أما في المشرق فقد ظهرت الدولة الطاهرية (205-259هـ/820-872م) والصفارية (254-290هـ/868-930م) والسامانية (261-389هـ/874-999م).انظر أحمد معمور، موجز التاريخ الإسلامي، ص218،195.

[6] عبد العزيز الدوري، دراسات في العصور العباسية المتأخرة، (ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 2007)،ص16. حسن أحمد محمود، نفسه، ص 394.

02-الحالة الاقتصادية:

كان الوضع الاقتصادي في عصر البلاذري انعكاسا مباشرا للواقع السياسي المتدهور، حيث كانت الموارد في تناقص مستمر والنفقات في تزايد مطرد [1]، وهذا العجز في الميزانية يعود للحروب والفتن مثل حركة علي بن محمد في إقليم البصرة، إضافة إلى إسراف الخلفاء في شؤونهم الخاصة والترف؛ وإقامة بعض المرافق العمرانية[2].

ومن أهم مظاهر التراجع المالي، شيوع ظاهرة مصادرة الأموال خاصة في عهد المتوكل، شاملة رجال الحكومة والرعية على السواء، [3] حيث لم تعد الأسباب السياسية أوالشخصية أساس المصادرات، بل أصبحت الأزمات الاقتصادية وقلة موارد الدولة السبب المباشر، كما شاعت ظاهرة التقبل أو الضمان [4]، حيث تقبل بشير بن داود السند سنة (205هـ/820م)، وكانت الحاجة الماسة إلى المال لدفع رواتب الجند وخيانة العمال والموظفين، سببا في انتشار الظاهرتين في الربع الأخير من القرن الثالث [5]، وكانت نتيجة لهذا النظام ظهور طبقة من الملاك الكبار يعيشون في المدن بعيدا عن أراضيهم التي تركوا أمر التصرف فيها لوكلائهم، وأصحاب هذه الملكيات الكبيرة تكون غالبا من الحاشية القريبة من البلاط التي لا هم لها إلا جمع الضرائب نقدا أو عينا، مما أدى إلى تذمر الفلاحين وشكواهم .

أما الزراعة فمتدهورة، لعدم تمكن الدولة من القيام بواجباتها في رعاية الزراعة والأرض، نتيجة استمرار الفتن، مثل ثورة الزط بالبصرة والتي نجم عنها أعمال تخريب متعمدة لضفاف الأنهار والقنوات والسدود [6]،

---

[1] قارن بين إيرادات الدولة في عهد الرشيد (479.882.000 درهم) الجهشياري، كتاب الوزراء والكتاب، قدم له حسن الزين، (دار الفكر الحديث، بيروت، 1988)،ص 182-186.والمعتصم (388.291.350درهم) قدامة بن جعفر، الخراج وصناعة الكتابة، شرح وتحقيق محمد حسين الزبيدي، (دار الرشيد، العراق، 1981)،ص 172-174.وفي أواسط القرن الثالث الهجري(299.265.340درهم) ابن خرداذبة، المسالك والممالك ويليه نبذة من كتاب الخراج، (مطبعة بريل، ليدن، 1889)، ص 8-14. للتوسع أكثر انظر جورجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، (منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت ،دت)،302/2 وما بعدها.

[2] الطبري، تاريخ الرسل، 473،550/9، 551. المسعودي، مروج، 176،53،122/4. ابن طباطبا، الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، (دار صادر، بيروت،دت)، ص241 . عبد العزيز الدوري، دراسات في العصور العباسية، ص 144.

[3] صادر المتوكل أموال وزيره محمد بن عبد الملك الزيات،كما نكب بأبي الوزير وأخذ منه مائتي ألف دينار. الطبري، نفسه، 162/9. ابن الأثير، الكامل، 197/6.

[4] هو تعهد شخص ما بدفع مبلغ معين للخزينة سنويا مقابل السماح له بجباية مايستطيع من أهل ولايته . أبو يوسف، كتاب الخراج، دار المعرفة، بيروت، 1976، ص106. صالح أحمد العلي، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري (ط 2، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1967)،ص 222-223. وانظر نماذج منه ابن الأثير، الكامل،455/5.

[5] لايعني هذا أن الدولة لم تقم بمحاولات للإصلاح، لكنها كانت محدودة وغير فعالة، فقد اهتم المتوكل بمشاريع الري، إذ حفر قناتين في دجلة شتوية وصيفية، كما حفر نهر الاسحاقي وشق منه عدة قنوات تروي المناطق الواقعة على الجانب الغربي لدجلة. ياقوت، معجم البلدان، 175/3. أبو الفداء، تقويم البلدان، (دار صادر، بيروت، دت)، ص 289. نادية حسن صقر، مطلع العصر العباسي الثاني،(ط 1، دار الشروق، جدة، 1983)، ص 170-173.

[6] الطبري، تاريخ الرسل،9/ 8 . ابن مسكويه، تجارب الأمم وتعاقب الهمم، (ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003)05/4. أحمد علبي، ثورة الزنج وقائدها محمد بن علي،(دار الفارابي، بيروت، 1991) ص 140.

وفي ظل استحالة القيام بأعمال الصيانة للسدود والقناطر، تحولت الأراضي الزراعية إلى بور، مع تناقص الأيدي العاملة والمنتجة التي فرت من أراضيها خوفا على أرواحها، خاصة أن محاصيلهم مهددة دائما .

انعكس الضرر الذي أصاب الزراعة على التجارة فركدت وقل التبادل التجاري، نتيجة الحروب والأزمات، فقد هددت ثورة الزط التجارة بين بغداد والمناطق الجنوبية، لقطعهم الطريق هناك [1]، وخربت البصرة المرفأ الرئيسي للعراق والتجارة الشرقية أثناء حركة الزنج .

وشهد المجتمع العباسي في فترة الأزمات غلاء فاحشا خاصة في المواد الغذائية، فالأسعار لم تكن ثابتة بل متأثرة إلى حد بعيد بالأوضاع السياسي ة، والاقتصادية، والطبيعية، فقد بيع القفيز [2] من الحنطة بأربعة إلى خمسة دنانير سنة (252هـ/864م) إبان الفتنة بين المستعين والمعتز، واشتد الغلاء سنة (206ه/821م) في عامة بلاد الإسلام حيث ارتفع السعر في بغداد حتى بلغ الكر [3] من الشعير مائة وعشرين دينار والحنطة مائة وخمسين دينار ودام ذلك شهورا[4]، ولاشك أن لذلك وقعه السيئ عل المستوى المعيشي للأفراد.

03-الحالة العلمية:

لايعني التفكك السياسي وحالة الضعف التي عرفها عصر البلاذر ي، عدم وجود ازدهار ثقافي، بل على العكس؛ فقد شهدت نهاية القرن الثاني الهجري والنصف الأول من القرن الثالث فترة ازدهار و نهضة علمية وثقافية شاملة[5]، وساعد على هذا الازدهار تشجيع الخلفاء وكبار الدولة للعلماء، حيث أغدقوا عليهم الهبات والأموال، فهذا الخليفة المأمون يبعث إلى ملوك الروم لجلب الكتب حرصا منه على نشر العلم في ربوع البلاد[6]، كما ساهم اتساع صناعة الورق في الازدهار، إذ كانت الكتابة قبل هذا العصر تتم على الجلود والقراطيس المصنوعة من أوراق البردي، هذه الوسائل لا تساعد على انتشار العلم لقلتها من جهة وعدم صلاحيتها، وغلاء ثمن بعضها من جهة أخرى، وظهرت جراء كثرة الورق نشوء صناعة الوراقة،

---

[1] الطبري، تاريخ الرسل،9/ 8. ابن مسكويه، تجارب الأمم 5/4. ابن الأثير، الكامل،329/6.

[2] وحدة كيل كانت مستعملة منذ العهد الساساني، وأقدم رواية مؤكدة عن هذا المكيال تتعلق بقفيز الحجاج وبمقتضاها كان القفيز يساوي صاع النبي أي 4.2125 لتر. فالتر هنتس، المكاييل والموازين الإسلامية وما يعاده ا في النظام المتري، تر كامل العسلي،(منشورات الجامعة الأردنية، عمان، 1970)، ص 66.

[3] الكر مكيال لأهل العراق يساوي ستون قفيز أي 1566.72كغ . محمد صبحي بن حسن الحلاق، الإيضاحات العصرية للمقاييس والمكاييل والأوزان والنقود الشرعية، (ط1، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، اليمن، 2007)، ص109.

[4] الطبري، تاريخ الرسل، 510/9، ابن مسكويه، تجارب الأمم، 183/4. ابن الأثير، الكامل، 248/6 .

[5] ابن خلدون، المقدمة، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهرس خليل شحادة، مراجعة سهيل زكار، (دار الفكر، بيروت، 2001)، ص 548. محمد ماهر حمادة، الوثائق السياسية والإدارية العائدة للعصور العباسية المتتابعة ، (ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1958)، ص 20-21. محمد جمال الدين سرور، تاريخ الحضارة الإسلامية في الشرق، (دار الفكر العربي، القاهرة،1973) ، ص197.

[6] ابن النديم، الفهرست، ص 352. ابن طباطبا، الفخري، ص 221 . الجاحظ، البيان والتبيين، تح محمد عبد السلام هارون، (ط 7، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998)،374/3.

وهي صناعة يقصد بها نسخ الكتب وتجليدها وكل مايتعلق بإخراج الكتب [1]، ولعل لسهولة التنقل بين أرجاء العالم الإسلامي دورا فعالا في النهضة الفكرية [2]، فقد ظلت البلاد الإسلامية جميعا من الشرق إلى الغرب مملكة الإسلام وتحت رايته، دون حدود بينها، وهذا ما أسهم في انتقال الأفكار والمعرفة وانتشار العلوم .

ويعد العصر الذي نشأ فيه البلاذري عصر الازدهار الكبير للترجمة، إذ ترجم تراث كبير في مجال العلوم والآداب والتاريخ، من اللغات الفارسية والرومية والهندية واليونانية إلى العربية، فقد حظي هذا النشاط بالاهتمام المبكر للخليفة الرشيد (170-193هـ/786-809م)، بإضافة ما اجتمع عنده من الكتب المترجمة والمؤلفة إلى خزانة جده المنصور (136-158هـ/775-785م)، فتوسعت الخزانة وصارت عدة أقسام، مرورا بالمأمون الذي جرت بينه وبين ملك الروم مراسلات يسأله الإذن في إنفاذ مايختار من العلوم القديمة المخزونة ببلده، فأجاب بعد امتناع، كما كان المعتمد يشجع العلماء على تأليف الكتب ونشرها [3]، ولاشك أن لهذا النشاط دورا كبيرا في تنشيط هذه الحركة بمختلف الوسائل .

و لم يكن تشجيع الخلفاء الحافز الوحيد لتوسع الترجمة، فتعقد طبيعة الحياة الجديدة واحتياجاتها، أوجدت ضرورة تعلم الطب والعلاج و صنع الأدوية، بالإضافة إلى ظهور الفرق الإسلامية المتصارعة التي ترغب في الاستعانة في جدلهم ومناظراتهم بالمنطق والفلسفة.

وفي الجملة فإن المسلمين نقلوا إلى لسانهم ماكان معروفا من العلم في الطب والرياضيات والفلسفة عند سائر الأمم الأخرى، و لم يغادروا لسانا من ألسن الأمم المعروفة إلا ونقلوا منه، فكان نتاج تلك النهضة الحضارية أن عرف عصر البلاذري تألق عدد كبير من العلماء والمفكرين في الحديث و الأدب والعلوم والتاريخ.

---

[1] ابن خلدون، المقدمة، ص 532-533.جاك ريسلر، الحضارة الإسلامية، تع خليل أحمد خليل، (ط 1، منشورات عويدات، بيروت باريس،1993)، ص126.

[2] المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم،(دار صادر ،بيروت ، دت)، ص 64-65. آدم ميتز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، تر محمد عبد الهادي أبو ريدة ،(ط 5،دار الكتاب العربي،بيروت،دت) 21/01.سعيد عبد الفتاح عاشور، بحوث في تاريخ الإسلام وحضارته ، (ط1،عالم الكتب ، القاهرة، 1987)،ص 166.

[3] ابن النديم، الفهرست، ص 304.ابن خلدون، المقدمة، ص، 649.شوقي ضيف، تاريخ الأدب العربي العصر العباسي الثاني، (ط 12،دار المعارف، القاهرة ، دت)، 131/2. محمد جمال الدين، تاريخ الحضارة الإسلامية، ص 210. سعيد الديوجي، بيت الحكمة، (ط 2، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر،1972)، ص 31. وللتوسع أكثر حول موضوع نقل العلوم والفلسفة والطب من شتى الأمم وأهم الكتب المنقولة وأسماء ناقليها انظر، جورجي زيدان، تاريخ التمدن، 171/2-181.

المطلب الثاني: المولد والنشأة

01- مولده ونسبه:

هو أحمد بن يحيى بن جابر بن داود، يكنى بأبي جعفر، و أبي الحسن وأبي بك ر وقيل أبو العباس[1]، وربما جاءت هذه الكنى من وهم النساخ أو تحريفهم، لذلك من الصعب ترجيح كنية على الأخرى، وينسب البلاذري إلى حب البلاذر[2] الذي شربه على غير معرفته به؛ وهو اللقب الذي اشتهر به.

أما عن أصله ونسبه فلا تشير المصادر إليها وتكتفي بنسبته إلى بغداد لولادته بها [3]، وكل ماذكرته أن جده كان يكتب للخصيب [4]، وهذا الغموض جعل بعض المؤرخين يرون أنه فارسي الأصل متخذين من إتقانه للفارسية وترجمته منها دليلا على صحة رأيهم[5]، خاصة أن معظم العاملين في دواوين الخراج في ذلك الوقت كانوا من غير العرب[6]، مؤكدين كذلك أنه لو كان عربي الأصل لأثبت نسبه، وذكره من ترجموا له.

ومن المحتمل أن يكون البلاذري عربي النسب، حيث لم يشتمل نسب أبيه أو أي من أجداده على اسم يدل على فارسيته، والمصادر التاريخية لم تتكلم عن نسبه الفارسي؛ خاصة إذا عرفنا أن عائلته اشتغلت بمهنة الكتابة منذ عهد الرشيد، بالإضافة إلى معرفته بالأنساب العربية وتأليفه كتاب أنساب الأشراف، كما وقف ضد تيار الشعوبية الفارسي الذي يحط من قدر وتاريخ العرب، من خلال مايبرز من عنوان كتابه الرد على الشعوبية

---

[1] ابن النديم، الفهرست، ص125،ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، دراسة وتحقيق محب الدين بن سعيد عمر بن غرامة العمري، (دار الفكر، بيروت،1995)،74/6.ياقوت الحموي، معجم الأدباء، تح فريد عبد العزيز الجندي، (ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990)، 530/2.ابن العديم، بغية الطلب في تاريخ حلب، تح سهيل زكار،(دار الفكر، بيروت،دت) 1219/3-1222. ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق، (ط1، تح رياض عبد الحميد مراد مراجعة روحية النحاس، دار الفكر، دمشق، 1984)،318/3. ابن خلكان، وفيات الأعيان، تح إحسان عباس (دار صادر، بيروت،1977)24/6.ابن كثير، البداية والنهاية، 646/14. الذهبي، سير أعلام النبلاء، تح إحسان عباس، (دار صادر، بيروت،دت)163/13. عدنان محمد ملحم، المؤرخون العرب والفتنة (ط2، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2001) ص14.

[2] نبات ثمره شبيه بنوى التمر حلو المذاق تنبت شجرته بالهند ومن أسمائه تمر الفؤاد يميل لونه إلى الأسود يستعمل لتقوية الذاكرة لكن الإكثار منه يؤدي إلى الجنون .الجاحظ، الحيوان،(ط2، تح عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي،1965)،359/3. السيد أدي شير، كتاب الألفاظ الفارسية المعربة، (ط2، دار العرب للبستاني،القاهرة، 1999)، ص25. وقد شربه البلاذري في آخر حياته ليساعده على تنمية قدرة التذكر والحفظ لديه، لكن إفراط المؤلف في استهلاكه أدى به نتائج عكسية ومضاعفات جانبية جعلته يدخل البيمارستان ليعالج هناك .

[3] ابن النديم، الفهرست، ص125. ياقوت، معجم الأدباء، 530/5.ابن كثير، البداية والنهاية، 646/14.، الذهبي، سير أعلام، 163/13.

[4] هو الخصيب بن عبد الحميد ولاه الرشيد خراج مصر بعد نكبة البرامكة (177هـ-793م)، كان من خواصه الشاعر أبو نواس، أما جد البلاذري فهو أبوعبد الحميد بن داود البلاذري. ابن النديم، نفسه، ص125. الجهشياري، الوزراء والكتاب، ص 165.

[5] ابن النديم، نفسه، ص305،ياقوت، معجم الأدباء ، 534/2. بيكر، دائرة المعارف الإسلامية، مادة البلاذري، تر أحمد الشنتاوي وإبراهيم زكي خورشيد وعبد الحميد يونس،(دار المعرفة، بيروت، دت)، 58/4. كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، تر عبد الحميد النجار،(ط4،دار المعارف، القاهرة ،دت)، 43/3. إبراهيم بيضون، مسائل المنهج في الكتابة التاريخية العربية(ط 1، دار المؤرخ العربي، بيروت، 1995)ص50.

[6] الجهشياري، الوزراء والكتاب، ص 164. ياقوت الحموي، نفسه، 530/2. الذهبي، سير أعلام النبلاء، 163/13.

02-تعليمه وحياته العملية .

أ- تعليمه:

غدت بغداد منذ أواخر القرن الثاني الهجري أهم مراكز الثقاف ة وقبلتها في العالم، وغصت بالمجالس العلمية، التي تعقد في السيرة،والتاريخ، والأدب، والأنساب، وكان من المألوف أن يحضرها صغار الطلاب للسماع[1].

هذا الجو العلمي المتميز؛ أتاح له أن يبدأ حياته العلمية في سن مبكرة، فطلب العلم وعمره مابين السبع إلى العشر سنوات، فتلقى تعليمه على أيدي معلمين مختصين في تعليم أولاد الخواص والموسرين، بسبب انتماء أسرته إلى طبقة الكتاب [2]، ومعنى هذا أنه كان من عائلة ميسورة الحال لها مكانة في الدولة بحكم وظيفتها في ديوان الخراج، وساعد هذا العامل في تحصيله العلمي.

كما تتلمذ على أيدي عدد من كبار المحدثين، فتأثر بأساليبهم ومناهجهم، خاصة في مجال اهتمامه بأسانيد رواياته، واستخدامه صيغ المحدثين وألفاظهم [3]، وهو المنهج الذي كان معتمدا في كتابة التاريخ وتدوينه، حيث اعتبر جزءا من الحديث في مراحله الأولى، معتمدا بالدرجة الأولى على الإسناد لأنه عماد الرواية الصحيحة عندهم .

بدأ المؤلف مشواره التعليمي ببغداد، فتتلمذ على يد عدد من شيوخها هناك في مراحل تعلمه الأولى، على اعتبارها مسقط رأسه من جهة، ولكونها مركز الثقافة والحضارة في العالم في ذلك الوقت.

لم يكتف البلاذري بسماعه على شيوخه في بغداد، بل ارتحل في ربوع العراق والعالم الإسلامي [4]، للتزود من علمائها مشاهدا ومعاينا مواقع الأحداث التاريخية بنفسه.

---

[1] البغدادي، تاريخ بغداد، تح بشار عواد معروف،(ط 1، دار الغرب الإسلامي، 2001)،112/1، 45. 45/8.محمد جمال سرور،تاريخ الحضارة، ص 213. جميل نخلة المدور، تاريخ العراق في عصر العباسيين (ط1،دار الآفاق الجديدة، القاهرة، 2003)،ص 74-75.

[2] اعتبارا على أنه سمع من وكيع بن الجراح الرؤاسي . البلاذري، أنساب الأشراف، تح محمد حميد الله، (معهد المخطوطات العربي بالاشتراك مع دار المعارف، مصر، دت)، 1/ 406. الجهشياري ، الوزراء والكتاب، ص66.ابن النديم، الفهرست، ص 205. ياقوت الحموي، معجم الأدباء، 530/2. الذهبي، سير أعلام،163/13. عدنان محمد ملحم، المؤرخون العرب، ص16.

[3] عبد العزيز الدوري، نشأة علم التاريخ عند العرب،(مركز زايد للتراث والتاريخ، 2000)،ص49. عدنان محمد ملحم، نفسه، ص16.إسماعيل سامعي، علم التاريخ عند العرب والمسلمين دراسة في المنهاج والمصادر(المطبوعات البيداغوجية لكلية الآداب والحضارة الإسلامية، قسنطينة الجزائر،2014/2013) ص135.

[4] حول شيوخ البلاذري الذين تتلمذ عليهم انظر ابن عساكر، تاريخ دمشق، 6/74-75. ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق، 646/14. عدنان محمد ملحم، نفسه، ص17-18. صفاء حافظ عبد الفتاح، البلاذري ومنهجه في كتاب فتوح البلدان ،(دط، 1991)، ص30-35. محمد بن صامل السلمي، منهج كتابة التاريخ الإسلامي حتى نهاية القرن الثالث الهجري، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي، إشراف حسام الدين السامرائي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1984، ص240.إبراهيم بيضون، مسائل المنهج في الكتابة التاريخية، ص50،27.

ومن المدن التي زارها الكوفة والبصرة، كما ارتحل إلى واسط [1]، ثم انتقل إلى الرقة [2] والمدائن، كما زار دمشق وحمص، وارتحل إلى أنطاكية، و نزل بالثغور والجزيرة[3].

كان لهذه الرحلات أثر واضح في تكوين شخصيته التاريخية، حيث عايش وشاهد مواقع الأحداث التاريخية بنفسه، وأغنى معارفه كثيرا بلقائه لكبار المؤرخين في رحلاته المختلفة.

وهكذا نجد البلاذري يرتحل لطلب العلم، منطلقا من مسقط رأسه بغداد زائرا الكوفة، والبصرة، وواسط، والموصل، والمدائن، والحديثة، والرقة، وحمص، ودمشق، وأنطاكية، والجزيرة، و لم يكن الهدف من هذه الرحلات إلا لغرض الدراسة، وجمع أكبر ما يمكن من المصادر والمعلومات، وهو بذلك قد اطلع على أحوال البلاد الاقتصادية سواء في عصره أو العصر الذي سبقه، خاصة في مجال الزراعة والتجارة، وبالتالي يكون ماكتبه عن السياسية الزراعية والتجارية لهذه البلاد عن بينة ودراسة، وهو ما يزيد في القيمة التاريخية لكتاباته.

هذا مايؤكد أن المؤلف سمع وأخذ العلم على عدد غفير من الشيوخ، معظمهم من المحدثين والفقهاء والقراء، بالإضافة إلى علماء النسب، والتاريخ، والأدب، مما كان له الأثر العمي ق على كتاباته التي تتعلق بالأمور الاقتصادية في كتابه أنساب الأشراف.

---

[1] مدينة شرع الحجاج في بنائها سنة 84هـ، وفرغ منها سنة 86هـ، وهي متوسطة بين البصرة والكوفة، أول أعمالها فم الصلح ووزرفامية وآخرها البطائح، بها أنهار مشهورة مثل الزاب والنيل. ياقوت، معجم البلدان، 5/347-348.

[2] من مدن الجزيرة العراقية، تقع على جانب الفرات الشرقي، بينها وبين حران ثلاثة أيام، فتحت في عهد عمر بن الخطاب سنة 17هـ. ياقوت، نفسه، 3/58-59.

[3] ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، 6/74 ياقوت، معجم الأدباء، 2/530. ابن العديم، بغية الطلب، 3/1219-1222.ابن كثير، البداية والنهاية، 14/646 .البلاذري، فتوح البلدان، تح عبد الله أنيس الطباع، عمر أنيس الطباع، (مؤسسة المعارف، بيروت، 1987)،ص235.

ب- حياته العملية:

لاتمدنا المصادر بتفصيلات وافية حول حياة البلاذري العملية، باستثناء أن أسرة البلاذري من الأسر ذات المكانة الاجتماعية المرموقة، التي توارثت الاشتغال بالكتابة في الدواوين، فجده كان كاتبا عند الخصيب أمير مصر زمن هارون الرشيد.

وصفت المصادر البلاذري بالكاتب، وهذا يشير إلى علاقته بديوان الخراج[1]، ويعتبر هذا الديوان من أهم الدواوين لأنه مصدر جميع الأموال للأقاليم والدولة، ولابد أنه استغل هذا الديوان بما يحتويه من سجلات في دراسته للسياسة الزراعية والتجارية في الدولة الأموية، ومعرفة مدى اهتمامها بهذا القطاع، وطرق الاستغلال المختلفة، ثم أهم المناطق والدول المتعامل معها تجاريا، وتتضح علاقته أكثر بهذا الديوان إذا عرفنا اهتمام شيخه أبوعبيد وتلميذه قدامة بن جعفر[2]، وكلاهما عمل في هذا الديوان وألفا كتبا فيه، ومن المحتمل أنه أخذ على شيخه ما يخدم دراساته التاريخية في مجال الزراعة والتجارة، بالإضافة إلى معرفته الكبيرة بأمور الخراج وأحكامه، كما يظهر ذلك في كتابه فتوح البلدان وفي أنساب الأشراف .

كما عرف عنه نظم الشعر والتكسب منه، وأفادت أخباره أنه لم يقل الشعر في غرض واحد، بل تعددت أغراضه، فأوردت المصادر أشعار ا في هجائه اللاذ ع إذا منع من العطاء [3]، وحفظت لنا كذلك أشعارا في الزهد والتقو ى والحكمة[4]، مما يدلل على ملكة شعرية متميزة، مستخدما هذا الشعر في كتابه للتدليل على معلوماته في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد أعجب شعره الخلفاء والوزراء ومنحوه العطايا لذلك [5]، ولاشك أن تحكم الأتراك في الدولة ومطالبتهم المستمرة بالأموال، في ظل سوء الحالة المالية وتدهور الأوضاع الاقتصادية، سواء في الزراعة أو

---

[1] ابن عساكر، تاريخ دمشق، 74/6.ياقوت، معجم الأدباء، 530/2، الذهبي، سير أعلام، 163/13.ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، (ط1،مطبعة دار الكتب المصرية ،القاهرة، 1932)،85/3.

[2] هو أبو الفرج قدامة ين جعفر، كاتب من البلغاء الفصحاء المتقدمين، توفي سنة 337هـ من أهم كتبه الخراج وصناعة الكتابة.ابن النديم، الفهرست، ص 144. ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا مصطفى عبد القادر عطا،(ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان،1992)، 73/14.

[3] فقد هجا الوزير وهب بن سليمان والوزير عبيد اله بن خاقان، ومن شعره: أيا ضرطة حسبت رعدة تنوق في جهدها جهده ابن النديم ، نفسه، ص126.إبراهيم بيضون، مسائل المنهج، ص51. عدنان ملحم، المؤرخون العرب، ص18.

[4] ابن عساكر، المصدر السابق، 75/6 . ومن شعره في الزهد : استعدي يانفس للموت واسعي لنجاة فالحازم المستعد

[5] ياقوت، معجم الأدباء، 530/2. ابن خلكان، وفيات الأعيان، 24/6. الكتبي، فوات الوفيات والذيل عليها، تح إحسان عباس، (ط 1، دار صادر، بيروت، 1973)،155/1.عدنان ملحم، المؤرخون العرب، ص19. إبراهيم بيضون، مسائل المنهج، ص 28.

التجارة، قد نتج عنه تقلص الرواتب والأعطيات التي كان يمنحها الخلفاء لمن حولهم من الندماء والشعراء، بما فيهم البلاذري الذي تأثر بهذه الأوضاع.

واتصال البلاذري بالخلفاء والوزراء العباسين جعله على مقربة من مصادر المعلومات التاريخية، والتي أفادته عند تأليفه لكتاب أنساب الأشراف، لاسيما مايتعلق بالجانب الزراعي والتجاري، خاصة إذا عرفنا أنه أخذ عن المتوكل بعض الروايات التاريخية، بل كان أحد مستشاريه في قضايا الخراج[1] .

وأجمعت المصادر على براعته وإتقانه للغة الفارسية، مما ساعده على الترجمة منها للعربية، فقد ترجم كتاب عهد أزدشير شعرا، هذا ماساعده على تقصي أحوال البلاد الزراعية والتجارية خاصة الأقاليم الشرقية، بحكم ارتباطها التاريخي بدولة الفرس، كما يبدوا أن البلاذري قد أحاط بطرف من ثقافة الروم ولغتهم، وهذا واضح من الحوار الذي دار بينه وبين المتوكل في شأن التاريخ في بلاد الروم، وإلمامه لجزء كبير من أخبارهم[2]، وهذا يزيد اطلاعه على ماكتب بلغة الروم عن العلاقات التجارية بينهم وبين المسلمين في عصره، وفي العصر الأموي الذي سبقه، وطبيعة السلع المتبادلة وحجم التبادل، خاصة إذا عرفنا أن العلاقة الاقتصادية بين الدولتين لم تنقطع رغم الحروب المستمرة بينهما منذ العهد النبوي.

كما عرف عليه أنه عمل مؤدبا لابن الخليفة المعتز (232-255هـ/846-869م)[3]، وتعليمه لأبناء الخلفاء يجعله ذا مكانة عندهم، وبالتالي القرب من مصدر المعلومات التاريخية، وبالخصوص الوثائق الاقتصادية التي لها علاقة بالزراعة والتجارة في الدولة.

لقد أجمعت المصادر المتداولة على الإشادة بمكانة البلاذري العلمية والعملية، ولما اشتهر به من الخصال كالصدق وروح النقد، وشغفه بطلب العلم بانتقاله بنفسه لمواقع الأحداث التاريخية، مما جعل معلوماته عن السياسة الزراعية والتجارية في العصر الأموي ذات مكانة مرموقة تعتمد في الدراسات التاريخية.

---

[1] البلاذري، فتوح، ص 199. ابن عساكر، تاريخ دمشق، 74/6.

[2] ياقوت، معجم الأدباء 532/2.البلاذري، نفسه، ص 217.علي محمد الصلابي، الدولة الأموية (ط 2، دار المعرفة، بيروت، 2008) 355/2.

[3] ابن العديم، بغية الطلب،1220/3.بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، 3/ 34.جورجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، (دار الهلال،دت)، 196/2.شاكر مصطفى، التاريخ العربي والمؤرخون، (ط3، دار العلم للملايين، بيروت، 1983)، 243/1 .

ج- آثاره ووفاته:

لم يترك البلاذري كتبا كثيرة، ولكن المصادر وصفت مصنفاته بأنها كتب جياد، فقد احتلت مكانة مرموقة لدى المؤرخين في عصره، وفي العصور اللاحقة، وهذه الكتب هي :

01: كتاب الرد على الشعوبية:

نسب هذا الكتاب إلى البلاذري، ونقل عنه المسعودي نصا طويلا يتحدث فيه عن النسب وشرفه [1]، ويقتضي ذلك أن الكتاب ألف للرد على الشعوبيين الذين يحطون من العرب وتاريخهم، وإبراز مثالب الشعوبيين في المقابل، خاصة أن تيار الشعوبية نشط في العصر العباسي، والكتاب لم يصل إلينا حتى هذا الوقت .

02: كتاب أنساب الأشراف:

وهذا المصنف هو موضوع البحث، لذا سنتكلم عنه بالتفصيل فيما بعد .

03: كتاب عهد أزدشير:

أشارت المصادر أن البلاذري ترجمه إلى العربية شعرا [2]، ولعل الترجمة كانت من الفارسية، على اعتبار أن الكتاب يتحدث عن ملك من ملوك الأسرة الساسانية من جهة، وكون البلاذري كان متبحرا في اللغة الفارسية من جهة أخرى، خاصة أن الترجمة إلى الشعر من لغة إلى لغة تقتضي إتقان كلا اللغتين، وهذا دليل على تمكن البلاذري من ناصية اللغة العربية والفارسية معا.

04:كتاب البلدان الكبير وكتاب البلدان الصغير:

أشارت المصادر التاريخية إلى أن البلاذري صنف كتاب البلدان الصغير وكتاب البلدان الكبير، هذا الأخير لم يتمه [3]، ما جعل بعض المؤرخين يرون أن فتوح البلدان هو مختصر من كتاب أطول منه كان قد أخذ في تأليفه وسماه كتاب البلدان الكبير، ولأنه لم يتمه فقد اكتفى بهذا المختصر [4]، وهذا الرأي غير وارد،

---

[1] المسعودي، مروج، 54/2. ياقوت الحموي، معجم الأدباء، 234/2. عدنان ملحم، المؤرخون العرب، ص 20. بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، 44/3. ويعتقد بروكلمان أن هذا الكتاب ليس مصنفا مستقلا، ولكنه نص ضمن كتاب في الأنساب .

[2] ابن النديم، الفهرست، ص126. ياقوت الحموي، معجم الأدباء، 234/2. شاكر مصطفى، التاريخ العربي،243/1. عدنان ملحم، نفسه، ص20. وقد قام إحسان عباس بجمع نصوص عديدة من المصادر لهذا الكتاب وقام بنشرها. صفاء حافظ عبد الفتاح، البلاذري ومنهجه ص41. إبراهيم بيضون، مسائل المنهج، ص52. عدنان ملحم، نفسه، ص 20.

[3] ابن النديم، نفسه، ص 126. ياقوت الحموي، نفسه، 243/2.الكتبي، فوات، 155/1. عدنان ملحم، نفسه، ص 20 .إبراهيم بيضون، نفسه، ص30. صفاء حافظ عبد الفتاح، نفسه، ص59-60.

[4] بيكر، مادة البلاذري، 58/4.جورجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، 196/2.

لأن كتاب فتوح البلدان لا تنم محتوياته على اختصار أو نقص في موضوع من موضوعاته، ولا حتى إشارات من طرف البلاذري تدل على ذلك في كتابه فتوح البلدان، أو كتابه أنساب الأشراف.

ومن المؤرخين من أشار إلى أن كتاب البلدان الصغير هو نفسه كتاب فتوح البلدان [1]، وهذا احتمال غير وارد كذلك، خاصة إذا عرفنا أن المصادر التاريخية تذكر ثلاثة كتب وهي" كتاب البلدان الكبير"، "كتاب البلدان الصغير، "كتاب الفتوح" وتنسبها للبلاذري.

05: فتوح البلدان: وهو من أهم الكتب التي ألفها البلاذري في موضوع الفتوح، والمصنف عبارة عن سجل شامل للفتوح الإسلامية، مفصلا فيه فتح كل مصر من أمصار الخلافة[2].

لم يقتصر في كتابه على الفتوحات فحسب، بل شمل موضوعات اقتصادية؛ مثل حديثه عن الخراج والجزية وتعريب النقود في عهد عبد الملك، كما تطرق إلى موضوعات اجتماعية مثل حديثه عن تمصير البصرة، إضافة إلى موضوعات إدارية وحتى فقهية [3]، والتي تدل على ثقافته الموسوعية، وإحاطته بجل صنوف المعرفة في ذلك الوقت، محاولا في الوقت نفسه التوفيق بين الترتيب الزمني للأحداث مع الموقع الجغرافي للبلدان التي يؤرخ لها، وهو بهذا يبرز ويؤكد على أهمية الزمان والمكان معا للحدث التاريخي.

وقد أخذ البلاذري مادته التاريخية من الكتب الخاصة بكل إقليم، ومن المصادر المتنوعة التي استطاع جمعها من خلال زيارته للأمصار، مستفيدا بالدرجة الأولى من الروايات المحلية، فعند تعرضه للعلاقات مع الروم قال:"...سمعت مشايخ من أهل أرمينية يذكرون أن الحجاف أقام..." وعند حديثه مثلا عن اعتناء الخلافة بحفر الأنهار يقول" حدثني شيخ من أهل واسط عن أشياخ منهم... "[4] لأنهم أدرى بأحوال منطقتهم وأخبارها.

وفيم يخص الهدف والغرض العام من تأليف البلاد فلم يصرح به، لكننا نستشفه من محتوى كتابه، فهو يعبر عن رسالة الأمة الإسلامية ووظيفتها الأساسية وهي الدعوة إلى الجهاد، وإعلاء كلمة الله في الأرض.

---

[1] بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، 44/3. شاكر مصطفى، التاريخ العربي والمؤرخون، 243/1.

[2] البلاذري، فتوح، ص 607،318،282،83،33 .المسعودي، مروج الذهب، 14/1. محمد بن صامل السلمي، منهج كتابة التاريخ الإسلامي، ص 342. صفاء حافظ عبد الفتاح، البلاذري ومنهجه، ص 68-69. إبراهيم بيضون، مسائل المنهج، ص30.

[3] البلاذري، فتوح، ص519،337،659،387،627 .الدوري، نشأة، ص 75 . شاكر مصطفى، التاريخ العربي، 243/1 . جورجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، 197/2. ومن الموضوعات التي درسها سوى الفتوح: أحكام أراضي الخراج، وأمر النقود، وذكر العطاء في خلافة عمر، وأمر الأساورة والزط .

[4] البلاذري، نفسه، ص 407-408. البلاذري، أنساب، 81/7. 374/13 . ياقوت، معجم البلدان، 348/5. أبوالفدا، تقويم، ص256. عبد الواحد ذنون طه، العراق في عهد الحجاج بن يوسف الثقفي، (ط2، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2005)، ص194.

أما عن وفاته، فقد اختلفت المصادر في تحديد تاريخ محدد له، فجاء أن وفاته كانت بعد السبعين والمائتين[1]، وأشارت مصادر أخرى أنه أدرك أول خلافة المعتضد [2]، وأشارت معظم المصادر أنه توفي في أواخر أيام المعتمد سنة (279هـ/892م)، وكان سبب وفاته تناوله لحب البلاذر، مما أفقده عقله وأدخل البيمارستان الذي توفي فيه[3].

[1] الذهبي، سير أعلام، 162/13. السخاوي، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ، فرانز روزنتال، تر صالح أحمد العلي، (ط 1، مؤسسة الرسالة، 1986)، ص 302.

[2] ابن حجر، لسان الميزان، اعتنى به عبد الفتاح أبوغدة، اعتنى بإخراجه وطباعته سلمان عبد الفتاح أبو غدة، (مكتبة المطبوعات الإسلامية، دت)، 693/1. عدنان ملحم، المؤرخون العرب، ص19. جورجي زيدان، تاريخ آداب، 196/2.

[3] ابن عساكر، تاريخ دمشق، 75/6، ياقوت، معجم الأدباء، 534/2. ابن كثير، البداية والنهاية، 646/14. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، 83/3.

المبحث الثاني:التعريف بكتاب أنساب الأشراف .

المطلب الأول:علم الأنساب وتطوره.

في البداية لابد من إعطاء لمحة عن علم الأنساب، فهو من العلوم المعروفة عند العرب في جاهليتهم، حيث حرصت كل قبيلة باعتبارها الوحدة الأساسية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي على حفظ أنسابها[1]، حتى لا تختلط بأنساب غيرها من القبائل، ولكي تكون في نفس الوقت وسيلتها في التناصر على أعدائها والتفاخر بأجدادها، فكل قبيلة ترى مكانتها ومنزلتها مقرونة بعراقة نسبها.

والنسب في اللغة يعني القرابة، ونسب فلان إلى أبيه، بمعنى رفعه إلى جده الأكبر، يقال للرجل إذا سُئِلَ عن نسبه انتسب لنا، أي انتسب لنا حتى نعرفك ، ويجمع على أنساب، يقال نسبه في بني فلان أي هو منهم،و النسبة الصلة أو القرابة، والنسّاب العالم بالأنساب، والمنسوب اسم مفعول من نَسَبَ[2]فالنسب إذن معانيه في اللغة القرابة والتعلق والالتحاق والارتباط بين الشيئين.

أما النسب في الاصطلاح فهو العلاقة الاجتماعيّة التي تربط الفرد الإنساني بأبويه وبأقاربه الذين يشتركون معه في ولادة قريبة أو بعيدة.[3]

ولما جاء الإسلام وجه هذا الاهتمام، فلم يمنع الاهتمام بالأنساب، وإن كان قد قاوم العصبية القبلية، واعتبر كل عصبية جاهلية، ذلك أن العصبية شيء، ومعرفة الأنساب شيء آخر، فجعل الإسلام أهم أغراضه؛ التعارف وصلة الرحم، قال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّـــهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّـــهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾[4] و قال رسول اله صلى الله عليه وسلم ﴿تلعموا من أنسابكم ماتصلون به أرحامكم ﴾[5]، أي تشجيع الإسلام لصلة الأرحام، وهذا لايكون إلا بمعرفة النسب القريب والبعيد لكي يصله المسلمون .

---

[1] مصعب الزبيري، نسب قريش، عني بنشره لأول مرة وتصحيحه والتعليق عليه ليفي بروفنسال، (ط 3، دار المعارف،القاهرة،دت) ص 9-11. البلاذري، أنساب، 1/ 6. ابن عبد ربه، العقد الفريد ،تح عبد المجيد الترحيني،(ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983)، 3/278. البلاذري، أنساب الأشراف، 10/356. أحمد أمين، ضحى الإسلام، (الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ،2003)،2/ 346.

[2] ابن منظور،لسان، 49/4405. الزبيدي،تاج،4/260-261. الفيروزأبادي، القاموس، ص137.

[3] حاجي خليفة، كشف الظنون عن الأسامي في كتب الفنون (ط 1، دار الفكر، بيروت، 1982)، 1/178. سفيان أبو رقعة، النسب ومدى تأثير المستجدات العلمية في إثباته، (ط1،كنوز أشبيليا، 1428هـ)، ص36.

[4] سورة الحجرات، الآية13.

[5] الترمذي، سنن الترمذي، تح إبراهيم عطوة عوض، (ط 1، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1962)، 4/351.(كتاب البر والصلة، باب ما جاء في تعليم النسب).

أما تدوين الأنساب والعناية بها فكانت وراءها دوافع متعددة، مثل الجوانب الشرعية المتعلقة بأحكام المواريث والتركات ومعرفة الأرحام وصلتهم [1]، فمعرفة النسب له أهميته في الوراثة، إذ أن الإرث يتقرر حسب النسب، إلى جانب إعطاء الحقوق لأصحابها من الدية والوصية.

وتجددت عناية المسلمين بها عقب الفتوحات الإسلامية الأولى في بلاد الفرس والروم، واختلاط العرب بعدة أعراق، فازداد اهتمامهم بتدوينه وقاية لشخصيتهم، وأعان إنشاء عمر بن الخطاب للديوان على التوسع في حفظها خاصة ديوان الجند والعطاء[2]، هذا الديوان الذي اعتبر القرابة من الرسول صلى الله عليه وسلم أساسا للتوزيع، فقد بدأ عمر بن الخطاب بالعباس عم النبي صلى الله عليه وسلم، ثم بني هاشم، ثم من بعدهم طبقة بعد طبقة، مراعيا في ذلك الاعتبار الديني والقبلي في آن واحد .

وكان للأحداث الداخلية المبكرة في الدولة الإسلامية وظهور الأحزاب والفرق أثر كبير في عودة العصبية القبلية، مع ظهور تلك الأرستقراطية العربية في القرن الأول الهجري والتي تريد الحفاظ على امتيازاتها ونمو تيار الشعوبية [3]، كل هذا أوجد حاجة ماسة إلى الاهتمام بعلم الأنساب أكثر منها في العهد الجاهلي.

وقد اشتهر العديد من النسابة قبل البلاذري، منهم دغفل بن حنظلة النسابة [4] الذي استقدمه معاوية ليعلم ابنه يزيد، بالإضافة إلى الأبرش الكلبي [5] الذي كان من أصحاب هشام بن عبد الملك، كما عرف عن محمد بن السائب [6] وعوانة بن الحكم [7] أنهما من أعلم أهل الكوفة بالأنساب، ومن النسابة الذين عرف

---

[1] ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، (ط5، دار المعارف، القاهرة، 1982)، ص2-4. محمد بن صامل السلمي، منهج كتابة التاريخ الإسلامي ص 276.

[2] ابن سعد، كتاب الطبقات الكبير، تح علي محمد عمر، (ط 1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2001)، 2/275-276. شاكر مصطفى، التاريخ العربي، 1/189. إسماعيل سامعي، علم التاريخ عند العرب والمسلمين، ص148.

[3] عبد العزيز الدوري، نشأة علم، ص 46. فرانز روزنتال، علم التاريخ عند المسلمين، تر صالح أحمد العلي، (ط 2،مؤسسة الرسالة، بيروت، 1983)، ص 70. إسماعيل سامعي، علم التاريخ، ص148.

[4] هو دغفل بن حنظلة الشيباني السدوسي، نسابة استقدمه معاوية ليعلم ابنه يزيد، كان له علم ورواية للنسب . ابن النديم، الفهرست، ص 101. ابن عساكر، تاريخ،17/287-289.

[5] هو الأبرش الكلبي النسابة اسمه سعيد، أحد الفصحاء، اشتهر بمعرفته للأنساب العربية، حضي بمكانة مرموقة في أواخر الدولة الأموية فقد كان من أصحاب هشام بن عبد الملك . ابن عساكر، نفسه، ج7، ص295.

[6] هو هشام بن محمد السائب بن بشر، عالم بالنسب وأخبار العرب وأيامها،كثير التصانيف، له كتاب النسب الكبير توفي (146هـ/762م)، ابن النديم، الفهرست، ص 108-109.البغدادي، تاريخ بغداد، 16/68.ابن خلكان، وفيات الأعيان، 6/82.الذهبي، سير أعلا م،14/ 112.

[7] يكنى بأبي الحكم من علماء الكوفيين رواية للأخبار، عالم بالشعر والنسب، توفي سنة (187هـ/803م).ابن النديم، نفسه، ص103.

عليهم كثرة التصانيف هشام بن محمد بن السائب الكلبي (ت206هـ/821م)[1]، ومنهم الهيثم بن عدي (ت207هـ/822م)[2] الذي صنف كتاب تاريخ أشراف الكبير وتاريخ الأشراف الصغير .

ويتضح من خلال هذه القائمة المختصرة كثرة المشتغلين بفن الكتابة في الأنساب، وأن هذا الغرض لم يكن من مستحدثات البلاذري في كتابه أنساب الأشراف، فالبلاذري قرأ بعض هذه الكتب، وسمع عن البعض الآخر منها، وتلقى من بعض مؤلفيها، واضعا لنا كتابه بتسميته المقتبسة.

[1] هو هشام بن محمد السائب بن بشر، عالم بالنسب وأخبار العرب وأيامها،كثير التصانيف، له كتاب النسب الكبير، توفي سنة 206هـ. ابن النديم، الفهرست، 108-109.البغدادي، تاريخ بغداد، 68/16.ابن خلكان، وفيات الأعيان، 82/6.الذهبي، سير أعلا م، 112/14. إبراهيم بيضون، مسائل المنهج، ص21.

[2] هو أبو عبد الرحمان الهيثم بن عدي، عالم بالأنساب، له كتاب تاريخ أشراف الكبير وتاريخ الأشراف الصغير، توفي سنة 207هـ.ابن النديم، نفسه، ص112. البغدادي، نفسه،76/16.ابن خلكان، نفسه،106/6-110.الذهبي، نفسه،103/10- 104.

المطلب الثاني :محتوى كتاب أنساب الأشراف.

أما عن تسميته؛ فقد اختلفت المصادر في وضع اسم واحد لهذا الكتاب، فورد باسم التاريخ، كما جاء باسم الأخبار والأنساب، وسمي بجمل أنساب الأشراف، وباسم التاريخ الكبير، وعرف أيضا باسم أنساب الأشراف تارة وبأنساب الأشراف وأخبارهم تارة أخرى، وورد باسم جمل أنساب الأشراف، كما جاء باسم التاريخ وأنساب الأشراف[1].

من هذا كله نخلص إلى أن الكتاب باسمه المطول كان جمل أنساب الأشراف وأخبارهم، وتناوله الاختصار فأصبح جمل أنساب الأشراف، جمل نسب الأشراف، أنساب الأشراف وأخبارهم، أنساب الأشراف، النسب، التاريخ.

هذه الاختلافات أو التعدد في الأسماء يدل على تداوله بين المؤلفين و الاعتناء به، وسعة انتشاره وكثرة من نقلوا منه، لفائدته التاريخية خاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

لم يتحدث البلاذري عن غرضه أو هدفه من تأليف أنساب الأشراف كما جرت عادة المؤرخين المعاصرين له، كاليعقوبي وابن قتيبة، ولكن يمكن من خلال دراسة الكتاب استقراء الهدف منه، فهو يعبر عن دور الأشراف والقادة في حمل رسالة الإسلام، وارساء دعائم المجتمع الجديد.

والأشراف والشريف، فهو لقب يطلق في اللغة على العلو أو من كان كريم الآباء، ورجل شريف أي ماجد[2].

أما في الاصطلاح؛ فقد أطلق لقب الأشراف على من كان من آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، شاملا العلويين والجعفريين والعباسيين، ومنهم من قصرهم على ذرية الحسن والحسين دون سواهما[3].

وكان لاستخدام هذا اللقب أغراض سياسية في الغالب، لذلك تمدد اللقب، وكثر المنتسبون للأشراف بمرور الوقت.

والبلاذري لم يرد بعنوان كتابه أنساب الأشراف أن يترجم لآل البيت فقط، وذلك واضح مما اشتمل عليه الكتاب من تراجم وأنساب.

---

[1] ابن النديم، الفهرست، ص 126. المسعودي، مروج، 14/1،ابن عساكر، تاريخ دمشق، 75/6، ابن تغردي بردي، النجوم الزاهرة، 83/3.السخاوي، الإعلان بالتوبيخ، ص 302. ياقوت، معجم الأدباء، 534/2 . الذهبي، سير أعلام، 162/13. ابن خلكان، وفيات الأعيان، 37/6. 103/7.السخاوي، الإعلان بالتوبيخ، ص 302. مقدمة تحقيق أنساب الأشراف، 19/1.إبراهيم بيضون، مسائل المنهج، ص 52.

[2] ابن منظور، لسان العرب، (دار صادر ،بيروت، دت)، 2241/25.الفيروزأبادي، القاموس المحيط، تح محمد نعيم عرقسوسي (ط 8، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2005) ص823.

[3] حمد الجاسر، أنساب الأشراف للبلاذري، مجلة العرب،ج 3-4، السنة33، الرياض، 1998، ص234. مقدمة تحقيق أنساب الأشراف، 1/ 20-21. آدم متز، الحضارة الإسلامية، 280/1-281.

وهذا يعني أن البلاذري توسع في مفهوم الأشراف؛ فهو لا يقتصر على من ينتسب إلى أشراف القبائل، كما أنه لا يرتبط بالنسب أو بالجاه والسلطة، ولا بالمال، بل هو بصورة عامة كل من صار له دور في الحياة العامة السياسية والإدارية والفكرية نتيجة الخصال الحميدة والأفعال الكريمة التي يتحلى بها[1].

لم يتحدث البلاذري في بداية كتابه عن محتواه، لكن الدراسة بينت أنه انطلق من نسب القبائل العدنانية، لأنه يريد التأكيد على نسب الرسول صلى الله عليه وسلم، ثم تحدث عن سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم، مرورا بأنساب العباسيين وأخبارهم، ثم كتب عن الأمويين، وأرخ بعد ذلك لقريش والقبائل الأقرب منها[2].

استعرض البلاذري نسب كل قبيلة تحت عناوين مستقلة، ولاشك أن وضع العناوين يبرز الموضوعات ويسهل على القارئ الوصول إلى مايريد قراءته دون عناء، كما أشار إلى عشائر هذه القبائل وأفخاذها ضمن عناوين فرعية، مبرزا القبائل التي كان لها أو لبعض أفرادها أدوار مهمة في المجالات المختلفة بما فيها المجالات الاقتصادية، موضحا ماكان له علاقة بالأحداث السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الأدبية، لذلك تفاوتت أحجام التراجم حسب أدوار أصحابها في التاريخ الإسلامي.

والطابع العام في معالجة البلاذري لتراجمه هو ذكره لنسب صاحب الترجمة والتعريف بأبيه وأمه أحيانا، وتاريخ مولده، ثم التحدث عن أخباره وأعماله وعلاقاته بغيره من أشراف عصره، ثم وفاته وعقبه، وما قيل فيه من شعر[3]، لكنه لم يلتزم بهذا النسق دائما، ففي ترجمته لعلي بن أبي طالب تحدث عن أخباره قبل حديثه عن مبايعته بالخلافة [4] ولعل ذلك تأكيدا لصفات علي الدينية والإدارية، والتي تؤهله ليكون خليفة للمسلمين، خاصة أن البلاذري صنف كتابه في العهد العباسي .

ورتب البلاذري تراجم كتابه حسب التسلسل التاريخي باستثناء بعض الحالات، مثل حديثه عن معاوية وولده يزيد قبل الحديث عن عثمان، وتأخيره الحديث عن أبي بكر وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما [5]، وهذه الحالات أملتها ضرورة الالتزام بتسلسل الأنساب، فالمصنف كتاب أنساب بالدرجة الأولى.

---

[1] كان لقب الأشراف يطلق لدى الروم البيزنطيين وفارس قبل سقوطها، وأوربا عامة في العصور الوسطى على الطبقة الخاصة من المجتمع كالملوك وغيرهم، التي توارثت الشرف أبا عن جد، فابن الشريف يولد شريفا دون أن يبذل أي جهد لتشريفه ويموت شريفا بغض النظر عن الأعمال التي يقوم بها . ول ديوارنت، قصة الحضارة، تر محمد بدران، (مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر، 1964)،476/4. حسين الحاج حسن، حضارة العرب في صدر الإسلام، (ط1،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،1992)،286.

[2] لمعرفة المضمون الكلي للكتاب بالتفصيل انظر مقدمة تحقيق أنساب الأشراف، 34/1-53. حمد الجاسر، أنساب الأشراف للبلاذري، ص235. صفاء حافظ عبد الفتاح، البلاذري ومنهجه، ص 39.

[3] البلاذري، نفسه، 341/6. 201/7،193،238. عدنان محمد ملحم، المؤرخون العرب، ص 20. عبد العزيز الدوري، نشأة علم، ص 56.

[4] البلاذري، نفسه، 402/2،394. عدنان محمد ملحم، نفسه، ص 20

[5] البلاذري، نفسه، 21/5،27 . 99/6. عبد العزيز الدوري، نشأة، ص56.

لم يلتزم البلاذري كذلك بالتسلسل العائلي الذي حرص عليه، بل شذ عنه أحيانا، كقطعه الحديث عن خلافة الوليد وسليمان لتناول الخليفة عمر بن عبد العزيز، ثم عاد إلى ذكر الخلفاء الأمويين بشكل متسلسل حتى نهاية حكمهم [1]، ولعل ذلك يعود إلى عهد عمر كان مرحلة مهمة في تاريخ الأمويين، من خلال سلسلة الإصلاحات الاقتصادية سواء في ميادين الزراعة أو التجارة أو الضرائب، والتي اتبعها عمر في رد المظالم التي ارتكبها أسلافه.

أما عن أسلوبه في مصنفه فقد كان مترابطا متينا تميز بالاختصا ر والتركيز، وصرح بذلك في عدة مواضع، مبتعدا عن تكرار الأحداث والإطناب، مستعملا عبارات دالة على ذلك، فعند حديثه عن إقطاع الأراضي من قبل الخلفاء الأمويين لمن كانت لهم خدمات في الدولة مثل عمر بن هبيرة [2] قال:" حدثني جماعة من أهل العلم سقت حديثهم ورددت بعضه على بعض قالوا:... فأجاز عبد الملك بن هبيرة وأقطعه قطيعة "، كما جاء في معرض حديثه عن عمرو بن العاص، وقلة جبايته للخراج في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه، مقارنة بالوالي الذي جاء بعده فقال "وقد ذكرناها في مواضعها من هذا الكتاب"، وكذلك عند الحديث عن ثورة أبي فديك الخارجي الذي كان زمن الحجاج قال :"وسنكتب خبر أبي فديك ومقتله في موضعه إن شاء الله "، وفي معرض حديثه عن أولاد الوليد بن عبد الملك قال "... أما يزيد بن الوليد فإنه ولي شهرا ثم مات وسنذكر خبره أيضا..." بالإضافة إلى تعابير أخرى مثل: " فيما تقدم من كتابنا هذا " ، " وقد كتبنا خبره"، "سنذكر خبره"، "فكان في أمره ماقد ذكرنا"، " سنذكر خبره فيما يستقبل إنشاء الله "[3]، وذلك للتخلص من تكرار المتون والأسانيد، فهو يوفر للمصنف تكرار الأخبار، وبالتالي عدم تضخم الكتاب .

كما تميزت لغته بسلامة المفردات ووضوح المعنى والبعد عن الغموض والالتباس، كونه من طبقة الكتاب التي اهتمت باللغة وآدابها وامتلكت ثقافة واسعة في هذا المجال، وهذا ماساعده على إبراز أوجه السياسية الزراعية والتجارية للدولة الأموية، حتى وإن جاءت بعض الألفا ظ والمصطلحات والعبارات وحتى الأعلام صعبة الفهم، فإنه يشرحها ويترجم لها.

فعند حديثه عن مروان بن الحكم عرَّف ببعض المواقع فقال"... والدوم على مسيرة ليلتين من المدينة..."[4] وعند تناوله للأنهار بالموصل في معرض حديثه عن مقتل عبيد الله بن زياد فقال:"... ثم قتل

---

[1] البلاذري، أنساب، 8/99،91،125. عدنان محمد ملحم، المؤرخون العرب، ص 20

[2] هو عمر بن سعد بن عدي الفزازي، من دهاة العرب، قتل مطرف بن المغيرة المناوئ للحجاج، ولاه عمر بن عبد العزيز الجزيرة، ثم ولاه يزيد بن عبد الملك إمارة العراق وخراسان، عزل في عهد هشام. المسعودي، مروج، 4/37-38.ابن عساكر، تاريخ دمشق، 45/373.ابن خلكان، وفيات الأعيان، 2/299،204،71. الذهبي، سير أعلام، 4/562.

[3] البلاذري، نفسه، 8/266 . 10/278. 7/187 . 1/57. 13/233،253 . 6/277. انظر كذلك: بيكر، مادة البلاذري، 4/59.إبراهيم بيضون، مسائل المنهج، ص29. عدنان محمد ملحم، المؤرخون العرب، ص 43.

[4] البلاذري، نفسه، 6/257 . 5/401. ياقوت، معجم البلدان، 2/337.

بالخازر وهو نهر بالموصل بالقرب من الزاب "، وفي معرض حديثه عن سعيد بن العاص تحدث عن العناية بالثروة الحيوانية خاصة الإبل قال:"حدثني المدائني[1] ...كان سعيد بن العاص أول من خش الإبل والخش أن تجعل البرة في جوف عظم الأنف وهو الخشاش"[2]، ومن مظاهر اهتمام الخلفاء الأمويين بالزراعة، استشارتهم للمقربين منهم في أمور تولية ديوان الخراج، قال البلاذري:" واستشار سليمان يزيد بن المهلب فيمن يوليه الخراج فأشار عليه بصالح بن عبد الرحمان ... وهو من سبي سجستان، مولى لبني تميم وقوم يزعمون أنه مولى لبني باهلة"[3]، وذلك لكي يزيل أي لبس فيما يخص الموضوعات التي يدرسها، خاصة عند تطرقه إلى المواضيع التي تمس الجوانب الاقتصادية .

[1] هو علي بن محمد بن عبد الله أبو الحسن المدائني، راوية مؤرخ، من أهل البصرة، كثير التصانيف سكن بالمدائن ثم انتقل إلى بغداد، توفي سنة 225هـ . ابن النديم، الفهرست، ص 113-114.البغدادي، تاريخ بغداد، 13/ 516.الذهبي، سير أعلام، 100/10.

[2] البلاذري، أنساب، 49/6. ابن منظور، لسان العرب، 1163/14.الفيروزأبادي، القاموس، 592. الزبيدي، تاج العروس، تح عبد الصبور شاهين، (ط1، الكويت، 2001)،181/17.

[3] البلاذري، نفسه، 288/8. انظر كذلك: الجهشياري، الوزراء، ص 29-30. ابن عساكر، تاريخ دمشق، 343/23-344. الصولي، أدب الكاتب، تح محمد بهجت الأثري (المكتبة العربية، بغداد، دت)، ص192.

المطلب الثالث:منهجه وموارده في مصنفه .

01- منهجه.

لم يكن البلاذري في مصنفه جامعا للأخبار فحسب، بل كان يفقه أصول الكتابة التاريخية، ويعرف تقنياتها، ويتضح ذلك في خطوات البحث العلمي التي كان يسير عليها، ولعل من أهم معالم النقد التاريخي عنده مايلي:

أ- اعتماده على أسلوب خاص، فهو يختلف في أسلوبه عن الكتب التاريخية التي تتناول الأحداث على ترتيب السنين أو ما يعرف بالتاريخ الحولي، والذي يمثله مؤرخون مثل خليفة بن خياط والطبري، وعن أسلوب كتب الطبقات الذي كتب به ابن سعد طبقاته، فالبلاذري جمع بين الاهتمام بالتاريخ والتراجم والأنساب والأدب ضمن إطار الأنساب[1]، ولقد أورد البلاذري حشدا كبيرا من المعلومات الاقتصادية التي تتضمن إجراءات عن السياسة الزراعية والتجارية، وهذا كله في سياق تناوله للأنساب .

وتخلل كتابه إشارات ذات قيمة عظيمة عن التجارة، بما فيها التجارة الخارجية وطبيعة البضائع المتبادلة، فقد كان معاوية بن أبي سفيان يبعث بتجارته إلى أرض الهند والسند، دلالة على دخول الخلفاء في هذا الميدان واهتمامه به، واهتم الولاة وعلى رأسهم زياد بضبط أمور الأسواق في البصرة والكوفة، ومنع الاحتكار بها، منعا لغلاء الأسعار، بل قام بإقراض التجار أموالا من بيت المال ليتاجروا فيها[2] .

كما ركز على النواحي الزراعية من خلال اعتناء الخلفاء كعبد الملك بالأرض، والتحدث عن طرق الري المختلفة في المدينة وغيرها من المناطق، بالإضاف ة إلى توسعهم في حفر الأنهار لري المزروعات، ثم معاملتهم الجيدة للمزارعين[3]، وذلك لتنمية قطاعي الزراعة والتجارة اللذين هما عماد الاقتصاد .

ب- طرح الروايات المتعددة حول الحادثة التاريخية الواحدة، خاصة بعد انفصال منهج التاريخ عن منهج الحديث خلال القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، ثم إبداء رأيه في هذه الحادثة، إما بالتوثيق أو التضعيف أو الحياد .

مستعملا للتدليل على تأكيد الرواية وتوثيقها عبارات مختلفة مثل قوله:" والأول أثبت "، "الأول أصح"، "والأثبت أنه"، وفي بعض الحالات يمنح السبب لهذا التأكيد .

فعند حديثه عن أحد أنواع الطعام المعروف بالغسانية قال: "وقوم يقولون أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما قدم الشام أتي بطعام فجعل يخلط بعض الألوان ببعض فسمي ما خلط بالغسانية والأول أثبت"،

---

[1] عبد العزيز الدوري، نشأة علم، ص 57. عدنان محمد ملحم، المؤرخون العرب، ص 20. شاكر مصطفى، التاريخ العربي، 243/1 . روزنتال، علم التاريخ عند المسلمين، ص136. صفاء حافظ عبد الفتاح، البلاذري ومنهجه، ص 39.

[2] البلاذري، أنساب، 137/5،245،246. صالح محمد الروايضية، زياد بن أبيه ودوره في الحياة العامة في صدر الإسلام، (ط 1، دد،1994) ص 186.

[3] البلاذري، نفسه، 139/5،231،319،418 .

وعند حديثه عن الأسواق وسلبياتها على لسان قتيبة بن مسلم [1] قال: " قال قتيبة، ويقال سلم بن قتيبة، وهو عن قتيبة أثبت: يا بني لا تدخلوا الأسواق فتدق أخلاقكم" [2] خاصة إذا عرفنا أن قتيبة ذو توجهات عسكرية بالدرجة الأولى، وصاحب فتوحات كبيرة، والتجارة بالأسواق تعود على حياة الدعة والاستقرار وتذهب الدافعية للجهاد.

أما تضعيف الروايات فأشار إليه بعبارات متعددة مثل "زعموا "، "ويقال"، "وذلك باطل"، "وذلك غلط"، فعند تناول البلاذري للخلفاء الأمويين نوه بعنايتهم بأمور الزراعة، واستشارتهم للمقربين منهم في شأن تعيين عمال الخراج خاصة في العراق بقوله: "فأشار عليه بصالح بن عبد الرحمان ... مولى لبني تميم، وقوم يزعمون أنه مولى لباهلة "، لأن الخراج قوام مداخيل الدولة، ونجاحه بنجاح الزراعة، وعدم ظلم الرعية فيها، كما أشار إلى عناية الخلفاء بأمور الأسواق وتفقدها فقال :" ويقال إن هشاما أو الوليد بن عبد الملك كان يقف على البقال قبل الخلافة فيقول: ناولني هذه الحزمة، فيناوله حزمة من البقل، فيقول : بكم هذه؟ فيقول: بفلسين، فيقول: زد فيها "[3].

ووقف أحيانا موقف الحياد فقال مثلا "والله أعلم" [4]، ولعل ذلك يعود إلى عدم مقدرته على توثيقها أو تضعيفها .

ج- انتقاده لمصادره قبل الأخذ عنها، ومن الملاحظ أن الآراء حول المؤرخين السابقين قد استقرت في عصره، فنجده يقول : المدائني في إسناده، روى محمد بن سعد [5]، وهذا يعني أن نوعا من الإجماع قد تم حول قبول الرواة والروايات[6].

فعند تحدث البلاذري عن سياسته في تعيين الولاة على الأقاليم بما فيها الخراج قال::" المدائني عن أبي عاصم الزيادي قال: قال معاوية لمروان : من ترى للعراق؟ قال: من لا يفحج الحلوب قبل الدرة ولا يدني العلبة حتى يمسح الضرة..."[7]، دلالة على اهتمام الخلفاء بأمور الرعية وحرصهم على تيسير أمورهم والرفق بهم في الجباية، خاصة إذا عرفنا أن موارد العراق وأقاليمه تعد من أهم مصادر بيت المال.

---

[1] قتيبة بن مسلم بن عمرو بن الحصين الباهلي، من دهاة العرب في الحرب، ولي خراسان والري أيام عبد الملك بن مروان، وخراسان في عهد الوليد، افتتح في عهده كثيرا من المدن؛ كخوارزم وسجستان وسمرقند. الطبري، تاريخ الرسل، 6/369،372،432. ابن الأثير، الكامل، 4/274،241. ابن خلكان، وفيات الأعيان، 4/86-87. الذهبي، سير أعلام، 4/410.

[2] البلاذري، أنساب، 11/332. 13/235. 8/89. 7/11. إبراهيم بيضون، مسائل المنهج، ص 28.

[3] البلاذري، نفسه، 8/288. 5/153،67 . 7/70. 8/407. عدنان ملحم، المؤرخون العرب، ص43.

[4] البلاذري، نفسه، 5/9. 4/174 . 2/295. 10/280. عدنان ملحم، نفسه، ص43.

[5] هو محمد بن سعد بن منيع الزهري، مؤرخ ثقة، من حفاظ الحديث، ولد بالبصرة وسكن بغداد، عرف بكاتب الواقدي، توفي سنة 230هـ. البغدادي، المصدر السابق،3/266.ابن خلكان، وفيات الأعيان، 4/351 . الذهبي، سير أعلام،11/107.

[6] شاكر مصطفى، التاريخ العربي، ص 243.عدنان ملحم، المؤرخون، ص 39. الدوري، نشأة، ص 56. إبراهيم بيضون، مسائل المنهج، ص45 .

[7] البلاذري، أنساب، 5/35. ابن رستة، الأعلاق النفيسة ويليه كتاب البلدان لليعقوبي، (مطبعة بريا، مدينة ليدن، 1893) ص 105.

و عند تحدثه عن التجارة في إطار دراسته للعلاقة بين معاوية بن سفيان وعبد الله بن الزبير، فقد تناول التجارة الداخلية البحرية وموانئ رسو السفن فقال :" إنك قد أذنت لي في سفينة من الجار فكان لنا في ذلك مرفق، وقد قطعت ذلك، فإن أذنت لنا فيها فقد أحسنت"[1].

د- حرصه في رواية معظم أخباره على إتباع طريقة المحدثين في ذكر أسانيد الروايات، وإن دلت رواياته على اختصاره أحيانا، بل حذفه أحيانا والإشارة بما يدل عليه .

فقد نوع البلاذري في الإسناد، مستعملا السند الموصول [2]، فعند تناوله السياسة الزراعية للدولة قال :" حدثني محمد بن سيف عن الواقدي عن إسحاق بن يحيى قال: لم يستخرج الحجاج من أرض السواد إلا الزابي والنيل "[3]، وهذه الإشارة تدل على عناية الولاة الأمويين بحفر الأنهار بالبصرة من أجل ري الأراضي بها؛ بما يضمن خدمة المزارعين، وإن كان عدد هذه الأنهار على ما يفهم في الرواية قليلا لارتفاع تكاليف حفرها.

وعند تناوله للإصلاحات الاقتصادية التي قام بها عمر بن عبد العزيز، تحدث عن وسائل الري المعروفة في العهد الأموي والتي جاءت استمرارا للعهد النبوي، مثل السقي بالغرب والسواني [4] فقال : "وحدثني عبد الله بن صالح بن مسلم العجلي عن يحيى بن يمان عن سفيان قال : ... واقتصر بالناس على عشر ماسقي سيحا أو سقته السماء، ونصف عشر ماسقي بالغرب والسواني"[5]، وهذا دلالة على مراعاة الدولة لتكاليف الإنتاج الإضافية، بما يخدم مصلحة الفلاح وجهوده، فمن غير المعقول أن تساوي الدولة في الضريبة بين من يسقي أرضه بماء المطر دون جهد، وبين من يعمل على إيصالها بالغرب والسواني.

كما استعمل الإسناد المقطوع [6]، فعند تناول البلاذري للوظائف التي شغلها عبد الملك قبل أن يلي الخلافة قال :... المدائني عن جويرية بن أسماء قال:كتب مروان إلى معاوية يسأله أن يصير إلى عبد الملك ديوان المدينة فصيره، فلم يزل عليه حتى كانت الفتنة ..."، ولعل هذا ماساعده عند تسييره لأمور الأقاليم

---

[1] البلاذري، أنساب، 167/5 . 360/13. 93/4 .ابن رسته، الأعلاق، ص 313.

[2] هو السند الذي لم يسقط منه أحد من رواته، محمد أبو الليث الخير آبادي، معجم مصطلحات الحديث وعلومه وأشهر المصنفين فيه(ط 1، دار النفائس، الأردن،2009)ص 128.

[3] البلاذري، أنساب، 373/13. انظر كذلك: فتوح، ص408 . قدامة ابن جعفر، الخراج، ص 153. ياقوت، معجم البلدان، 348/5.

[4] الغرب الدلو العظيم والسواني البعير التي يسقى به الماء من البئر؛ ويقال له النواضح، أما السيح فهو ماء المطر . الفيروزأباد ي، القاموس المحيط، ص 119،1297. الخوارزمي، مفاتيح العلوم تح إبراهيم الأبياري، (ط 2، دار الكتاب العربي، بيروت، 1989)،ص 95. الزبيدي، تاج، 315/38-316. جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام (ط2، ساعدت جامعة بغداد على نشره،1993) 189/7.

[5] البلاذري، نفسه، 140/8 . مسلم، صحيح مسلم، تح أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، (ط 1،دار طيبة، الرياض،2006)، ص 436. كتاب الزكاة ، باب مافيه العشر أو نصف العشر.

[6] هو ما نسب أو أسند إلى التابعي أو من دونه من أتباع التابعين من قول أو فعل.محمد أبو الليث الخير آبادي، معجم مصطلحات الحديث، ص 152.

بعد توليه الحكم، كما كان لاحتكاكه بهذا الديوان المهم دور كبير في عزمه على تعريب الدواوين وسك النقود الإسلامية

واستعمل السند الجمعي[1]، مستخدما في ذلك عبارات متعددة مثل " حدثني جماعة من أهل العلم سقت حديثهم... قالوا"، "حدثني عباس بن هشام عن أبي مخنف وغيره قالوا"، "المدائني عن مسلمة وغيره قالوا" ، مركزا عليه بحيث أصبح يمثل أهم أنواع الإسناد عنده، وتعود سيطرة السند الجمعي إلى أن الآراء عن المؤرخين السابقين قد استقرت في عصره والروايات التاريخية مقبولة لدى عامة المؤرخين[2].

كما أن المؤرخين وجدوا أنفسهم أمام تحد فرضه التراكم الكبير للمرويات التاريخية، حتى أصبح متعذرا معه روايتها ونقلها بطرق الإسناد التقليدية، فلو أن المؤرخين أثبتوا أسانيد الخبر بأجمعها لكان الكتاب من السعة بحيث لا يمكن التكهن بحجمه[3]، ولعل أهم الأسباب أن التاريخ لا تقام عليه أحكام شرعية،كالصيام والصلاة وغيرهما، كما هي الحال في الحديث.

فعند إقطاع عبد الملك ابن هبيرة أرضا قال البلاذري:" حدثني جماعة من أهل العلم سقت حديثهم ورددت بعضه على بعض قالوا:... فأجاز عبد الملك بن هبيرة وأقطعه قطيعة ".

كما اهتم الولاة الأمويون بأمر الأسعار خاصة في عهد زياد بن أبيه قال البلاذري:" المدائني عن مسلمة وغيره قالوا:... ثم يأتيه عماله ... يسألهم... عن الأسعار والأخبار وما يحتاجو ن إليه في مصالحهم"[4]، لأن ضبط أمور السوق يؤدي إلى انتعاش التجارة الداخلية والخارجية، وإلى تيسير سبل العيش للأفراد.

هـــ- حشده للعديد من الشواهد المتنوعة عند ذكره لأخباره، سواء الشواهد القرآنية أو الأحاديث النبوية أو الحكم أو الشعر، للتدليل على صحة رواياته ولتكتمل صورة الخبر.

فعند ذكر البلاذري قصة حفر زياد لنهر معقل بالبصرة يقول:"... أن زيادا أعطى رجلا ألف درهم وقال ابلغ دجلة وسل عن صاحب النهر من هو ، فإن قال رجل نهر زياد فأعطه الألف ... فقال ما ألفيت أحدا إلا يقول نهر معقل فقال زياد ﴿ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّـــهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّـــهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾[5]، وقوم

---

[1] جمع الروايات الخاصة بحدث ما من مصادر مختلفة ثم دمجها في سياق واحد. عماد الدين خليل، في التاريخ الإسلامي، فصول في المنهج والتحليل،(ط1، المكتب الإسلامي، دمشق بيروت، 1981)ص142.بشار عواد معروف، الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام، (ط1،مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة، 1976)ص337.

[2] البلاذري، أنساب، 51/5،46، 66 .445/7،24،446. شاكر مصطفى، التاريخ العربي، 244/1. عدنان ملحم، المؤرخون العرب، ص41. الدوري، نشأة، ص 57. بيكر، مادة البلاذري، ص 59 .

[3] تروي المصادر تجربة الواقدي في أهمية الإسناد الجمعي، فعندما لم يستسغ تلامذته روايته لغزوة أحد وفق منهج الإسناد الجمعي، طلبوا منه روايتها حسب منهج الإسناد التقليدي، فأتاهم بالمادة التاريخية التي جمعها عن هذا الحدث في عشرين مجلدا وقيل مائة مجلد؟ ! ابن سيد الناس، عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، تح محمد العيد الخطراوي، محيى الدين مستو (دط، مكتبة دار التراث، المدينة المنورة، دار ابن كثير بيروت دمشق، دت) 69/1.

[4] البلاذري، أنساب، 266/8 . 223/5. عدنان ملحم، المؤرخون العرب، ص42. صالح محمد الروايضية، زياد بن أبيه، ص 118.

[5] سورة المائدة : الآية 54.

يقولون إنه جرى حفره على يدي معقل والأول أثبت" [1]، ولعل ذلك يبرز رغبة الولاة الأمويين في انتشار أخبارهم وأعمالهم في إعمار البلاد لتصبح سيرتهم على ألسن الناس ، فينالون استعطافهم وبالتالي تدعيم أركان الدولة الأموية .

كما استعمل الحديث عند الإشارة إلى المشاكل التي تقع بسبب استثمار الأراضي الزراعية فقال:"... وكانت لأروى ابنة أويس أرض إلى جانب أرض سعيد بن زيد بن عمرو، فحفرت في حق سعيد ركية [2]، فمنعها فشكته فكلم فقال: والله ما منعتها حقا وما كنت لأمنعها ذلك وقد سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول:﴿ من أخذ شبرا من أرض بغير حقه طوقه من سبع أرضين في نار جهنم ﴾[3]، وهذه الحادثة تدل على أهمية الأرض الزراعية مما جعل الخصومات تقوم حولها في العهد الأموي، لأنها أصبحت تمثل أهم مصادر الدخل.

واستخدم البلاذري الشعر في الإشارة إلى المجهودات التي بذلها الولاة الأمويون لتأمين طرق التجارة فقال:"أرسل زياد إلى قوم يصيبون كانوا يصيبون الطريق... فضمن كل رجل ما يليه فقال الشاعر:

الله نجانا من القصيم ومن أبي حردبة الأثيم[4]

ويظهر هذا الشعر مدى حرص الدولة الأموية على توفير الأمن للتجار وقوافلهم، ، وذلك لايتم إلا عن طريق القضاء على قطاع الطرق واللصوص، وهذا ماحرصت الدولة الأموية على توفيره .

و- حرصه على الاستعانة بالمصاد ر المحلية التي تتكلم عن الحادثة موضع البحث، معتمدا على أهل البلاد أنفسهم كشهود عيان، ثم يكملها بروايات ومصادر أخرى، فأكثر الاستشهاد بأهل العراق عند حديثه عنهم، وبأهل الشام عند استعراضه أخبارهم، وبأهل الحجاز عند تناول أوضاعهم.

فعندما تحدث عن البساتين التي كانت لسعيد بن عثمان بن عفان بالمدينة والقائم عليها ووسائل الزراعة بها قال: " وكان قوم من بني عثمان يقولون...فبينما سعيد في حائط له، وقد جعل أولئك السغد فيه يعملون بالمساحي[5]، إذ أغلقوا باب الحائط ووثبوا عليه فقتلوه" [6]، وهذا يدل على أن أغلب ملاكي الأراضي في ذلك الوقت لايشتغلون عليها بأنفسهم، وإنما يوكلون عليها عمالا للقيام بذلك.

---

[1] البلاذري، أنساب، 332/11 .وسمي نهر معقل لأن زياد لما فرغ من حفره وأراد فتحه بعث لمعقل بن يسار ففتحه ببركاته لأنه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم.

[2] الركية هي البئر ذات الماء . ابن منظور، لسان، 1722/19. الفيروزأبادي، القاموس، ص 1290.

[3] البلاذري، أنساب، 21/11 .مسلم، صحيح، كتاب المساقاة، باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها، ص 756.

[4] البلاذري، نفسه، 210/5. 360/13. انظر كذلك: ابن النديم، الفهرست، ص126. ابن العديم، بغية الطلب، 1220/3-1221. ابن عساكر، تاريخ دمشق، 74/6-75 . عدنان ملحم، المؤرخون العرب، ص43.

[5] المسحاة أداة تصنع من الحديد وتستعمل في الحراثة . ابن منظور، لسان العرب، 1968/22. الفيروزأبادي، القاموس، ص1293. الزبيدي، تاج، 248/38.

[6] البلاذري، أنساب، 225/5. انظر كذلك: ابن حوقل، صورة الأرض، (دار مكتبة الحياة، بيروت، 1992) ص37.

02- موارده:

دراسة موارد البلاذري في كتابه أنساب الأشراف توضح لنا ما تمتع به هذا المؤرخ من عمق التفكير التاريخي، وهذا ماساعده على اختيار موارده التي استعان بها في تأريخ كتابه، وقد أظهر منهجه في تناول هذه الموارد مدى أمانته العلمية ودقته الشديدة، ولاشك أن حرص البلاذري على ذكر موارده يقدم خدمة عظيمة في دراسة مصادر معلوماته، والتعرف على منهجه في استخدام هذه الموارد .

وقد تنوعت موارد المصنف بين الروايات الشفوية، والمؤلفات المكتوبة، سواء كانت عراقية أو شامية أو حجازية أو مصرية، بالإضافة إلى مشاهداته الشخصية الميدانية، والوثائق المختلفة، موائما بين هذه المصادر حسب الحاجة.

فتعابير مثل حدثني، وسمعت من يذكر، وأخبرني، وحدثت، تشير إلى السماع والمشافهة من شيوخه على مختلف تخصصاتهم، سواء في بغداد أو في رحلاته المختلفة .

فيذكر البلاذري أن بعض التجار يوكلون من ينوب عنهم في ابتياع السلع فقال :" حدثني عبد الله بن صالح عن ابن كناسة أن وكيلا لعزة[1] ابتاع لها ثيابا من غلام كان كثير قد أذن له في التجارة"[2]، ولعل ذلك يعود تجارتهم الواسعة وعدم القدرة على تسييرها بأنفسهم .

كما أورد البلاذري في سياق تناوله للإصلاحا ت الاقتصادية التي شرع فيها عمر بن عبد العزيز والتي تساهم في تحسين أوضاع المزارعين فقال:"حدثني عبد الله بن صالح عن سلام بن مسكين قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي وأهل البصرة فنهاهم عن القبالة" [3]، لأن المتقبل أو الضامن يسعى إلى تحصيل أكبر قدر من الأموال في منطقته، ويكون ذلك على حساب المزارعين البسطاء غالبا.

إلا أن صحة الأسانيد وتسلسله لايقتضي بالضرورة أن يكون قد أخذها عن طريق السماع والمشافهة ، إذ أن الشيخ لابد له من أصل مدون يحدث منه، وإلا ما قبلت رواياته في الغالب، ولهذا فالبلاذري أخذها عن مدونات بعد أخذها عن شيوخه بالسماع.

وتمثل روايات البلاذري التي أخذها عن طريق المشافهة معظم موارده، ويعود ذلك لرحلاته المتعددة إلى بقاع واسعة من العالم الإسلامي وسماعه من شيوخ كثر .

كما أورد تعابير تدل على نقله المباشر عن مصنفات، سواء وضعها شيوخه أو غيرهم، ومن تلك العبارات: روى، قال بعض الرواة، قال المدائني، في رواية الواقدي، قد روي، قالوا.

---

[1] عزة بنت حميل بن حفص الغفارية الضمرية، من أهل المدينة وعاشت وقتا بمصر، صاحبة الأخبار مع كثير بن عبد الرحمان الشاعر،ماتت بمصر أيام عبد العزيز بن مروان سنة 85هـ. المسعودي، مروج، 401/3. ابن خلكان، وفيات الأعيان، 106/4-107.الذهبي، سير أعلام، 152/5. الأصفهاني، الأغاني،(دار الكتب المصرية، القاهرة، 1936) 28/9،24. جورجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، 289/1 .

[2] البلاذري، أنساب، 129/11. انظر كذلك: الطبري، تاريخ الرسل، 524/6.ابن عبد ربه، العقد الفريد، 71/1.

[3] البلاذري، نفسه، 165/8. انظر كذلك: أبو يوسف، الخراج، (دار المعرفة، بيروت، 1979)، ص106.

فعند تناوله للأراضي التي أقطعت لأفراد الأسرة الأموية قال: " قالوا : وأقطع هشام ضيعة... فإذا هي خراب، فقال لدويد وهو كاتب كان بالشام ويحك كيف الحيلة، قال: ما تجعل لي قال: أربعمائة دينار،قال: فكتب دويد وقراها ،ثم أمضاها في الدواوين فاتسعت الضيعة وفشت" [1]، وذلك يبرهن على مكانة الأرض والاشتغال في الزراعة للطبقة الحاكمة ، لأنها أصبحت من أكبر مصادر الربح ، حتى ولو كان امتلاك هذه الأراضي بطرق غير شرعية أحيانا.

وقد اكتفى البلاذري غالبا بذكر المؤلف فقط، وهذا لاستقرار الأسانيد في القرن الثالث، حيث أصبح إيراد أسماء الإخباريين المشهورين كاف لأن تستند الرواية إليهم.

ومن أهم الرواة الذين اعتد عليهم البلاذري سواء من شيوخه أو من غيرهم، عرفنا مصنفاتهم أم لم نعرفها، وهم على الترتيب :

المدائني(ت225هـ/839م) ومحمد بن سعد (ت230هـ/844م) من شيوخه .

هشام بن محمد الكلبي (ت 206هـ/821م)، والهيثم بن عدي (ت207هـ/822م)، من غير شيوخه، ثم أحمد بن إبراهيم الدورقي البغدادي [2]، وعبد الله بن صالح العجلي [3] ثم عباس بن هشام الكلبي (ت204هـ/819م)، وحفص بن عمر العمري [4].

كما توجد بعض الإشارات نستشف من خلالها حصوله على وثائق رسمية، مثل قوله " حدثني داود بن عبد الحميد قاضي الرقة" وقوله:"حدثني إسماعيل بن أبي زيد الأنطاكي أخو ثمامة الكاتب" [5]، ولعله استطاع الحصول على وثائق من هؤلاء الأشخاص القريبين من دوائر السلطة، واستعملها في تدوينه للوقائع التاريخية، خاصة فيما يتعلق بالسياسة الزراعية والتجارية.

كما تعد مشاهداته الشخصية من موارده الأخرى، فقد عاين الموقع الذي أقطعه عبد الملك بن مروان(65-86هـ/685-705م) للعبيد الذين خرجوا مع الجراجمة فقال " فهم يسمون الفتيان إلى اليوم" [6]،

---

[1] البلاذري، أنساب، 376/8. وانظر نماذج أخرى . 125/7، 255 . 74/8،43،7. الكندي، الولاة،ص 82،68،38. عبد العزيز الدوري، أوراق في التاريخ والحضارة، (ط1،دار الغرب الإسلامي، بيروت،2007)94/2.

[2] هو أحمد بن ابراهيم بن كثير الدوري، الحافظ الامام المجود، أبوعبد الله العبدي، اشتهر بالدورقي بسبب بيع القلانس الدورقية، سمع على كثير من العلماء توفي في شعبان سنة (ت246هـ/860م). ابن حبان، الثقاة، (ط 1،مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية،حيدر آباد، الهند، 1973)،21/8.الذهبي سير أعلام، 130/12، ابن العماد، بغية الطلب، 211/3.

[3] هو عبد الها بن مسلم العجلي الكوفي المقرئ، والد الحافظ أحمد بن عبد الله العجلي صاحب التاريخ، ولد سنة 141هـ، سمع وحدث عنه جمع غفير من العلماء، توفي سنة (211هـ/826م). ابن حبان، نفسه، 352/8،البغدادي، تاريخ بغداد، 403/11.الذهبي،نفسه، 403/10. ابن العماد، نفسه، 55/3.

[4] هو عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب أبو حفص العبدي، من أهل المدينة، سكن بغداد، روى عنه خلق كثير، مات ببغداد سنة198هـ . ابن سعد، طبقات، 346/9. ابن حبان، المصدر السابق، 165/7 . البغدادي، المصدر السابق، 22/13.

[5] البلاذري، أنساب، 72/4. 146/8.

[6] البلاذري، نفسه، 43/7. ابن الأثير، الكامل، 90/4. ابن كثير، البداية، 114/12-115.إبراهيم بيضون، مسائل المنهج، ص31.

كما عاين البلاذري بنفسه بعض مواقع الاقطاعات التي منحها الولاة الأمويون للأفراد فقال:"... وأقطع دار عبد الله بن عبد الرحمان بن سمرة بالجزيرة فهي اليوم لآل نهيك" [1]، إلى غير ذلك من عبارات تنم عن دقة المؤرخ، وتعبر عن حرصه الشديد على تتبع المصادر القريبة من الحدث، فضلا عن دراسة ظروفه الجغرافية والاجتماعية من خلال الرحلات التي دأب على القيام بها، كما يدل على عدم اعتماد البلاذري على المصنفات والروايات الشفوية فقط، بل عاين مواقع الأحداث ليقع على حقيقتها بنفسه.

[1] البلاذري، أنساب، 405/13.

وبعد، يظهر تأثر البلاذري بالعصر الذي نشأ فيه، فعلى الرغم من ضعف سلطة الدولة ونفوذها، لاستئثار الترك على المناصب المهمة، فقد امتاز عصره بالازدهار الحضاري، والذي استفاد منه البلاذري في رحلاته المختلفة في العالم الإسلامي لطلب العلم، آخذا عن علماء التاريخ والأدب والحديث فأصبح بذلك من أهم العلماء والمؤرخين في عصره.

هذا جعله ينال مكانة مرموقة لدى الخلفاء العباسيين، فأصبح من أكبر ندمائهم ومستشاريهم، ولاشك أن ذلك جعله على مقربة من مصادر المعلومات التي تخص السياسة الزراعية والتجارية، مستفيدا منها عند تدوينه لمصنفه.

ويتضح أن البلاذري تأثر بالمحدثين بالدرجة الأولى، لذلك اعتنى بالإسناد الذي يمثل ركيزة أساسية لديهم، خاصة منه الإسناد الجمعي الذي أصبح ميزة هذا العصر، معتمدا بالدرجة الأولى في إيراد أخباره على الروايات المحلية ثم إتمامها بروايات أخرى، بل قام بدراسة ميدانية لبعض مواقع المناطق التي ترد في مصنفه، كل هذا انعكس على القيمة العلمية لكتابه أنساب الأشراف بشهادة المؤرخين المتقدمين والمتأخرين.

الفصل الثاني

السياسة الزراعية في الدولة الأموية

المبحث الأول: العوامل المساعدة على تطور الزراعة

المطلب الأول:العوامل الطبيعية.

المطلب الثاني: العوامل البشرية.

المبحث الثاني : الملكيات الزراعية ومصادر المياه والري.

المطلب الأول: الملكية الخاصة للأراضي.

المطلب الثاني: الملكية العامة للأراضي.

المطلب الثالث: مصادر المياه والري.

المبحث الثالث: تطور الإنتاج الزراعي في العصر الأموي.

المطلب الأول: الحاصلات الزراعية وأماكن زراعتها .

المطلب الثاني: أساليب الاستثمار الزراعي.

المطلب الثالث: الثروة الحيوانية.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول: العوامل المساعدة على تطور الزراعة .

امتدت الدولة الأموية على مساحة شاسعة، شاملة شبه الجزيرة العربية ومصر والمغرب والشام والعراق وما وراء النهر إلى حدود الصين، ومن المعروف أن الزراعة لا تقوم في مكان ما إلا إذا توفرت لها مجموعة من العوامل، ويكاد يكون هناك إجماع بين الجغرافيين على تقسيم هذه العوامل إلى قسمين رئيسيين هما العوامل الطبيعية والعوامل البشرية، حتى تسهل الدراسة ويتضح دور وأثر كل عامل في النشاط الزراعي في العهد الأموي ، بالإضافة إلى عوامل أخرى مساعدة، وقد سعت الدولة الأموية في سياسيتها الزراعية إلى استغلال هذه الظروف أفضل استغلال.

المطلب الأول:العوامل الطبيعية:

من أهم العوامل الطبيعية المساعدة على قيام الزراعة وازدهارها تنوع المناخ، بالإضافة إلى خصوبة التربة وتوفر المياه، وتنوع الأراضي الزراعية لتنوع الظاهرات التضاريسية في نطاق الدولة الأموية، كما يؤدي الموقع الاستراتيجي دورا في تسويق الإنتاج الزراعي، وهذه الظروف مجتمعة عملت الدولة الأموية على الاستفادة منها وتنظيمها و استصلاحها.

1- المناخ:

يعد المناخ أهم العوامل الطبيعية التي تؤثر في الإنتاج الزراعي، وأكثرها تحكما في النشاط الزراعي، مهما كان مستواه، ومرد ذلك أن قدرة الإنسان على التحكم في هذا العامل محدودة للغاية، وتكاد تقتصر جهوده في هذا الصدد على التقليل من تأثير العناصر المناخية ومحاولة التكيف معها، ومن هنا فقد تفاوت المناخ بين هذه الأقاليم بين مناخ إقليم البحر المتوسط، وإقليم المناطق المدارية، إلى المناخ الصحراوي، ولكل نوع من هذه الأقاليم خصائصه النباتية وإن لم يشر البلاذري إليها مباشرة، بل أورد إشارات وخصائص تدلل على نوع المناخ، فحرصت الدولة الأموية والأفراد على مراعاة هذه الجوانب في سياسيتها الزراعية عند إقامتها للمشاريع الزراعية .

والمعروف أن لكل نبات حدا أدنى من الحرارة وحدا أقصى لها [1]، لا يمكن نمو المحاصيل فيها إذا ما انخفضت عنه لتجمد المياه في ساق النباتات وتمزق خلاياه، كما أن للمحاصيل الزراعية حدا أقصى للحرارة لا يمكن أن يعيش إذا ما ارتفعت عنه لذبول الأوراق وتساقطها .

وأدى تباين درجات الحرارة من مكان لآخر إلى تقسيم الدولة الأموية لمناطق حرارية معينة، لكل منها نوع خاص من الإنتاج الزراعي، ففي المناطق الحارة تنمو المحاصيل التي تحتاج إلى درجات حرارة عالية عموما كالأرز والقطن وقصب السكر مثل البصرة، بينما تنمو في المناطق معتدلة الحرارة والمرتفعة عن سطح

[1] يعد الحد الأدنى للقمح هو 5درجات مئوية والحد الأقصى 37درجة، أما الشعير فإن الحد الأدنى 5 درجات والحد الأقصى 42درجة، والأرز حده الأدنى 12درجة وحده الأعلى 36-38درجة، والبطيخ حده الأدنى 12درجة وحده الأقصى 35درجة . محمد خميس الزوكة، الجغرافيا الزراعية، (ط3،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000)،ص108.

الأرض القمح والشعير والزيتون أنواع من الفواكه وكما هو الحال في الطائف والغوطة وأجزاء كبيرة من الشام عموما، فيورد البلاذري أن الخليفة سليمان بن عبد الملك حج " وأتى الطائف فلقيه رجل من أهلها فسأله أن ينزل عليه ... فنزل عليه فجعل يأتيه من حائطه وهو فيه بخمس رمانات خمس رمانات حتى أكل مائة وسبعين رمانة ... ثم أتي بمكوك زبيب فأكله..." [1]، وبغض النظر عن جانب المبالغة في الرواية التي أوردها البلاذري حول الكمية الكبيرة التي أكلها الخليفة الأموي والتي لا يتصورها العقل ولا المنطق، وعلى الرغم من تطور وتعدد المنتجات الاستهلاكية اليوم لم نسمع عن شخص يتناول هذا الكم الهائل من الطعام وفي دفعة واحدة، ولعل ذلك من وضع الحاقدين على الدولة الأموية لتشويه صورة الخلفاء الأمويين وطمس محاسن هذا العصر، خاصة أن حركة التدوين بدأت في العهد العباسي، لكن المهم هنا هو أنواع الزراعات المنسوبة لكل مناخ، ولاشك أن تباين درجات الحرارة في الدولة الأموية أدى إلى تنوع البيئات الحرارية الطبيعية بها، وهذه البيئات تنتشر بها أنواع محددة من الزراعات متناسبة لخصائص المناخ في كل بيئة في نطاق الدولة الأموية .

2- التضاريس والتربة:

منّ الله على العالم الإسلامي في العهد الأموي بتنوع في التضاريس والتربة؛ وبالتالي تنوع في المناطق الزراعية؛ فالتربة هي الطبقة السطحية من قشرة الأرض التي تكونت نتيجة تحلل الصخور وتفتتها، حيث تؤثر التربة في اختيار نوع المحاصيل التي يمكن زراعتها في أية منطقة وتحديد مدى نموها فالأراضي الطينية مثلا تجود فيها زراعة الذرة، والأراضي ذات التربة الدبالية تجود فيها زراعة القمح والشعير كما هو في البطائح[2]، وطبيعي أن يزداد الإنتاج من المحاصيل إذا زرعت في نطاقات التربة التي تلائمها.

كما أشار البلاذري إلى مناطق أخرى في الدولة الأموية عرفت بخصوبتها كما هو الحال في الصحراء، بالخصوص في إقليم الحجاز بمناطقه الخصبة في الواحات بالمدينة المنورة والطائف، وأوديتها القريبة منها مثل

[1] البلاذري، أنساب، 209/5 . 407/13 . 110/8-111 ،170 . وانظر كذلك: المسعودي، التنبيه والإشراف ، (مطبعة بريل، ليدن، 1893)،ص 20. ابن حوقل، صورة، ص159. الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تح أحمد مبارك البغدادي،(ط 1، مكتبة دار ابن قتيبة، الكويت،1989). ابن عساكر، تاريخ، 259/14 ياقوت، معجم البلدان، 346/5 . ،ص 108.موريس لومبار، الإسلام في مجده الأول، تر إسماعيل العربي، (ط 3، دار الآفاق الجديدة، المغرب، 1990)ص38-43،39. عاطف رحال، تاريخ بلاد الشام الاقتصادي في العصر الأموي(ط1، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 2000)،ص149. وحول هذه النقطة انظر بالتفصيل أنواع الزراعات وأماكنها في مطلب الحاصلات الزراعية وأماكن زراعتها.

[2] مفردها بطيحة، وتبطح السيل إذا اتسع في الأرض، والبطائح ماء مستنقع كان مابين واسط والبصرة، وسميت بذلك لأن المياه تبطحت بها وغمرتها وملأت بالآجام والقصب . البلاذري، فتوح، ص 410. قدامة، الخراج، ص 168. الماوردي، الأحكام، ص 234. ياقوت، معجم البلدان، 450/1. جورجي زيدان ، تاريخ التمدن، 330/2.

خيبر وفدك ووادي القرى [1]، ولعل ذلك نتيجة تطويق الجبال والحرار البركانية لموقع المدينة، فيجعل تربتها خصبة

ولقد أشار البلاذري إلى المناطق التي تمتاز بتربتها الخصبة ذات السهول الواسعة مثل السواد في العراق، بسبب إرسابات الأنهار في دجلة والفرات والنيل في مصر خاصة على ضفافه،[2] ولاشك أن هذه الإرسابات المتأتية من التربة المنقولة عن طريق الأنهار تساهم مساهمة فعالة في زيادة خصوبة التربة خاصة عند مصاب الأنهار وتفرعاته .

وتؤدي مظاهر السطح في الدولة الأموية دورا في قيام الزراعة وازدهارها، فقد تكون عاملا مساعدا على النشاط الزراعي وقد تكون معرقلا له، فالسهول مثلا تعد أكثر ملائمة لهذا النشاط من الجهات الجبلية، وبالتالي تركز السكان الذين يمارسون الزراعة بها، وتتوافر في التضاريس السهلية كل الظروف المساعدة للإنتاج الزراعي، كما هو الحال في شمال العراق والغوطة بالشام، فاستواء السطح يساعد على حفظ التربة التي تتسم بجودتها وخصوبتها، خاصة الفيضية منها، ما يساعد على قيام زراعة ناجحة، [3] ولعل ذلك يؤدي إلى أن يسهل فيها مد البنية التحتية اللازمة للزراعة كإقامة الجسور والقناطر وحفر الترع .

ولاختلاف درجة الارتفاع دور غير مباشر في نوعية الإنتاج الزراعي، فعامل الارتفاع عن مستوى سطح البحر يؤثر في درجة الحرارة، والتي بدورها تؤثر في نوعية المحصول الزراعي، فلكل محصول درجة حرارة خاصة تلائمه ناتجة من الارتفاع أو الانخفا ض عن سطح البحر، ويتضح أثر عامل الارتفاع حسب روايات البلاذري عن إقليم الحجاز بالخصوص من تتبع نوعية الإنتاج فيه، فالمناطق المرتفعة المنسوب تساعد على اعتدال الهواء،كالطائف لذلك تركزت بها زراعة بعض أنواع الفواكه كالكروم وغيرها، وفي المناطق متوسطة الارتفاع تنموا محاصيل القمح والشعير، بالإضافة إلى الواحات التي تمتاز باستوائها بالنسبة على

---

[1] البلاذري، أنساب، 75/5 . وانظر كذلك: ابن شبة، تاريخ المدينة، تح فهيم محمد شلتوت (دط، 1979)169/1. السمهودي، وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى(ط 4، دار الكتب العلمية، بيروت، 1984)،1078/3.جواد علي، المفصل(ط 2،ساعدت جامعة بغداد على نشره،1993)164/7. أحمد إبراهيم، مكة والمدينة في الجاهلية وعهد الرسول، (دار الفكر العربي،دت)، ص 32،237.

[2] البلاذري، نفسه، 292/12 .227/5 .331/11 .608/6. وانظر كذلك: أبو يوسف، الخراج، ص92. البلاذري، فتوح، ص501-502. ياقوت، معجم البلدان، 321/5..أبو الفداء، تقويم، ص 56. الأقفهسي،كتاب أخبار النيل، تح لبيبة إبراهيم مصطفى،نعمات عباس محمد (دار الكتب والوثائق، القاهرة، 2006) ص 46 . نجدة حماش، الإدارة في العصر الأموي (ط1،دار الفكر، دمشق، 1980)،ص247. نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العرا ق، (دار الجيل، بيروت، دت) 249/5. صالح بن محمد، زياد،ص 182. راشد البراوي، في الاقتصاد الإسلامي(ط1، دار الحرية، القاهرة، 1986) ص27.

[3] البلاذري، نفسه، 300/7،174 .125/10 . وانظر كذلك: ابن رستة، الأعلاق،ص 111. المسعودي، التنبيه،ص 21. الثعالبي، ثمار القلوب، تح محمد أبو الفضل إبراهيم (ط 1،المكتبة العصرية، بيروت، 2003) ص428. ابن الجوزي، المنتظم، 310/4 . ياقوت، معجم البلدان، 10/5. جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام (ط2،ساعدت جامعة بغداد على نشره،1993)7/7.

سطح الأرض ووقوعها في إطار المناخ الحار [1]، لذلك عرفت بها زراعة النخيل؛ ولعل من أهم مناطقه شبه الجزيرة العربية بصفة عامة، والعراق خاصة البصرة .

أما التربة فلاشك أنها تشكل عاملا أساسيا في ازدهار الزراعة وتحديد نوع الحياة النباتية في أي إقليم من أقاليم الدولة الأموية، حيث تؤثر التربة في اختيار نوع المحاصيل التي يمكن زراعتها في أية منطقة وتحديد مدى نموها، فالأراضي الطينية مثلا تجود فيها زراعة الذرة، والأراضي ذات التربة الدبالية تجود فيها زراعة القمح والشعير؛ كما هو الحال في العراق خلال العهد الأموي خاصة في البطائح [2]، وطبيعي أن يزداد الإنتاج من المحاصيل إذا زرعت في نطاقات التربة التي تلائمها.

كما أشار البلاذري إلى مناطق أخرى في الدولة الأموية عرفت بخصوبتها كما هو الحال في الصحراء، بالخصوص في إقليم الحجاز بمناطقه الخصبة في الواحات بالمدينة المنورة والطائف، وأوديتها القريبة منها مثل خيبر وفدك ووادي القرى [3]، ولعل ذلك نتيجة تطويق الجبال والحرار البركانية لموقع المدينة، فيجعل تربتها خصبة

3- مصادر المياه:

وتعد مصادر المياه من العوامل الأساسية في نجاح النشاط الزراعي، سواء المياه السطحية أو المياه الجوفية، وتؤثر مياه الأمطار في الإنتاج الزراعي، فمياه الأنهار يعتمد عليها في زراعة مساحات واسعة من جهات الدولة الأموية، حيث تشقها أنهار دائمة الجريان مثل دجلة والفرات والنيل، [4] وفي هذه الجهات يتم التحكم في المياه عن طريق إقامة القناطر والسدود وإنشاء شبكة من الترع والمصارف .

وتتمتع الأراضي التي تزرع معتمدة على الري من مياه الأنهار بمميزات لا تتوفر في الأراضي التي تروى بمياه الأمطار وأهمها تجدد خصوبة التربة بصفة مستمرة بفعل الغرين والمواد العالقة بمياه الأنهار، وإمكانية التحكم في مياه الري بالزيادة أو النقصان حسب طبيعة المحصول المراد ريه، لهذا نجد الأراضي التي تروى بمياه الأنهار غالبا تمتاز بارتفاع قدرتها الإنتاجية .

---

[1] البلاذري، أنساب،5/75 .10/125 .6/152،342 .8/110. وانظر كذلك: ابن شبة، تاريخ،1/169. السمهودي، وفاء، 3/1078. جواد علي، المفصل في تاريخ، 7/7 .

[2] مفردها بطيحة، وتبطح السيل إذا اتسع في الأرض، والبطائح ماء مستنقع كان مابين واسط والبصرة، وسميت بذلك لأن المياه تبطحت بها وغمرتها وملأت بالآجام والقصب . البلاذري، فتوح، ص 410. قدامة، الخراج، ص 168. الماوردي، الأحكام، ص 234. ياقوت، معجم البلدان، 1/450. جورجي زيدان، تاريخ التمدن، 2/330.

[3] البلاذري، أنساب، 5/75 . وانظر كذلك: ابن شبة، تاريخ المدينة، تح فهيم محمد شلتوت (دط، 1979)1/169. السمهودي، وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى(ط 4، دار الكتب العلمية، بيروت، 1984)،3/1078.جواد علي، المفصل(ط 2،ساعدت جامعة بغداد على نشره،1993)7/164. أحمد إبراهيم، مكة والمدينة في الجاهلية وعهد الرسول، (دار الفكر العربي،دت)، ص 32،237.

[4] البلاذري،أنساب،5/149. 12/292 . 9/357. 13/46. وانظر كذلك: فتوح، ص 176. ابن رستة، الأعلاق، ص 105. ابن عبد ربه، العقد، 4/12. ياقوت، معجم البلدان، 3/274. السمهودي، نفسه،1/126. عبد الله عبد العزيز بن إدريس، مجتمع المدينة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم(ط1، مطابع جامعة الملك سعود، السعودية، 1982)،ص208.

وتظهر أهمية المياه الجوفية بوضوح في النشاط البشري بالأقاليم الصحراوية الجافة؛ حيث يندر سقوط الأمطار وتنعدم المجاري المائية السطحية، لذا يكاد يعتمد السكان كليا على المياه الجوفية لري زراعاتهم البسيطة غالبا، ولشرب الإنسان والحيوانات .

لهذا أورد البلاذري إشارات إلى مياه الأمطار أو الأنهار العظام كدجلة والفرات والعاصي والنيل وبردى، أو الآبار الجوفية سواء العميقة أو القريبة من سطح الأرض أو الينابيع والوديان، والتي قامت الدولة الأموية بالعناية بها وتمديدها واستصلاحها، وذلك للاستفادة من هذه الأمطار التي تنحدر عبر الوديان، بإقامة الحواجز والسدود مثل السواد بالعراق، وغوطة دمشق، والطائف بالحجاز، واليمن [1]، ولاشك أن التباين في نمط اعتمادها على المياه بين المنطقة الساحلية والواحات الصحراوية أدى إلى تنوع الإنتاج والمحاصيل الزراعية.

4- الموقع الاستراتيجي:

علاوة على ذلك فقد تمتعت الدولة الأموية بموقع استراتيجي هام، حيث كانت تمر به شرايين التجارة الداخلية والعالمية في ذلك الوقت، كما ارتبط بشبكة من الطرق البرية والبحرية مع أقاليم الدولة الأخرى [2]، ولاشك أن الموقع الجغرافي الجيد ساعد على تسويق المنتجات والمحاصيل محليا خاصة القريبة من التجمعات السكانية وهذا ما يوفر للمزارعين أسواقا كبرى لتصريف إنتاجهم الزراعي و تسويقه خارجيا، مثل تصدير التمور من العراق والحجاز وتصدير الفواكه من الشام.

المطلب الثاني:العوامل البشرية:

تعمل العوامل البشرية على نمو الزراعة، لذلك فقد سعت الدولة الأموية إلى توفير اليد العاملة الزراعية وعدم ارهاقها والاعتناء بها، واليد العاملة في العصر الأموي تتكون من العرب والموالي والرقيق، وكان لتدفق الأخير على اختلاف أجناسه في أواخر العهد الراشدي وبداية العهد الأموي دور كبير في تطورها، ويورد البلاذري أن هؤلاء الرقيق استعملوا في مختلف الأعمال الزراعية وساهموا في تحسين أساليب الزراعة بخبرتهم ومعرفتهم التي اكتسبوها في بلادهم [3]، والتي نقلوها فيما بعد إلى أقاليم الدولة الأموية، خاصة في الحجاز

---

[1] البلاذري، أنساب،124/5،149. 110/8. 292/12 .357/9. 46/13. 17/7. فتوح،ص176. ابن رستة، الأعلاق، ص105. ابن عبد ربه، العقد، 12/4. قدامة، الخراج، ص173. ياقوت، معجم البلدان، 274/3. ابن مسكويه، تجارب، 14/2. السمهودي، وفاء ،126/1. عبد الله عبد العزيز بن إدريس، مجتمع المدينة، ص208.

[2] البلاذري، نفسه، 387/11. 137/5. وانظر كذلك: ابن زنجويه، الأموال، تح شاكر ذيب فياض،(ط 1، مركز الملك فيصل للبحوث و والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1986)،1258/2. ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص61-62. المسعودي، مروج، 2/ 584. ابن حوقل، صورة، ص 407،54،39. المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، تح محمد زينهم،مديحة الشرقاوي (ط1،مكتبة مدبولي، القاهرة)،567/1.

[3] البلاذري، أنساب، 246/6-248 .61/5 .197/10 . 300/7،173 . وانظر كذلك: فتوح، ص522 . أبو يوسف، كتاب، ص96. الطبري، تاريخ الرسل، 43/5.

والعراق حيث تحتاج الدولة إلى يد عاملة كبيرة في البطائح، حيث كانوا يعملون بالأرض إلى جانب أسيادهم العرب.

ويعتبر رأس المال وتوفير السيولة النقدية من أهم العوامل المساعدة على تطور اقتصاد الدولة الأموية، لذلك نجد أن الدولة اعتنت بتوفير رؤوس الأموال الزراعية، فقد تضخمت الثروات في العصر الراشدي وبلغت أوجها في العصر الأموي، نتيجة للفتوحات التي عرفتها الدولة الأموية في الشرق والغرب، [1] خاصة العرب بصفة عامة والحجازيين بصفة خاصة، باعتبارهم مادة الجهاد وبالتالي المستفيد الأكبر من فوائدها، لهذا نجد الأموال متوفرة بدرجة كبيرة لدى أشراف العرب والأسرة الحاكمة الأموية، فلا نستغرب إن وجدنا أكبر الملاكين في هذا العهد هم أفراد من الأسرة الحاكمة أو من أنصارهم ومعاونين، وترتب على هذا الوضع النمو السريع للثروات ارتفاع المستوى المعيشي وازدهار الزراعة نتيجة للطلب المتزايد على المنتجات الزراعية،كما ساعد استتباب الأمن خلال أغلب فترات الحكم الأموي دورا على ازدهار الزراعة وتسويق المنتجات الزراعية، حيث أصبحت الطرق آمنة، وتنقل الأشخاص والسلع دون خوف.

[1] البلاذري، نفسه، 5/225-227. 10/322. وانظر كذلك: أبوعبيد، كتاب الأموال، تح أبو أنس سيد بن رجب،قدم له وعلق عليه أبو إسحاق الحويني (ط 1،دار الهدي النبوي، مصر،دار الفضيلة السعودية، 2007)1/ 116.البلاذري، فتوح،ص 470. قدامة، الخراج،ص173.الماوردي، الأحكام، ص234. ابن الجوزي، المنتظم، 5/286. أندريه ميكيل، جغرافية دار الإسلام البشرية حتى منتصف القرن الحادي عشر ،تر إبراهيم خوري (د ط، دار اشبيلية للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، 1995)4/123.

المبحث الثاني : الملكيات الزراعية و مصادر الري.

دراسة السياسية الزراعية للدولة الأموية تقتضي إعطاء لمحة عن طبيعة الملكية الزراعية ومختلف الإجراءات التي طبقها الخلفاء والولاة الأمويون اتجاهها، هذه الملكية التي تتحدد بنوع التبعة المالية (الخراج، العشر) المفروضة عليها، وطريقة دخول الأرض في الدولة سواء كان ذلك عنوة أو صلحا، لأن معرفة ذلك يعطينا صورة مهمة عن تطور وازدهار الزراعة، ويمكن تلخيص أنواع الملكية في:

المطلب الأول: الملكية الخاصة للأراضي(أراضي العشر)[1] .

ركزت الدولة الأموية في سياسيتها الزراعية لتطوير الزراعة وتنميتها على الملكية الخاصة وحفظ حقوق أصحابها، شعورا منها أن البشر بالفطرة يميلون إلى الملكية الفردية للأرض والمحاصيل والأدوات، وبهذا يتضح أن الملكية الخاصة قد شرعت من أجل حث الأفراد على بناء مجتمعهم، خاصة أن الإنسان بحكم الفطرة إذا علم أن مايقوم به من عمل إنتاجي سيؤول إليه رقبة وانتفاعا ما يؤدي إلى تحفيزه وزيادة الإنتاجية.

والملكيات الخاصة للأرض تتكون من مصادر مختلفة ومن أهمها : إقطاع [2] الخلفاء والولاة للأفراد والجماعات وإحياء الأراضي الموات ثم عن طريق الشراء والهبة والوصية والميراث وغيرها .

01- الإقطاع: الإقطاع كما يعرفه الفقهاء توزيع ولي الأمر الأرض الموات أو نحوها من الموارد على شخص أو عدة أشخاص لغرض استثمارها، وبهذا المفهوم فهو عبارة عن طريقة لتوزيع الأراضي الموات بين القادرين على استثمارها وبعث الحياة والنشاط فيها، فهو وسيلة لتنمية الأرض المعطلة، وهذا التوزيع

---

[1] هي الملكية التي يكون للفرد الحق في الاختصاص بالأرض من حيث استغلالها والتصرف فيها في نطاق القيود الشرعية، أو ماتسمى بالأراضي العشرية . أبو يوسف، كتاب الخراج، ص 58،69. يحيى بن آدم، كتاب الخراج، تح حسين مؤنس (ط 1،دار الشروق،القاهرة، 1987) ص67،70. أبو عبيد ،الأموال، 115/1. الماوردي، الأحكام السلطانية، ص211. وانظر نماذج من ذلك البلاذري، أنساب، 102،114/4. 229،393/7 . 21/11. عبد السلام داود العبادي، الملكية في الشريعة الإسلامية، (ط 1، مؤسسة الرسالة ،دار البشير بيروت،2000)291/1. محمد البلتاجي، الملكية الفردية في النظام الاقتصادي الإسلامي، (ط1، دار السلام، القاهرة، 2007)ص59-60. علي الخفيف، الملكية في الشريعة الإسلامية مع المقارنة بالشرائع الوضعية (دار الفكر العربي، بيروت، 1996)ص59. محمد ضياء الدين الريس، الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، (ط 4، دار الأنصار، القاهرة، 1977)ص130. فالح حسين، الحياة الزراعية في بلاد الشام في العصر الأموي،(عمان،دد، 1978)ص46.

[2] المقصود هنا ليس الإقطاع الذي كان سائدا في أوربا في العصور الوسطى والذي يختلف كل الاختلاف عن الإقطاع الإسلامي الذي يقصد الإعمار ، خاصة في الفترة محل الدراسة ، على الرغم من تشابه المسميات وبعض الانحرافات التي طرأت على تطبيقه في بعض العصور الإسلامية، ولمعرفة أهم أوجه الاختلاف بينهما انظر عبد الله علي عيدروس الباز، ملكية الموارد الطبيعية في الإسلام وأثرها على النشاط الاقتصادي، رسالة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، إشراف حسين حامد حسان، عبد الرحمان يسري أحمد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1984، ص394-395.

للأرض لايختص بالاستثمارات الزراعية فقط وإنما يمكن أن يكون لإنشاء وحدات سكنية وغيرها [1]، وبما أن مساحة الأرض الزراعية محدودة وثابتة المقدار، فإن إقطاعها يضمن تشغيل المعطل منها .

وتصنف الاقطاعات إلى نوعين أساسين وذلك بالنسبة إلى مايصحبها من حقوق، فالنوع الأول إقطاع تمليك، ويتمتع صاحب هذا الإقطاع بحق الملكية التامة وله حق التصرف فيه، وكان يمنح عادة من الأرض التي ليس لها ملاك أو الأرض الموات لإحيائها، والثاني إقطاع استغلال، وليس لصاحبه حق التصرف فيه، بل له حق المنفعة فقط، ويعطى عادة من أرض الصوافي [2]، إلا أن هذا التصنيف العام للإقطاع وما يتضمنه من حقوق وواجبات لم يعتد به أو يعمل به فعليا، فسيتضح في الواقع أن الإقطاع وبخاصة في العصر الأموي كان كثير التنوع، مرتبطا بصورة أساسية على شخص المقطع إليه .

وبرزت سياسة هامة في مجال الإقطاع اتخذها الدولة الأموية؛ تتمثل في كون الخليفة هو مانح الإقطاع الأول، ثم شاركه في ذلك ولاة الأقاليم، فقد أقطع معاوية أرضا بالبصرة لكاسب بن ربيعة، كما أقطع شخصا آخر تسعمائة جريب، وأقطع الخليفة عبد الملك بن مروان عمر بن هبيرة، كما أقطع زياد بن أبيه لأمية بن عبد الله كورة السوس [3] لأنه خليفة المسلمين، والمسئول الأول عن التنمية الاقتصادية في البلاد، ولعل مشاركة الولاة يعود إلى اتساع الأراضي الإسلامية وكثرة الفتوحات، ولاشك أن إدخال الولاة في منح الاقطاعات كان منسجما مع نظام اللامركزية الأموية في إدارة الأمصار .

كان الغرض من الإقطاع متفاوتا ومختلفا من خليفة إلى آخر ومن وال إلى آخر، فقد يكون لأغراض اقتصادية تنموية، وهو الغالب في العهد الأموي، فيروي البلاذري أنه كان لسعيد بن عبد الملك نهر سعيد بالموصل عندما وليها في عهد والده، فأقطعه فيها غيضة ذات سباع فحفر النهر الذي سمي باسمه، [4] وهذا بغرض تعمير الأرض وتشجيع الناس على الزراعة، وتوفير أسباب المعاش لهم، وفي نفس الوقت إيجاد مصادر جديدة لخزينة الدولة.

---

[1] أبو يوسف، كتاب الخراج، 61. يحي بن آدم، كتاب الخراج، ص 111-112. أبو عبيد، الأموال، 1/389،392. قدامة، الخراج وصناعة الكتابة، ص218. الخربوطلي علي حسن، تاريخ العراق في ظل الحكم الأموي، (دار المعارف، القاهرة، 1959)ص338. وانظر نماذج في البلاذري، أنساب، 8/376.12،173/337.

[2] الماوردي، الأحكام،ص248-249. أبو يوسف، كتاب الخراج،ص 58.. الفراء، الأحكام السلطانية، تح محمد حامد الفقي، (دار الكتب العلمية، بيروت،2000)ص232،228. العبادي، الملكية،1/392-396.

[3] البلاذري، أنساب،11/32 . 12/377 . 8/266. 5/209 . والكورة اسم فارسي يجمع على كور، ويطلق على كل صقع يشتمل على عدة قرى ومدن، ولها قصبة أو مدينة أو نهر تجمع اسم الكورة عليها . ابن حوقل، صورة، ص 361. ياقوت، معجم البلدان، 1/36-37. محمد ضياء الدين الريس، الخراج والنظم المالية، ص290. الخربوطلي علي حسن، تاريخ العراق، ص339.

[4] البلاذري، نفسه، 7/195. وانظر كذلك: البلاذري، فتوح،ص247 . قدامة، الخراج، ص 315، ياقوت، معجم البلدان، 5/321. وانظر نماذج أخرى في أنساب،8/ 376،173. 13/36. 5/403.

كما يكون لأغراض أخرى كتأليف قلوب ذوي المكانة في المجتمع، وللأنصار والأتباع خاصة ذوي البلاء في الحروب والأزمات، فقد أقطع عبد الملك مالك بن مسمع [1] قطائع كثيرة جزاء مشاركته في قتاله لمصعب بن الزبير، كما أمر عبيد الله بن زياد عامله على كرمان إقطاع أحد المعارضين لضمه لصفوفهم [2]، ولعل ذلك حماية لسلطانهم والتمكين لأنفسهم وأسرتهم، ولا يغفل ما لهؤلاء من تأثير على قومهم، حيث أن تألفهم يسري أثره على من يتبعهم من أقوامهم.

ومن المحتمل أن هناك عوامل ساعدت على التوسع في منح الاقطاعات في العصر الأموي، والتي تعد من أبرز سمات السياسة الزراعية لهم، منها تحول الخلافة إلى ملك وما يستلزمه ذلك من استكثار للأنصار وتكوين عصبة قوية، تسعى بدورها إلى المحافظة على امتيازاتها الممنوحة لهم، بالإضافة إلى اتسا ع الدولة الإسلامية وترامي أطرافها، وكثرة الثغور التي تحتاج إلى الجند من ناحية أخرى.

02- إحياء الأراضي الموات: كما كان إحياء الأراضي الموات وعدم تعطيلها من أهم أوجه السياسة الزراعية للدولة الأموية؛ وعاملا في تكون الملكيات الخاصة واتساعها ونمو العمران حولها، ويكون الإحياء بتنفيذ مجموعة الالتزامات العملية كشروط تدل على إحياء هذه الأرض، فعليه أن يعمل على إيصال المياه إلى هذه الأرض، أو احتفار بئر ماء فيها، أو القيام بتجفيف المستنقعات إذا كانت تغمرها المياه[3].

وهذا يدل أن الدولة شجعت على استغلال الأراضي المهملة من خلال اعتماد هذه الشروط، ويتضح أن تملك الأرض بالإحياء في الشريعة الإسلامية نظام حافز على النشاط الاقتصادي بجميع صوره، وأنه يعمل على عدم تعطيل الأرض كمورد طبيعي.

كانت تعطى مهلة ثلاث سنوات لإحياء الأرض، ثم حددت المهلة بعد ذلك بعامين فقط، بإذن من الإمام بعد أن كان حرا في البداية، والتي كانت من أهم الإجراءات الأموية في هذا المجال، ويذكر البلاذري رواية تحدث فيها عن خصومة وقعت بسبب أرض بين شخص وآخر مجاور له فقال"... تركت أرضك لم تعمرها حتى عملتها... وقد روي عن عمر أنه بلغه أن قوما يتحجرون الأرض ثم يدعونها عطلا ،فيجيء آخرون فيزرعونها، أنها لمن زرعها..."، كما قام الحجاج باستصلاح أراض قرب واسط حيث "احتفر لهما النيل والزابي وأحيا على هذين النهرين الأرضين وحازهما لعبد الملك" [4]، ولاشك أن ذلك ضمان لعدم تعطيلها والسماح للأفراد القادرين على استثمارها من جهة وتنمية للثروة الزراعية من جهة أخرى.

---

[1] هو مالك بن مسمع ب شيبان البكري الربعي، سيد ربيعة في زمانه ومن أشراف البصرة، ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، انحاز إلى عبد الملك في قتاله لابن الزبير، توفي سنة 73هـ . الأصفهاني، الأغاني،283/11. ابن الأثير، الكامل،130/4.

[2] البلاذري، أنساب،287/6. 403/5. ولايعني هذا أن الغرض الاقتصادي المتمثل في الإعمار قد انتفى، لكنه صبغ هنا بالصبغة السياسية.

[3] البلاذري، نفسه، 139/5. 17/7،195. وانظر كذلك: فتوح، ص 504-505. أبو يوسف، الخراج،ص 64. يحيى بن آدم، كتاب الخراج،ص125. الماوردي، الأحكام،ص 231. مصطفى السباعي، اشتراكية الإسلام(ط 3، الدار القومية للطباعة والنشر، دت)، ص 89. عاطف رحال، تاريخ بلاد الشام، ص107. محمد ضياء الدين الريس، الخراج والنظم المالية، ص 214.

[4] البلاذري، نفسه،140/5 .374/13. وانظر كذلك: البلاذري، فتوح، ص408، قدامة، الخراج، ص153.

كما اتخذت الدولة إجراء آخر يدخل في صميم السياسة الزراعية يتعلق بشرعية إحياء الموات والتي يبدو أنها مرت بمرحلتين؛ أولاها كان حرا دون تقييد، عندما لم يكن الإقبا ل على الأرض قد شاع وانتشر، لانهماكهم بالجهاد والفتوح، وكثرة ما أصابوا من الغنائم في الفتوح، لكن نسمع في فترة لاحقة بمسألة إذن الدولة، لرد الخصومة بين الناس الراغبين فيه من جهة، وتنظيم العملية حسب القدرة والإمكانيات من جهة أخرى، عندما ظهر الإقبال الشديد على إحياء الموات وامتلاك الأرض بشكل عام.

ويعود السبب في هذا الإقبال إلى سياسية الدولة الأموية في إلحاق الناس في الديوان حسب الحاجة والظروف السياسية والاقتصادية، فمثلا كلما كان هناك تمرد أو ثورة ضد الدولة زيد في عدد المقاتلة لردعها، وهذا يعني أن أعدادا متزايدة من العرب تبقى خارج الديوان ودون عطاء، فكان لزاما عليهم أن يبحثوا عن وسائل أخرى للعيش في الزراعة والأعمال الأخرى.

03- عوامل التملك الأخرى (الشراء والهبة والوصية والميراث): وكان لعوامل التملك الأخرى كالشراء والوصايا والهبات دور في نشوء الملكيات الخاصة وإن لم يكن عاملا أساسيا، فقد عرف عن معاوية امتلاكه للأراضي الزراعية والرغبة في زيادتها باستمرار عن طريق الشراء [1]، لما تدره من أرباح على مستثمريها، خاصة إذا عرفنا أن عبد الملك وبعده الوليد تساهلا كثيرا في السماح للعرب شراء ارض الخراج [2]، بسبب ازدياد الطلب على الأراضي بعد نفاذ أراضي الصوافي، لمحدودية مساحتها وشدة الإقبال عليها، ولعل ذلك أدى إلى تناقص موارد الدولة لتحول الأرض من الأراضي الخراجية إلى أراض عشرية .

كما قام الإرث والهبات من بعض الخلفاء الأمويين وغيرهم دورا في زيادة الملكية الخاصة، فقد منح عبد الملك ليزيد بن معاوية أرضا بوادي القرى، كما رد عمر بن عبد العزيز أرضه بفدك وحلوان التي ورثها على أسلافه، ولما سأل معاوية أحد أولاد طلحة عن تركه قال له:"..ترك ألفي ألف ومائتي ألف دينار ... وكان يدخل نصابه كل سنة من العراق أربعمائة ألف سوى غلاته من الشراة وغيرها على عشرين ناضحا ..."[3].

ولاشك أن هذه الأموال والأراضي التي ورثت قد استغلت في زيادة الاستثمار الزراعي، واستخدمت بالنسبة لأفراد الأسرة الأموية وتدعيم أركان الدولة من جهة أخرى.

المطلب الثاني: الملكية العامة للأراضي(أراضي الخراج).

---

[1] البلاذري، أنساب،60/5 . 207/8. وانظر كذلك: فتوح، ص 48. ابن الجوزي، المنتظم، 298/5.

[2] ابن عساكر، تاريخ، 207/2. ابن قدامة، المغني تح عبد الله بن عبد المحسن التركي،عبد الفتاح محمد الحلو(ط 3،دار عالم الكتب، الرياض،1997)،195/4-196. ياقوت، معجم البلدان، 24/5. ابن منظور، مختصر، 204/1. الدوري، أوراق، 92/2.علي محمد الصلابي، الدولة الأموية، 685/1. فالح حسين، الحياة الزراعية في بلاد الشام، ص 46.

[3] البلاذري، المصدر السابق، 201/7-202 . 8/ 168،177. وانظر كذلك: الكندي، الولاة، ص 48 . ابن عساكر، تاريخ، 180/68.

هي الملكية التي يكون صاحبها مجموع الأمة، بحيث يكون الانتفاع التي يتعلق بها لهم جميعا دون اختصاص من أحد [1]، وكان من أبرزها الأراضي الخراجية، وأراضي الموات، وأراضي الصوافي، والحمى، وأخيرا أراضي المرافق العامة، واتخذت الدولة إجراءات صارمة للحفاظ عليها واستغلالها في ميادين الزراعة.

01- الأراضي الخراجية: تشمل الأراضي الخراجية الأراضي التي فتحت عنوة ووقفت على المسلمين[2]، وهو الإجراء الذي سنه عمر بن الخطاب وبقي متبعا في عهد الدولة الأموية، ووظف عليها الخراج بمثابة أجرة لها، كما تشمل الأراضي التي فتحت صلحا على أن الأرض للمسلمين، وسياسة الأمويين اتجاه الأراضي الخراجية استمرار لما جرى عليه في عهد الخلفاء الراشدين، ملتزمين في أغلب الأحيان بالمواثيق والعهود السابقة.

فقد أشار البلاذري لبعض فتوحات العنوة، فتحدث عن تسيير الجنود إلى رتبيل من قبل الحجاج سنة (80هـ/700م) بقوله"...فسار إليه ودخل بلاده...وحوى أرضها"، كما يشير البلاذري إلى إعادة فتح جرجان عنوة بعد نقض أهلها سنة(98هـ/716م)[3] ، وجاء فيه كذلك أن عبد الله بن عبد الملك[4] غزا الروم سنة (84هـ/703م) وفتح المصيصة [5] ولم يكن المسلمون فتحوها من قبل [6]، كما أورد أن معاوية ولى طبيبه النصراني ابن آثال خراج حمص سنة (46هـ/666م)، وهي من الأراضي التي فتحت صلحا والأرض للمسلمين، وهكذا نرى أن الخلفاء والولاة الأمويين يطبقون سياسة هامة تتمثل في حرصهم على تعيين

---

[1] أبو يوسف، الخراج، ص66،96. ابن قدامة، المغني، 186/4. العبادي، الملكية،292/1. مصطفى أحمد الزرقا، المدخل إلى نظرية الالتزام العامة في الفقه الإسلامي،(ط 1،دار القلم، دمشق، 1999)ص233.علي الخفيف، الملكية، ص 59. فالح حسين، الحياة الزراعية، ص 45. ولابد من الإشارة هنا أن ملكية بيت المال تعتبر من أنواع الملكية العامة انظر:محمد بلتاجي، الملكية الفردية، ص 91.

[2] كان تقسيم الأرض على الفاتحين أمرا غير عملي في ذلك الوقت، حتى وإن أراده بعض العرب ،لأن الدولة متجهة نحو الجهاد والفتوح وفي حاجة إلى الجند باستمرار، فالمهمة الأساسية للعرب الفاتحين هي الجهاد، كما غلب على العرب في ذلك الوقت طابع البداوة و النفور من العمل بالزراعة والأرض، بالإضافة إلى أن عمر رضي الله عنه أراد أن تكون الأرض موردا مستمرا لبيت المال للإنفاق منه على مصالح المسلمين، وحفظ حقوق الأجيال القادمة. البلاذري، أنساب، 322/10-308،323. فتوح، ص375. يحيى بن آدم، الخراج، ص 59 . أبوعبيد، الأموال، 1/ 116. ابن سعد، طبقات، 3/ 262. ابن زنجويه، الأموال، 1/ 208. الماوردي، الأحكام، ص 175. ابن قدامة، المغني، 188/4.. ابن رجب الحنبلي، الاستخراج لأحكام الخراج،(ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985)ص16 . عبد العزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي،(دار الطليعة، بيروت، 1969)ص27. جريبة بن أحمد بن سنان الحارثي، الفقه الاقتصادي لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب،(ط1، دار الأندلس الخضراء، جدة، 2003)،ص432-438. العبادي، الملكية، ص301.

[3] البلاذري،أنساب، 321/7-322. 290/8. وانظر كذلك: فتوح، ص 562،472. الطبري، تاريخ، 328/6،536. ابن الأثير،الكامل،4 / 193، 310.نادية محمود مصطفى، الدولة الأموية دولة الفتوحات،(ط 1،المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة،1996)،ص48،51.

[4] عبد الله بن عبد الملك بن مروان الأموي، عرف بفتوحاته في الروم، ولي مصر في أيام أبيه وأقره أخوه الوليد عليها، حول الدواوين بمصر إلى اللغة العربية . الكندي، الولاة، ص58-59. الذهبي، سير أعلام، 113/5.

[5] المصيصة مدينة على ساحل البحر من ثغور الشام بالقرب من أنطاكية، بها بساتين كثيرة. ياقوت، معجم البلدان، 145/5.

[6] البلاذري، أنساب،196/7.فتوح،ص225-226.الطبري، تاريخ، 385/6.ابن الأثير، الكامل،225/4.نادية محمود، الدولة، ص45.

صاحب الخراج من رجالهم الثقاة [1]، والذين كانوا في الغالب من أهل البلاد الأصليين، لعلمهم وخبرتهم الواسعة بأمور الخراج، ولعدم تعمق العرب بالحضارة في تلك الفترة.

وهكذا نرى أن الدولة الأموية طوال عهدها حافظت على العهود والمواثيق السابقة، مع أصحاب البلاد المفتوحة، إلا في بعض الأوقات القليلة مثل عهد الحجاج الذي خالف القواعد الخاصة بالجزية والخراج حيال من دخلوا حديثا في الإسلام من غير العرب بعد انكسار الخراج وهجرتهم إلى المدن، لكن سرعانما كانت تعود لإتباع المنهج الإسلامي في معاملتها.

02- أراضي الصوافي: أما عن أراضي الصوافي التي هي نتيجة من نتائج توسع الفتوح في العراق والشام والجزيرة ومصر حيث أصبحت دون مالك إذ جلا عنها أهلها أو كانت تابعة للملوك والنبلاء ورجال الدين، فقرر عمر بن الخطاب ضمها إلى بيت المال [2]، فأصبحت ملكا للدولة أي ملكية عامة باعتبارها من أرض كسرى وأتباعه وأرض الإمبراطور ومن هرب تاركا أرضه.

أما في العهد الأموي فقد أورد البلاذري إشارات تفيد أن أرض الصوافي مازالت تابعة لبيت المال، والخليفة يتصرف فيها كما يراه مناسبا، ويعود القرار في ذلك إلى معاوية الذي أعاد مسح الصوافي وأضاف إليها أراض واسعة بعد الحصول على سجل بالضياع الساسانية، كما عمل بنفس الإجراء في الأقاليم الأخرى، ثم طبقه الخلفاء الأمويون من بعده، مستثمرا بذلك هذه الأراضي كأحد الأساليب الأساسية في سياسته الزراعية اتجاه الصوافي، والتي تساهم في زيادة موارد بيت المال، يقول البلاذري:" ...صعد معاوية المنبر فحمد الله وأثنى عليه فلما أراد الكلام قطع عليه غلام من الأنصار قام فقال: يا معاوية ما جعلك وأهل بيتك أحق بهذه الأموال منا، وإنما أفاءها الله على المسلمين بسيوفنا ورماحنا..." أي أنها تعود لعموم المسلمين بما فيها الأسرة الأموية، كما قال سعيد بن جبير بدير الجماجم وهو يقاتل الأمويين:" ... قاتلوهم على جورهم في الحكم واستئثارهم بالفيء..." [3]، ولعل معاوية كان متأثرا في ذلك بسياسية الرسول اتجاه الأرض التي افتتحها واعتبرت خالصة له كأرض بني النضير و فدك، حيث مُنح للدولة أولوية الإشراف عليها، ولاشك أن ذلك أدى إلى التذمر ضد تدخل الدولة في إدارة شؤون الصوافي كما يروي البلاذري،

---

[1] البلاذري، أنساب، 118/5. وانظر كذلك: اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، (ط1،شركة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 2010) 132/2. الجهشياري، الوزراء والكتاب،ص 23.

[2] أبو يوسف، كتاب الخراج، ص 57. يحي بن آدم، كتاب الخراج،ص 59 . أبوعبيد، كتاب الأموال، 103/1. ابن زنجويه، الأموال، 631/02. أبو داود، سنن أبي داود، 449/3. الماوردي، الأحكام، ص251.الدوري، أوراق، 129/2. نجدت حماش، الإدارة، ص197.

[3] البلاذري، أنساب، 123،27/5 . 168/8. 371/13. وانظر كذلك: اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، 2/ 144-145. الصولي، أدب، ص 219. ابن عساكر، تاريخ، 206/2-207. ابن قدامة، المغني، 195/4-196.ابن منظور، مختصر،240/1. السمهودي، وفاء الوفا، 3/ 988. الدوري، أوراق، 134/2. حسين عطوان، الجغرافيا التاريخية لبلا د الشام في العصر الأموي،(ط 1،دار الجيل،بيروت،1987)ص158. نجدت حماش، الشام في صدر الإسلام، (ط 1،دار طلاس، دمشق، 1987)، ص324. فالح حسين، الحياة الزراعية، ص46.

خاصة من مقاتلة الفتوح الذين كان عبء الفتح على كاهلهم، لأنه أنقص مواردهم وجعلها حكرا على الأسرة الأموية.

03- أراضي الحمى: ويعد الحمى من الوسائل الأخرى للملكية العامة، ومن الأوجه التي قامت عليها السياسية الزراعية للدولة الأموية، والحمى هو أن يقوم الخليفة أو نائبه في الأقاليم بمنع الرعي في أرض مخصوصة وجعلها لرعي بهائم الصدقة[1]، وقد أورد البلاذري إشارات إلى استمرار أراضي الحمى التي كانت في العهد النبوي الراشدي في العهد الأموي، مع بعض التغييرات الطفيفة بإباحته أحيانا، والزيادة في مساحته في أحيان أخرى، كما حدث في النقيع[2] فيقول البلاذري:"... وقال في إبل من إبل الصدقة كانت تجمع ثم تخرج للرعي..." كما أن الشاعر الفرزدق [3] هجا واليا لبعض أمور البصرة بشعر بعد منعه من رعي إبله بالحمى بقوله:

وتمنع إبلي أن تجوز إلى الحمى وأنت تجيز الحمر يا عبد حاتم

كما انتقد الحجاج بسبب إباحة الحمى يقول البلاذري:"...عجبا لغلام ولد بالطائف، فلم تزل الأمور ترفعه وتخفضه حتى أتى العراق ...فأباح أحميتهم ..."[4]، ولعل ذلك يعود إلى كثرة الحمى مما جعله يبيحها للناس جميعا، أو هي سياسية منه للتقرب من الناس وكسب تعاطفهم اتجاه الدولة الأموية وبالتالي الاعتراف بسلطانها خاصة في إقليم العراق الذي يمثل مركز المعارضة منذ قيام الدولة الأموية، ويظهر أن الأمويين لم يتوسعوا في إحماء حمى جديدة، حتى وإن وجدت فهي قليلة، تحاشيا من أن تحدث لهم المشاكل التي حدثت من قبل للخليفة عثمان لما توسع في الحمى، واكتفوا بتنظيم الحمى التي كانت مقررة قبل تسلمهم الحكم .

04- أراضي المرافق العامة: أما الأراضي العامة لجميع الناس أو ما تعرف بأراضي المرافق العامة، فهي المخصصة لأغراض المنفعة العامة، كضفاف الأنهار العظام مثل دجلة والفرات بالعراق ونهر النيل بمصر، ونهر بردى بالشام، بالإضافة إلى مواضع الأسواق العامة والطرقات وضواحي المدن وغيرها [5]، ويعتبر التجاوز على هذه الأراضي اغتصابا لها، لتعلق مصلحتها بكافة أفراد المجتمع المسلم .

---

[1] ابن منظور، لسان، 1014/13. البلاذري، أنساب، 355/10. أبوعبيد،الأموال، 418/1. ابن سعد، طبقات، 284/3. الماوردي، الأحكام، ص242. السباعي، اشتراكية، ص102.الدوري، أوراق، 126/2-127.العبادي، الملكية،300/1.

[2] موضع على عشرين ميلا من المدينة، وهو من أودية الحجاز، حماه الرسول صلى الله عليه وسلم. ياقوت، معجم البلدان، 301/5.

[3] هو همام بن غالب بن صعصعة أبو فراس من أهل البصرة، شاعر مشهور، صاحب الأخبار مع جرير والأخطل، توفي سنة 110هـ.الأصفهاني، الأغاني، 324/9-325. ابن خلكان، وفيات، 280/6،190.

[4] البلاذري، أنساب، 295/5. 245/13. 301/12. وانظر كذلك: الأصفهاني، نفسه،206/20. السمهودي، وفاء، 1085/3. صالح أحمد العلي، الحجاز في صدر الإسلام ، (ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت،1990)،ص359-361.

[5] أبو يوسف، كتاب الخراج، ص97-98. العبادي، الملكية،298/1. محمد البلتاجي، الملكية، ص96 . البهي الخولي، الثروة في الإسلام، (ط4، دار القلم، الكويت، 1981)، ص91. فالح حسين، الحياة الزراعية، ص 43-44.

وقد أورد البلاذري إشارات إلى هذه المرافق وسياسات الدولة اتجاهها من استصلاح وتوسيع وتنظيم، مركزا على الأنهار العظيمة خاصة في إقليم العراق، فيذكر أن الحجاج لما قدم العراق" وليس على أنهارهم جسور فأخذهم باتخاذها إلى أرضهم"، كما كان يولي "من يقوم بفرات البصرة وينظر في أمر خراجهم"، و أشار إلى مواضع الأسواق والاعتناء بها، وإلى الاهتمام بالطرق خاصة الطرق التجارية الداخلية [1]، وذلك لتواجد نهري دجلة والفرات به باعتبارهما مصدر الري في إقليم العراق، ولأنه من أهم الأقاليم التي تقدم موردا كبيرا لبيت المال والمساهم بدرجة كبيرة في تغطية مختلف نفقات الدولة الأموية .

ويدل ذلك أن أراضي المرافق العامة لا تقع تحت طائلة التملك الفردي، وإنما الواجب بقاؤها شركة بين جميع الأمة تنتفع بها، فهي أشياء ذات قيمة تتعلق بها حياة الناس، واحتكارها يؤدي إلى استغلال حاجة الناس لها، كما أن هذه المرافق لم تكن من صنع الإنسان و لم يحدث فيها الفرد شيئا تكون المنفعة فيها له وحده.

05- أراضي الموات: أما أرض الموات فهي الأرض المعطلة عن الانتفاع والمجردة من الحقوق والاختصاصات، مع عدم قابليتها للإنتاج إلا بعد الإحياء، فهي عند جمهور الفقهاء مباحة تملك بالإحياء، وهناك صفات في الأرض لاعتبارها مواتا ليجوز إحياؤها، منها سلامتها من الملك والاختصاص، أي لا تكون مملوكة لشخص معين، وبعدها عن العمران [2]، وذلك تفاديا للمشاكل التي قد تنجم عن الإحياء في أراض مملوكة، كما تعتبر حلا لمشكل التنافس على إحياء ما حول المدن باعتبارها ذات عوائد استغلال مرتفعة في الغالب .

وعن حجم الملكيات في الفترة موضوع الدراسة(41-99هـ)، فقد أشار البلاذري إلى ظهور وتوسع الملكيات الزراعية الكبيرة، وذلك نتيجة السياسة الزراعية الأموية التي قامت على دخول الخلفاء والولاة الأمويين في مختلف مجالات الملكية الزراعية، خاصة في مجال الإقطاع وإحياء الأراضي الموات، فيذكر البلاذري قال: "قدم مصعب البصرة وماء البطيحة يفيض على السباخ حتى كاد يصير في نهر معقل... وحاز تلك الأرضين لنفسه، فأقطعها عبد الملك الناس، فحفروا الأنهار فهي اليوم قطائع عبد الملك"، كما أقطع الوليد هشام بن عبد الملك قطيعة [3]، ويفهم من النص أن الأراضي التي استصلحها مصعب أصبحت تابعة للدولة الأموية بعد انهزام مصعب وابن الزبير في حربهما مع عبد الملك بن مروان، بمعنى أنها آلت للدولة

[1] البلاذري، أنساب، 46/13، 401. 210/5، 246. 397/3، 228/12 . وانظر كذلك: أبو عبيد، الأموال، 122/1. مسلم، صحيح، ص736.أبو داود، سنن، 277/3. قدامة، الخراج،ص240. الأصفهاني، الأغاني، 160/10 . الماوردي، الأحكام، ص235-236.

[2] أبو يوسف، الخراج، ص63. أبو عبيد، كتاب الأموال، 401/1. أبو داود، سنن، 178/3-179. الماوردي، الأحكام، ص231. ابن قدامة، المغني، 145/8. مصطفى أحمد الزرقا، المدخل إلى نظرية، ص166. الخربوطلي علي حسن، تاريخ العراق، ص 339.

[3] البلاذري، أنساب، 17/7 . 173/8 .

الأموية تقطعها للناس، كما قد يعود إلى حجم الأموال (السيولة المالية) التي تملكها الأسرة الأموية بما فيها الخلفاء، خاصة في ظل انتشار البطائح بالعراق والتي تحتاج إلى أموال ضخمة لاستصلاحها.

كما كان لهجرة المزارعين من قراهم وأراضيهم دور كبير في المساعدة على تكوين الملكيات الكبيرة، فيروي البلاذري أن الحجاج قام بإرجاع الفلاحين إلى قراهم ولو بالقوة بعد أن هاجروا منها، يقول البلاذري:"... وسم الحجاج العلوج [1] وأخرجهم من البصرة وألحقهم ببلادهم..."، وجاء عمر بن عبد العزيز الذي أراد إصلاح هذه التجاوزات بحرية التنقل والهجرة[2] ومن المحتمل أن هذه الإجراءات جاءت بعد تزايد هروب الفلاحين من قراهم والتوجه إلى المدن للعمل في التجارة والصناعة بحثا عن دجل مالي أكثر، ومعيشة أفضل لا توجد عادة في الأرياف،والأهم من ذلك رغبتهم في الاستفادة من ديوان العطاء، ودليل ذلك اضطرار الحجاج إلى إصدار أمره بإرجاع من كان له أصل في القرى إلى قراهم، بل وصل به الأمر إلى أن يختم على يد كل منهم اسم قريته، ورغم قساوة القرار لكن الحجاج لما وجد الهجرة تهدد الزراعة وتشكل خطرا على مستوى الإنتاج الغذائي قام بذلك، ولاشك أن عمل الحجاج لقي عند تطبيقه مصاعب متعددة، خاصة لدى الذين كونوا أملاكا وثروات بالمدن، وكان خروجهم إلى جانب ابن الأشعث [3] في حربه ضد الدولة الأموية خير دليل على استيائهم من هذه الإجراءات.

ذلك أن الفلاح في ظل هذه الظروف القاسية كارتفاع ضريبة الأرض وغمر المياه لبعض الأراضي التي تركوها وعدم القدرة على استصلاحها، إما أن تكون له أرض مملوكة له ملكية خاصة فيقوم ببيعها بثمن منخفض إلى المزارع المجاورة والكبيرة، والتي هي غالبا للأسرة الأموية أو لأعوانهم كالأراضي التي كانت لسعيد بن عبد الملك وتوسعت نتيجة الشراء، أو إلجائها [4] تعززا بالملجأ وهروبا من تعسف جباة الضرائب وإيجاد موارد لبناء قنوات لري أرضهم كما فعل كثير من أصحاب الضياع في منطقة البصرة بأرض البطائح عند إلجائها إلى مسلمة بن عبد الملك، وإما أن تكون أرضا خراجية فتتحول بهجرة الفلاح إلى أراض

---

[1] الرجل من كفار العجم والمقصود به هنا الفلاحين العاملين بالأرض من الأعاجم . ابن منظور،لسان، 3065/34. الفيروزأبادي، القاموس، ص 199. الزبيدي، تاج العروس،108/6.

[2] البلاذري،أنساب،426/13 . 147/8. وانظر كذلك: ابن رجب، الاستخراج، ص 88. ابن تغري، النجوم، 297/1.ابن خلدون، المقدمة،ص348. صالح أحمد العلي، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية، ص101. محمد ضياء الدين الريس، الخراج والنظم المالية، ص219.

[3] هو عبد الرحمان بن محمد بن الأشعث بن قيس الكندي، من القادة الشجعان، سيره الحجاج لقتال رتبيل، فخلع الحجاج، ثم الخليفة عبد الملك في حد ذاته، هزمه الحجاج في موقعة دير الجماجم، قتل سنة 85هـ. الطبري، تاريخ، 383/6،346،326. ابن الأثير، الكامل، 226/4، 193. ابن خلكان، وفيات الأعيان، 292/6،284. الذهبي، سير أعلام، 183/4.

[4] نظام تصبح فيه أراضي الملاكين الصغار في رعاية وحماية الملاكين الكبار هروبا من جور الضرائب المتزايدة . البلاذري، فتوح، ص 460. قدامة، الخراج،ص 170. الخوارزمي، مفاتيح، ص 87. جورجي زيدان، تاريخ التمدن، 376/2.الدوري، أوراق، 93/2. آدم متز، الحضارة،215/1. محمد ضياء الدين الريس، الخراج والنظم المالية، ص 260.

موات[1]، فتقوم المزارع الكبيرة المجاورة بشرائها من الدولة في ظل نظام السماح ببيع الأراضي الخراجية خاصة في عهد عبد الملك وابنه سليمان، فظهر بذلك نزوح كبير للفلاحين من القرى، مما جعل الدولة تتخذ إجراءات قاسية لإجبارهم على العودة لأرضهم بعد انكسار الخراج، ولعل هذا ماساعد على تمدد الملكيات الكبيرة واتساعها، ولكنه في المقابل يؤدي إلى تقلص الملكيات الصغيرة واختفاء الكثير منها .

وهكذا يتبين بأنه كانت هناك أنواع عديدة من الملكيات الزراعية في العصر الأموي، وأن معظمها كانت بيد الأشراف وعلى رأسهم الأسرة الأموية في العراق والشام ومناطق من الحجاز، والتي حصلوا عليها بطرق متعددة.

المطلب الثالث: مصادر الري.

[1] البلاذري،فتوح،ص206. ابن قدامة، الخراج وصناعة الكتابة،ص 170. ابن عساكر، تاريخ، 207/2. ابن قدامة، المغني 195/4-196. ياقوت، معجم البلدان،24/5. ابن منظور، مختصر،204/1. الدوري، أوراق،92/2.علي محمد الصلابي، الدولة الأموية، 685/1.

من المعروف أن توافر المياه يشكل العامل الأساسي في ازدهار الزراعة في أي إقليم، لذلك أولى الولاة والخلفاء الأمويون اهتمامهم بمشاريع الري في الدولة الأموية، فقاموا بتوسيع الأنهار وحفر أنهار أخرى، وشق القنوات، كما أقاموا القناطر والجسور، معتمدين في محاصيلهم على مصادر متنوعة من المياه، تختلف من منطقة لأخرى حسب الظروف المناخية والتضاريسية لكل إقليم، ولعل من أهمها مياه الأمطار والأنهار والآبار الجوفية والينابيع.

01- مياه الأمطار.

أما مياه الأمطار فقد اختلفت في حجمها من منطقة إلى أخرى، فبلاد الحجاز تمتاز بقلة الأمطار بصورة عامة، سيما المناطق البعيدة عن البحر، مثل مكة والقرى المحيطة بها، فيروي البلاذري وصية قائد الجيش الذي وجهه يزيد لابن الزبير بمكة فقال:"... احفظ عني ما أقول لك، لأُطيلَنّ المقام بمكة فإنها أرض محتدمة الحر لاتصلح الدواب بها ..."، وجاء في إشارة أخرى أن المدينة تشابه مكة في الأوضاع المناخية وقلة الأمطار عموما يقول فيها أنه "...اشتدت على أهل المدينة وجهدوا فيها بالقحط..."، كما جاء في رواية أخرى يفهم من خلالها أن مياه الأمطار قليلة بالمدينة وأن اعتمادهم عليها قليل، حتى وإن وجدت فهي أمطار فجائية غالبا، يقول البلاذري "...وبعث أهل المدينة إلى كل ماء بينهم وبين الشام فصير فيه زق من قطران وغوروه، فتتابع المطر فلم يسقوا بدلو حتى وردوا المدينة..."[1]، وفي هذا دلالة على عدم اعتماد أهل مكة والمدينة على مياه الأمطار لعدم ملائمة الظروف الطبيعية لذلك، وبالتالي صعوبة تمويل الجيش الموجه لمكة.

وحيثما قلت الأمطار أو لم ينتظم سقوطها لجأ السكان إلى الإفادة مما يسقط من الأمطار ولو كانت قليلة، وما يتجمع من السيول لتنظيمه وخزنه بواسطة السدود، ويمثل هذا من أهم أوجه السياسة الزراعية في المناطق التي يقل فيها سقوط المياه، وإن كانت في معظم أنحاء جزيرة العرب سدودا صغيرة بدائية في أغلب الأحيان، فهي مجرد حواجز من تراب أو من صخور كدست بعضها فوق بعض لحبس الماء في المنخفض ومنعه من الجريان [2]، وقد أدى ذلك إلى نمو خبرات ومعارف مهمة في بناء السدود والاستغلال الأمثل لمياه الأمطار.

ولا يعني قلة الأمطار عدم وجود مناطق في الحجاز تعتمد عليها، فالطائف مثلا أكثر المناطق اعتمادا على مياه الأمطار بالإضافة إلى المصادر الأخرى، حيث تصل كمية المطر السنوي في الطائف إلى 200ملم

[1] البلاذري، أنساب، 350/5 ،353 . 13/4. وانظر كذلك: ابن حوقل، صورة،ص 37.ابن منظور، لسان،827/11-828. ياقوت، معجم البلدان،2/ 245. جواد علي، المفصل، 158/7. أحمد إبراهيم الشريف، مكة والمدينة، ص237.

[2] البلاذري، نفسه،218/5 . 357/9 . 17/7. وانظر كذلك: فتوح، ص72. محسن خليل، في الفكر الاقتصادي،ص40. جواد علي، نفسه، 208/7. راشد البراوي، في الاقتصاد، ص26. أحمد إبراهيم الشريف، مكة، ص 19. انظر الملحق رقم03.

سنويا وتزيد أحيانا عن 450 ملم[1] منحدرة عبر الوديان، وبذلك تكون مياهها مؤقتة ولا تدوم طويلا، وغالبا ما تجري فيها المياه سيولا جارفة، لهذا عرفت الطائف بضيعاتها الكبرى من زراعة الرمان والكروم وغيرها من الفواكه، فيروي البلاذري أن معاوية امتلك أراض بالطائف، كما كان لعمرو بن العاص ضيعته الوهط التي اشتهرت في العهد الأموي بزراعة العنب[2] .

ويورد البلاذري إشارة طريفة تتعلق بمياه الأمطار، تتمثل في حرص الخليفة سليمان بن عبد الملك على تتبع أخبار سقوط الأمطار وكمياتها في الأقاليم الإسلامية، يقول البلاذري" بعث يزيد بن المهلب سريعا ... إلى سليمان بن عبد الملك .قال سريع : فعلمت أنه سيسألني عن المطر،...فأعطيت أعرابيا درهما وقلت: كيف أقول إن سئلت عن المطر؟فقال: قل جاء مطر غزير درير، فعمد الثرى وأخضر العمير واستأصل العرق و لم أر واديا إلا داريا، فلما دخلت على سليمان سألني عن المطر فقلت هذا الكلام" [3]، وهذا يدل على إحساسه بأهميته الاقتصادية لارتباطه بالخراج، فكلما كان نزول الأمطار بكميات مناسبة زاد وارد الخراج والعكس .

كما وجدت مناطق اعتمدت على مياه الأمطار بشكل أساسي في عملية ري أراضيها، خاصة في جنوب شبه الجزيرة العربية حيث الأمطار الموسمية التي تنحدر عبر الوديان في اليمن، فكان المزارعون يسقون ضيعاتهم من هذه المياه، لكن البلاذري لم يركز عليها، فقد أشار إلى انتشار زراعات في عمان وغيرها من المناطق الجنوبية تعتمد بدرجة كبيرة على مياه الأمطار كالموز والأرز خاصة في المناطق الاستوائية [4]، ولعل ذلك يعود إلى تركيزه على إقليم العراق الذي يعتمد على نهري دجلة والفرات وروافدهما والقنوات التي شقت منهما، خاصة وإن عرفنا أن العراق يعتبر محور مصنف البلاذري لأن جل الأحداث الكبرى في الدولة من حروب وتمردات وحركات المعارضة وغيرها جرت على أرضه.

---

[1] يمكن الاستفادة من معدلات الأمطار والحرارة الحالية وإسقاطها على العصور القديمة، لأن الجغرافيين وعلماء الأرصاد الجوية يؤكدون أن تبدل المناخ لايكون إلا بعد فترات زمنية طويلة تقدر بملايين السنين، حتى وإن كان هناك بعض التغيرات الطفيفة. عبد الرحمان صادق الشريف، جغرافية المملكة العربية السعودية، (دار المريخ، الرياض، 1977)،75/1. أبو العلا محمود طه، جغرافية شبه جزيرة العرب(ط 3، مؤسسة سجل العرب، القاهرة،1975)،29/2.

[2] البلاذري، أنساب، 75/5. وانظر كذلك: ابن شبة، تاريخ المدينة، 169/1. السمهودي، وفاء، 1078/3. جواد علي، المفصل، 7/ 164.أحمد إبراهيم مكة، ص 32 ،237.

[3] البلاذري، نفسه، 107/8. وانظر كذلك: الجاحظ، البيان والتبيين، 162،164/2. مصطفى عباس الموسوي، العوامل التاريخية لنشأة وتطور المدن العربية الإسلامية،(دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، 1982)،ص321. ويشبه هذا الإجراء إلى حد بعيد ما تقوم به وكالات الأرصاد الجوية اليوم في تتبع أحوال الطقس وغيرها من الأمور المرتبطة به .

[4] البلاذري، أنساب، 289/7 ،174. وانظر كذلك: ابن رستة، الأعلاق، 112. الهمذاني، صفة جزيرة العرب، تح محمد بن علي الأكوع الحوالي،(ط1،مكتبة الإرشاد،صنعاء، 1990)ص143. ياقوت، معجم البلدان، 35/5. جواد علي، المفصل، 160/7. فالح حسين، الحياة الزراعية، ص80-81.

02- مياه الآبار والينابيع.

أما مياه الآبار والينابيع فقد استفيد منها في ري المزروعات كثيرا، خاصة في الجزيرة العربية، لقلة الأمطار بها، وعدم جريان أنهار كبيرة فيها، فقد كانت بها مياه باطنية كافية لري مساحات شاسعة، لذلك اتجهت الدولة في سياستها إلى حفر الآبار والعيون، وتشجيع الأشخاص على حفرها فتعد بذلك ملكا لمن حفرها، ثم القيام بتوسيعها وتنظيم الري وحل مشاكل الري.

ويروي البلاذري أن خالد بن عبد الله القسري والي مكة أمر بحفر بئر في مكة بطلب من الوليد للسقي والري، ومع التوسع في الزراعة ازداد حفر الآبار مستعملين في رفع الماء منها النواضح، [1] ويتضح من خلال ذلك اهتمام الدولة الأموية بتوفير مصادر الشرب من ناحية، والري من ناحية ثانية، خاصة في المناطق المعروفة بقلة الأمطار والتي تعتمد اعتمادا شبه كلي على الآبار الباطنية .

كما أورد البلاذري أسماء لعدد من الآبار المعروفة في العهد النبوي والراشدي والتي استمرت إلى العهد الأموي مثل بئر رومة، وبئر بضاعة، وعيون قرية الفرع، وبئر غرس[2] .

03- مياه الأنهار.

كانت مياه الأنهار وما يتفرع عنها من الأنهار الصغيرة المصدر الرئيسي للري في مختلف أنحاء العالم الإسلامي في العهد الأموي، لذا كانت مراكز الإنتاج الرئيسية من المحاصيل الزراعية في العراق ومصر والشام وبالذات حول هذه الأنهار، فقد كانت هذه الأنهار ذات أثر كبير على نمو الزراعة وازدهارها في المناطق التي تجري فيها، لذا اعتنت بها الدولة عناية خاصة .

فيورد البلاذري أن الخلفاء والولاة الأمويين اهتموا بحفر الأنهار والقنوات وتوسيعها وإنشاء الجسور والقناطر في العراق لتوسيع المساحة الزراعية، وكل تكاليف هذه العمليات على عاتق الدولة، والمعروف أن جل أراضي البصرة سباخ لا تصلح للزراعة، بسبب تفرع نهر دجلة عند مصبه إلى أنهار كثيرة قليلة العمق مما يجعلها تفيض على الجانبين وتغرق الأراضي الزراعية المجاورة لها، لذا فإن هذا الوضع يحتاج إلى إصلاح من خلال توسيع الأنهار وتطهيرها، وهو بذلك خطوة كبيرة في سبيل إنعاش الحياة الزراعية في الإقليم، فقد حفر زياد نهر الأساورة ونهر أم حبيب ونهر معقل، كما قام بإنشاء قنطرة في الكوفة [3]، وقام بإنشاء الجسر

---

[1] البلاذري، أنساب، 58/9. 21/11 . 125/10. 246/6 . أبو يوسف، كتاب الخراج، ص100. الطبري، تاريخ، 482/5. ابن حوقل، صورة، ص114. السمهودي، وفاء، 1142/4.

[2] البلاذري، نفسه، 536/1 ،537 ،331 ،151/10 . ابن شبة، تاريخ، 156/1،152. ابن سعد، طبقات، 240/9.السمهودي، نفسه، 967/3، 956. أحمد إبراهيم، مكة، ص26.

[3] الملاحظ أن زياد ترك آثارا واضحة في البصرة على عكس الكوفة لعدة أسباب، لعل من أهمها قصر الفترة التي تولى فيها زياد الكوفة حيث لم تتجاوز الثلاث سنوات (50-53هـ)مقارنة بالبصرة والتي دامت تسع سنوات (45-53هـ)هذا مامكنه من انجاز مشروعات أكثر، والسبب الثاني ملوحة مياه البصرة، والتي دفعت زياد إلى احتفار الأنهار لتوفير المياه العذبة بعكس الكوفة التي كانت عذبة المياه .البلاذري، أنساب،233/5. خليفة بن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، تح أكرم ضياء العمري، (ط 2، دار طيبة، الرياض، 1985)،ص207،210،

الأكبر بالبصرة [1]، بهدف منع الفيضانات، ولابد والحالة هذه أن تنتعش الحياة الزراعية وتزداد موارد الدولة في عهده حتى وصلت إلى ستين مليون درهم .

كما كان مسح الأرض من أهم السياسات الزراعية في مجال الري، وإن كان يبدوا ظاهريا أنه يتعلق بالأرض، فهو يهدف إلى تنظيم موارد الخراج، من خلال بيان أصناف الأرض وإقطاعها، فيذكر البلاذر ي أن زياد بن أبيه كان يقوم بمسوحات في مناطق مختلفة من ولايته [2]، ولعل من أهمها السواد، بل وصل الحد إلى ضبط الذراع التي يقاس بها عند إجراء المسح واعتمادها في الدولة الأموية وفي العصور التالية لها، وعرفت هذه الذراع بالزيادية نسبة إلى زياد بن أبيه، لهذا فقد اعتبرت هذه المسوحات في ظاهر الأمر اهتماما بالأرض لكنها في الوقت نفسه وفي واقع الأمر متابعة لأحوال الري، خشية انكسار سد أو وجود بثق[3] أو تصدع قنطرة تؤثر على عملية الري.

وقد بذل الحجاج جهودا كبيرة في هذا المجال، فقد حفر أنهارا عديدة شملت المناطق الواقعة بين الكوفة وواسط والبصرة، مثل الزابي والنيل، وأقام الجسور عليهما[4]، وقد أدى حفر هذه الأنهار إلى إحياء الأراضي التي حولها ليستفيد منها سكان تلك المناطق في ريهم لأراضيهم، وهذا يدل على اهتمامه بالأرض، وتنمية موارد الدولة عكس ما تصوره لنا الدراسات الإستشراقية أمثال فان فلوتن وفلهاوزن الذين يصفون عهد الحجاج بالظلم ونقص موارد الدولة بصفة عامة .

كما حفر سعيد بن عبد الملك والي الموصل نهر سعيد بالشمال لري المناطق المحيطة بالمدينة، كما حفرت ووسعت عدة قنوات تأخذ ماءها من أحد النهرين، منها نهر دجيل الذي يأخذ ماءه من دجلة ونهر عيسى الذي يأخذ ماءه من الفرات[5].

219.أبو هلال العسكري، الأوائل، تح محمد السيد الوكيل،(ط 1، دار البشير للثقافة والعلوم الإسلامية، مصر، 1987)،ص299. ابن حوقل، صورة الأرض، ص213 .

[1] البلاذري، أنساب،292/12 .227/5 .331/11 . 608/6. ياقوت، معجم البلدان، 321/5. أبو الفداء، تقويم، ص 56 .المقريزي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، تح كرم حلمي فرحات،(ط 1،عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2007)، ص 124، نجدة حماش، الإدارة، ص247.. صالح بن محمد، زياد، ص 182. محمد ضياء الدين الريس، الخراج والنظم المالية ، ص241.

[2] البلاذري، نفسه، 231/5. وانظر كذلك: أبو هلال، الأوائل، ص 298. الماوردي، الأحكام، ص 195. الفراء، الأحكام السلطانية،ص174. القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، (دار الكتب المصرية، القاهرة، 1922) 140/1.

[3] البثوق هو ما يخرقه الماء في جانب النهر .الفيروزأبادي، القاموس،865. الزبيدي، تاج ،31/25-32. نجدت حماش، الإدارة، ص246.

[4] البلاذري، أنساب، 374/13 ، 401. 62/7 . وانظر كذلك: فتوح،ص 408 . ابن قدامة، الخراج، 153. ياقوت، معجم البلدان، 348/5. وقد سمي الزابي بهذا الاسم لأخذه من الزاب القديم، أما النيل فكان يأخذ من الفرات إلى دجلة، وقد سماه الحجاج باسم النيل تيمنا بنهر النيل في مصر.

[5] البلاذري، نفسه، 195/7، 408. وانظر كذلك: فتوح، ص 250. أبوعبيد، الأموال، 400/1. قدامة، الخراج،ص315. نجدة حماش، الإدارة، ص247 . نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق، 250/5. شحادة الناظور، تجديد الدولة الأموية في عهد عبد الملك(ط 1،دار الكندي لنشر والتوزيع، إربد، 1996)ص258.

ولاشك أن سكان العراق أفادوا من هذه المشاريع في ري مزروعاتهم المتنوعة، إضافة إلى استخدام هذه الأنهار في النقل والملاحة النهرية.

ويعتبر نهر بردى من أهم الأنهار في الشام، والذي ينبع من جبال لبنان الشرقية، وقد شق الخلفاء والولاة الأمويون مجموعة من الأنهار والقنوات الفرعية التي تنطلق من مجرى النهر، لتروي الأراضي التي لاتصل إليها مياه النهر، ولعل من أهمها نهر يزيد الذي تم استحداثه في العصر الأموي لتزويد نواحي دمشق والغوطة [1] بالمياه، مستعملين في ذلك الآلات لإيصال الماء إلى الأراضي الزراعية بسبب انخفاض مجراه عن مستوى الأراضي المجاورة[2]، ولعل ذلك كان من أسباب شهرة المحاصيل الزراعية بالغوطة، وتصديرها إلى كافة أرجاء العالم الإسلامي في ذلك الوقت .

كما يعد نهر النيل في مصر محور الحياة بصفة عامة والحياة الاقتصادية والزراعية بصفة خاصة، لكن البلاذري لم يورد معلومات عن طريقة استغلالهم للنهر ومختلف السياسا ت الزراعية التي طبقها الأمويين للاستفادة منه وتنظيمه، فكل ما أشار إليه عبارات تدل على مقدار أهميته للحياة في مصر، وبالخصوص الحياة الزراعية،ولعل ذلك يعود إلى بعد المنطقة النسبي عن محور الأحداث في فترة الدراسة كما هو الحال في العراق.

فقد أدرك سكان مصر أنه على قدر الفيضان يتوقف مدى ما يزرع من الأرض [3]، لذلك عني المصريون بحفر الترع والخلجان وإقامة الجسور بنوعيها السلطانية والبلدية [4] لضمان ري الأراضي في الوقت المناسب وبالقدر المناسب أيضا، وبنائهم للمقاييس لمعرفة مقدار الفيضان، إذ كل من الفيضان المرتفع جدا و الفيضان القليل يلحق الضرر بالزراعة، فالفيضان المرتفع يؤدي إلى بقاء أراض مغمورة بالماء فتستبحر ويبقى الماء فيها أو تقل المياه مما يؤدي إلى عدم ري المحاصيل، وفي كلتا الحالتين تنقص مساحة الأرض المزروعة .

ومن أهم أوجه السياسة الزراعية الخاصة بالري هو تنظيم الدولة لشؤون المياه وحل المشكلات المترتبة على العلاقات الزراعية بين أصحاب الأرض أنفسهم أو بين الوكلاء، فيروي البلاذري أن امرأة أرادت أن

---

[1] هي الكورة التي منها دمشق، تحيط بها جبال عالية من جميع جهاتها، لها عدة أنهار تسقي بساتينها وزروعها ،وتعتبر إحدى جنات الأرض الأربع. ياقوت، معجم البلدان،219/4.

[2] البلاذري، أنساب، 70،24/5 . 103/4 .وانظر كذلك: ابن خرداذبة، المسالك،ص177. ابن حوقل، صورة، ص 161.ابن عساكر، تاريخ، 369/2. فالح حسين، الحياة الزراعية، ص 84.

[3] البلاذري، أنساب، 125/8 . 333/6. وانظر كذلك: قدامة، الخراج، 151. الأقفهسي،كتاب أخبار النيل، ص 46. القلقشندي، صبح،312/3. المقريزي، الخطط،179/1. راشد البراوي، في الاقتصاد، ص27.

[4] الجسور السلطانية هي الجسور العامة الجامعة للبلاد الكثيرة، يشرف عليها الديوان وكان يخصص لها عادة في كل سنة أمير يشرف على عمارة جسورها، أما البلدية فهي تختص ببلد دون بلد، والفرق بينهما أن الدولة هي المسئولة على الاهتمام بالجسور السلطانية، عكس البلدية التي تكون مسؤولية الجسور على عاتق أصحابها.القلقشندي، نفسه، 448/3-449. المقريزي، نفسه،290/1.

تحفر بئرا في أرض شخص آخر بجنبها " فمنعها فشكته"[1]، ولعل الشكوى هنا ترفع إلى القاضي أو إلى الوالي مباشرة ليحلها.

وبهذا نجد أن الدولة الأموية اهتمت بالري ولعل من أهم أوجه الاهتمام مايلي:

- متابعة مشكلات الفلاحين المتعلقة بالري والعمل على حلها، فإذا حدثت أي مشكلة أرسلت إلى القاضي وأهل الخبرة للبت فيها
- توفير القوى العاملة في مجال الري لبناء السدود وإصلاح القنوات وتوسيعها أو إنشاء قنوات جديدة
- مراقبة مصادر المياه المختلفة والعمل على صيانتها باستمرار .

[1] البلاذري، أنساب، 21/11 . ومما تجدر الإشارة إليه أن ديوان الخراج هو الذي يقوم بالإشراف على الإرواء بالإضافة إلى حفظ حقوق التملك، وفي العهد العباسي كان هناك عدد من ذوي الخبرة الذين تخصصوا في حل المنازعات التي تحصل بين المزارعين بخصوص التملك والاستغلال أو الإرواء، وكان هؤلاء الخبراء غالبا ما يرسلون من قبل إدارة ديوان الخراج، ومن المحتمل هنا أن الدولة الأموية قامت بنوع من هذه التخصص في الإجراءات لحل المنازعات بين المزارعين . ضيف الله يحيى الزهراني، النفقات وإدارتها في الدولة العباسية(ط 1، مكتبة الطالب الجامعي، مكة،1986)، ص381 .حسام السامرائي، السياسية الزراعية للدولة العباسية في القرن الثالث الهجري، مجلة كلية الإمام الأعظم، العدد2، مطبعة العاني، بغداد، 1974، ص 142.

المبحث الثالث: تطور الإنتاج الزراعي في العصر الأموي.

امتدت الدولة الأموية على مساحة شاسعة، شاملة شبه الجزيرة العربية ومصر والشام والعراق ماوراء النهر إلى حدود الصين، ومن هنا فقد تفاوت المناخ بين هذه الأقاليم بين مناخ إقليم البحر المتوسط، وإقليم المناطق المدارية، إلى المناخ الصحراوي، ولكل نوع من هذه الأقاليم خصائصه النباتية، بالإضافة لاختلاف طبيعة التربة من طينية إلى غرينية إلى رملية مع تباين المصادر المائية، مما أدى إلى تعدد أنماط الإنتاج الزراعي، وتفاوت مقاديره من مكان لآخر، فحرصت الدولة الأموية والأفراد على مراعاة هذه الجوانب في سياستها الزراعية عند إقامتها للمشاريع الزراعية .

المطلب الأول: الحاصلات الزراعية وأماكن زراعتها .

01- الحبوب:

عرفت الدولة الأموية أنواعا متعددة من الحبوب شملت القمح والشعير والأرز والذرة، لأن غذاء الشعوب المستقرة في الشرق يعتمد أساسا على النباتات وليس على اللحوم كما هو الحال في شعوب أخرى.

ويورد البلاذري إشارات إلى بعض الإجراءات الزراعية في هذا الشأن، وذلك بزراعة ودعم أكثر المحاصيل استهلاكا في أرجاء العالم الإسلامي، وتوزيع الزراعات عموما بما فيها زراعة الحبوب حسب النطاقات المناخية الملائمة لكل نوع من المحاصيل الزراعية .

كان القمح يتصدر محاصيل الحبوب من حيث المساحة المزروعة والإنتاج، ومرد ذلك أنه يزرع في كافة أقاليم الدولة الأموية تقريبا، وإن تركز بالخصوص في الأقاليم المعتدلة، فهو من الزراعات القديمة، لارتفاع قيمته الغذائية، وقد كانت زراعته وتقنياته الزراعية معروفة منذ زمن بعيد [1]، وقد عرف بأنه غذاء الطبقة المترفة والموسرة في الأكثر، لغلاء ثمنه بالنسبة إلى الفقراء .

ويذكر البلاذري أن أبرز مناطق زراعته أقاليم العراق وقراه المختلفة خاصة في السواد، حيث كانت المنطقة الواقعة مابين النهرين كثيرة الخصب، فهي أرض ذات تربة سوداء؛ ساعد على خصوبتها إرسابات الطمي المحمول من النهر، بالإضافة إلى الإصلاحات الزراعية التي أنجزت من قبل الولاة والخلفاء الأمويين [2]، لهذا اتسعت مساحة الأراضي الزراعية لاسيما الأراضي الواقعة على جوانب البطائح حيث يصب نهر الفرات.

---

[1] ومن الملاحظات المهمة التي لابد من ذكرها هنا للمقارنة، أن أوربا لم تعرف زراعة القمح إلا في العصور الوسطى المتأخرة واعتبر التحول إليه بدلا من الذرة والأرز من أهم أحداث الاقتصاد الزراعي في العصور الوسطى . آدم متز، الحضارة، 302/2.

[2] البلاذري، أنساب،149/5،227 . 152/6 . 171/11 .46/13 . أبو يوسف، كتاب الخراج، ص 50 . الماوردي، الأحكام، ص 108. ابن عساكر، تاريخ، 259/14 . ابن الجوزي، المنتظم، 310/4 . موريس لومبار، الإسلام في مجده الأول، تر إسماعيل العربي، (ط3، دار الآفاق الجديدة، المغرب، 1990)ص38-39.جاك ريسلر، الحضارة العربية، ص 120.

بالإضافة إلى مصر التي اشتهرت بإرسالها كميات كبيرة منه إلى الحجاز خاصة مكة والمدينة لتموينها بالقمح في العهد الراشدي، ولابد أن هذه العملية استمرت في العهد الأموي، بالإضافة إلى هذين المركزين وجدت مناطق أخرى لزراعته مثل الشام واليمن، وبعض المناطق في الحجاز كالمدينة المنورة والطائف، حيث يزرع تحت النخل، وروي أن بعض المناطق تزرع مرتين في السنة[1]، لذلك عرفت المدينة في المقام الأول بأنها مدينة الزراع والمزارعين..

ويشير البلاذري إلى أن بعض المناطق لم تحقق الاكتفاء الذاتي المحلي من القمح مثل مكة ومناطق الحجاز، مما اضطرها إلى استيراده من المناطق القريبة والمشتهرة بزراعته[2]، ويتضح مما سبق أن زراعة القمح في الحجاز عامة تتم في مناطق ضيقة مما جعل السكان يستوردونها من مناطق أخرى لاستكمال حاجتهم منها، ولعل ذلك يعود إلى العامل المناخي الذي يمتاز بالحرارة الشديدة، إضافة إلى تضاعف عدد السكان فيها بمرور الوقت، كما أدى العطاء والهبات دورا في التراجع النسبي في الاهتمام بزراعة القمح ومختلف المحاصيل فيها.

وكان للحنطة أهمية كبيرة في الدولة فهي الغذاء الأساسي للسكان حيث يصنع منها الخبز، حيث كان يخبز أرغفة رقيقة ومستديرة، وقد أدى الإقبال على استهلاكه الناتج أساسا على تزايد حاجات المراكز العمرانية الكبيرة كالبصرة والكوفة وواسط ودمشق وغيرها من الحواضر إلى نمو وزيادة زراعة القمح، حتى أصبح انخفاض أسعاره من المؤشرات الدالة على الرخاء الاقتصادي، أما إذا غلا السعر فقد كان دليلا على أن البلد يعاني من الأزمة .

ويلي القمح من حيث أهميته الغذائية الشعير، حيث يعتبر من المزروعات الرئيسية القديمة في حوض دول البحر الأبيض المتوسط، وبخاصة في بلاد الشام التي تعتمد في ري مزروعاتها على مياه الأمطار بصورة رئيسية، كما يعتبر العراق من أهم مراكزه سيما في السواد، حيث يزرع هناك في حقول على مد البصر، وأورد البلاذري إشارات توحي بأنه كان أكثر استعمالا في الأكل ومنه كان أكثر خبز الناس، خاصة في إقليم شبه الجزيرة العربية، أما عن زراعته في الجزيرة العربية فقد كانت تتم تحت النخل [3]، ولعل ذلك لأنه أرخص ثمنا من القمح لأن القمح غذاء الطبقة المترفة والموسرة في الأكثر، ورغم هذا الإنتاج [4]، إلا أنه كان

---

[1] البلاذري، أنساب، 125،250/10 . 342/6 .274/13. وانظر كذلك: أبو يوسف، كتاب الخراج، ص 41.ابن زنجويه، الأموال، 1238/3. ابن الجوزي، المنتظم، 215/6 . السمهودي، وفاء، 988/3 . فالح حسين، الحياة الزراعية، 104-105.

[2] البلاذري، نفسه، 10/ 382-384 ، 125. 374/5 . 274/13 . وانظر كذلك: أبو يوسف، نفسه، ص 138. أبوعبيد، الأموال،130/2. المقريزي، إمتاع الأسماع، تح محمود محمد شاكر (ط 2،طبع على نفقة الشؤون الدينية بدولة قطر، 1941)،328/1..آدم متز، الحضارة الاسلامية،302/2. نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق، 5/ 272. راشد البراوي، في الاقتصاد، ص 29. جواد علي، المفصل،42/7. موريس لومبار، الإسلام، ص 241 .

[3] البلاذري، نفسه،118/7 . 149/8. 384/10 . وانظر كذلك: أبو يوسف، نفسه، ص 50 . الماوردي، الأحكام،ص 108 . عاطف رحال، تاريخ،ص 147. نخبة من الباحثين العراقيين، نفسه، 273/5. جواد علي، المفصل،58/7. موريس لومبار، نفسه ،ص 40 .

[4] البلاذري، نفسه، 29/5 . هذا ويشير المؤرخون إلى أنه لا يوجد إحصاء دقيق عن مقدار غلة الشعير في أقاليم الدولة الأموية، لكن يمكن أن نستشف بعض المعلومات حولها بالعودة إلى العهد النبوي و الراشدي خاصة بإقليم الحجاز ، حيث رجح المؤرخون أن محصول الشعير

يستوردونه في بعض السنوات من المناطق القريبة كمصر والعراق وغيرها لمواجهة متطلبات الاستهلاك المتزايدة .

أما الأرز والذرة فلم تكن من أنواع الغذاء الشائعة كثيرا، لذلك لم يتحدث عنها البلاذري كثيرا، إذ يحتاج الأرز إلى درجة حرارة مرتفعة طوال فترة الإنبات، كما يحتاج إلى كميات كبيرة من المياه تغمر حقوله طوال فترة نموه، ولعل من أهم المناطق الجنوبية كأهل ظفار باليمن، وذلك لأنه من طعام أهل الحضر، كما اشتهرت زراعة الأرز بالعراق في الأراضي المنخفضة والأهواز قرب الكوفة وعلى قنوات الفرات الأسفل ونهر النيل وفي منطقة البطيحة .

كما انتشرت زراعته في حوض البحر الأبيض المتوسط، فقد دخلت زراعته إلى بلاد الإسلام خاصة دول حوض البحر الأبيض المتوسط وتركزت زراعته في المنخفضات الحارة والرطبة ذات المستنقعات أو المروية جيدا، خاصة في غور الأردن وعلى ضفاف نهر الأردن والبحر الميت، وكانت بيسان من أهم مراكزه في الشام، وتورد المصادر أن الأرز في اليمن يدرك ثلاث دفعات وأربع ،[1] وعلى الرغم من أن هذه المعلومات تدلنا على توافر الإنتاج في اليمن في العصر الأموي والعصر الذي جاء بعده، إلا أنه لابد من الوقوف عند هذه المعلومات والتحفظ عليها، فبالرغم من تطور وسائل العلم الحديث في هذا العصر إلا أننا لم نسمع أن الأرز يبذر وينضج ويحصد خلال ثلاثة أشهر في اليمن، ولا في غيرها من المناطق .

ويبدوا أن الإنتاج الزراعي من الحبوب بصفة عامة كان كافيا لحاجات السكان في العصر الأموي، وتدل المعلومات المتوافرة في المصادر على ازدهار الزراعة وتنوع الإنتاج الزراعي من الحبوب .

02- الخضر والفواكه:

تعددت الخضر والفواكه بالعالم الإسلامي في العصر الأموي، لشساعة المساحة من جهة، وتنوع التربة ونمط الأسلوب الزراعي من جهة أخرى .

ويأتي في مقدمة الخضر والفواكه النخيل، وقد ورد في القرآن الكريم آيات كثيرة تدلل على مكانته قال تعالى ﴿وَفِي الأَرضِ قِطَعٌ مُتَجاوِراتٌ وَجَنّاتٌ مِن أَعنابٍ وَزَرعٌ وَنَخيلٌ صِنوانٌ وَغَيرُ صِنوانٍ يُسقى بِماءٍ واحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعضَها عَلى بَعضٍ فِي الأُكُلِ إِنَّ في ذلِكَ لَآياتٍ لِقَومٍ يَعقِلونَ ﴾[2]، وقد كان منتشرا في أجزاء شتى من الدولة الأموية، حيث أجمعت المصادر التاريخية على أنه أهم المحاصيل الزراعية، والتي مازالت إلى

يساوي ربع محصول التمر، ولابد أن هذا المقدار قد ارتفع في الدولة الأموية لتطور الأساليب الزراعية. المقريزي، إمتاع، 328/1. أحمد إبراهيم ، مكة، ص381. عبد الله عبد العزيز، مجتمع، ص 207.

[1] يحيى بن آدم، الخراج، 145. ابن رستة، الأعلاق، ص 109. المقدسي، أحسن، ص 162 . موريس لومبار، الإسلام، ص 242 . عاطف رحال، تاريخ بلاد الشام، ص 149. غوستاف لوبون، حضارة العرب، تر عادل زعيتر (هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة ، 2013)،ص166.أندريه ميكيل، جغرافية دار الإسلام، 148/3.

[2] سورة الرعد، الآية04.

يومنا هذا، وكانت ومازالت التمور هي الوجبة الرئيسية التي تقدم على جميع موائدهم، خاصة في الأقاليم ذات المناخ الحار الملائمة لهذا النوع من الزراعات لأنه يحتاج إلى الحرارة للنضج وكمية المياه غير الكبيرة .

ويعتبر العراق من أهم مراكز زراعته خاصة في البصرة فهي تنتج أنواعا مختلفة من التمور لا مثيل لها حتى قيل أن بها ثلاثمائة نوع، حتى أن الحجاج كان يهددهم ويتوعدهم بقطعه إذا تخلفوا عن قتال الخوارج، و لم تقتصر زراعته على البصرة بل امتدت لتشمل الأنبار والكوفة، وكانت توجد بساتين النخيل كذلك في واسط[1] .

أما شبه الجزيرة العربية فقد عرفت منذ العهد النبوي والراشدي بهذه الزراعة خاصة في الحجاز، ولعل من أهم المناطق الزراعية للنخيل هي قرية أم العيال على بعد ثلاثة أميال من المدينة والتي يوجد بها عشرون ألف نخلة، وقد كانت في العصر الأموي ضيعة لسعيد بن العاص، بالإضافة إلى وادي القرى وفدك [2]، لهذا نجد السياسية الزراعية للدولة الأموية تقوم على تشجيع أفراد الأسرة الأموية على تملك أخصب المناطق وأغناها في الحجاز.

لذا فقد حضت زراعة النخيل باهتمام كبير من طرف الدولة، لأنه يعد من أهم مصادر العيش والرزق، ولتعدد فوائده مثل استعمال سعفه وخوصه وجذوعه في حاجات الإنسان فهو يعتبر المادة الأولية لعدة صناعات وحرف، لذا تخصص بزراعته المستقرون من السكان .

أما عن أصنافه، فقد تعددت أنواع التمور المنتجة في العالم الإسلامي [3]، واعتبر التمر العراقي أحسنها وأجودها متمتعا في الوقت نفسه بشهرة عالمية .

ولعل من أهم أوجه السياسة الأموية بالإضافة إلى السياسيات الأخرى، هو المحافظة على هذه الثروة والاعتناء بها، بل جزر وعقاب كل فرد يسيء إليها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فقد قامت الدولة بالحث على تفقد شؤون القطاع الزراعي، والعمل على إصلاحه والعناية به .

فيروي البلاذري أن رجلا عقر نخلا له في عهد زياد بن أبيه "فوجه من أغرم الرجل لكل نخلة ألف درهم"[1]، وهذا يدل على مكانة زراعة النخيل في الاقتصاد الأموي باعتبارها مادة أولية للعديد من الحرف.

---

[1] البلاذري، أنساب، 152/6 . 340/12 . وانظر كذلك: المسعودي، التنبيه، ص 39 . المقدسي، أحسن، ص 128 . موريس لومبار، نفسه، ص245. نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق، 272/5 . آدم متز، الحضارة، 203/2. أندريه ميكيل، نفسه، 194/3.

[2] البلاذري، أنساب، 380/2،332/11 . 206/5 ،140 . 123/7. المسعودي، التنبيه،ص21 .

الماوردي،الأحكام،ص152.السمهودي، وفاء الوفا، 68،79/1. جواد علي، المفصل ،72/7 . آدم متز ، الحضارة،309/2 . نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق،271/5. أندريه ميكيل، جغرافية دار الإسلام، 197/3.

[3] لكثرة زراعة النخيل وجد عدد كبير من أنواع التمور قارب المائة نوع حفظت لنا المصادر التاريخية لنا حوالي ثلاثين نوعا عرفت أغلبها بالحجاز؛ منها الصيحاني ولونه أسود صلب، وألبني ولونه أصفر مدور، والعجوة وهي أكبر من الصيحاني لونه أسود وقد غرسه النبي بالمدينة، والبردي، والشقري، والجعفري، والطبرجلي، والغريس وكلها متقاربة في الشكل . ابن زنجويه، الأموال، 1069،1051/3. ياقوت، معجم البلدان، 121/4. ابن منظور، لسان، 251/3. السمهودي، وفاء، 82/1. جواد علي، المفصل، 72/7.صالح العلي، الحجاز، ص 165-167.

كما عرف عنه أخذ الخراج من النخيل وغيره من المحاصيل في وقته؛ دون تقديم أو تأخير يقول البلاذري"... وجبي عامل له خراج السنة في ثلث السنة فقال له زياد: لو أردنا هذا لقدرنا عليه، فاردد عليهم ثلثي ماجبيت..."، وكان يقول"... أحسنوا إلى الدهاقين فإنكم لن تزالوا سمانا ماسمنوا..." [2]، وهذا يشعرنا بشدة زياد في مراقبة عماله ومحاسبتهم في كل عام على ما يصير في أيديهم من الأموال، رأفة بالمزارعين وتشجيعا لهم على الإنتاج، لأن تقديم موعد الجباية قبل نضوج الثمار وحصدها يؤدي إلى الإضرار بهم .

أما عن زراعة أنواع الفواكه الأخرى فقد كان أشهرها وأوسعها انتشارا واستهلاكا الكروم، إذ تصلح زراعتها في جميع الأراضي الواقعة على ضفاف البحر الأبيض المتوسط، ولتعدد أصنافه كتب ابن الفقيه يقول: "... ولو أن رجلا خرج من بيته مسافرا في عنفوان شبيبته وحداثة سنه واستقرئ البلدان صقعا فصقعا يتتبع الكروم مصرا فمصرا حتى يهرم، وصغيرا حتى يبدن، لتعرف أجناسه وإحاطة العلم بأنواعه، بل إقليما واحدا من الأقاليم وناحية من أقطار الأرض لأعوزه وغلبه وبهره، إذ كانت كثرة فنونه واختلاف أنواعه لا تدرك..."[3]، وهذه الصورة وإن كانت متأخرة زمنيا عن فترة الدراسة إلا أنها تمنح صورة معبرة عن مقدار التنوع في الأصناف، فلابد والحالة هذه أن تكون أكثر أو على الأقل أغلب هذه الأصناف معروفة في العهد الأموي .

ولعل من أشهر المناطق المنتجة له اليمن واشتهر أهلها بكثرة زراعتهم له وربحوا جراء ذلك أموالا كثيرة، بالإضافة إلى العراق في مدينة الكوفة وغيرها [4]، وتعد من الزراعات القديمة المعروفة في حوض البحر الأبيض المتوسط، خاصة في فلسطين، كما أن كانت تنتشر في جميع نواحيه جبل القدس أشجار الكرمة بكثرة؛ حتى أنه كان يسمى بجبل الخمر لكثرة كرومه، وانتشرت كذلك زراعته في المناطق المجاورة للقدس، ومن أوجه الاهتمام بها أن بعض سكان بلاد الشام كانوا يعمدون إلى طرق معينة للعناية بأشجار الكرمة، حيث كانت الشجرة تلقح كما يلقح النخيل بالطلع الذكر [5]، ومع مجيء الإسلام الذي حرم الخمر على المسلمين استمرت زراعة الكروم بفلسطين وجل بلاد الشام نشيطة لكثرة استهلاك العنب .

كما عرفت أقاليم في الحجاز بزراعته مثل الطائف وذلك يعود إلى برودة الجو نسبيا بها لارتفاع سطحها، حتى وصلت إلى اشتهارها بأنواع مخصوصة من العنب، واشتهر من الكروم العنب الطائفي نسبة

---

[1] البلاذري، أنساب، 223/5. صالح محمد الروايضة، زياد بن أبيه، ص 184.

[2] البلاذري، نفسه،223/5 ، 231 . صالح محمد الروايضة، نفسه، ص112.

[3] ابن الفقيه، مختصر تاريخ البلدان،ص105.

[4] البلاذري، أنساب، 453/6. 344/6. وانظر كذلك: ابن سعد، طبقات، 304/2 .ابن حوقل، أحسن التقاسيم،ص175، عاطف رحال، تاريخ، ص151. جواد علي، المفصل،73/7. آدم متز، الحضارة،304/2.

[5] البلاذري، نفسه،148/8 . وانظر كذلك: ابن حوقل، نفسه، 164.المقدسي،أحسن، 160،151 .ياقوت،معجم،520/1 . 102/2. موريس لومبار، الإسلام ، ص245 . غوستاف لوبون،حضارة، ص 166 .

إلى مدينة الطائف، ومن السياسا ت الزراعية في هذا المجال إقامة حوائط للشجر والثمر والبساتين، ومن المحتمل أن ذلك لتحديد الملكية الزراعية في هذه المناطق، خاصة إذا عرفنا أن المناطق الخصبة في إقليم الحجاز عموما قليلة مقارنة بالسواد مثلا، بالإضافة إلى منع الإنسان والحيوان من دخولها والاعتداء على شجرها أو ثمرها، أما عن أهم بساتين الكروم فقد أشار البلاذري أن غنى وخصوبة ضيعة الوهط التابعة لعمرو بن العاص، لدرجة أن الخليفة معاوية سأل عمرو أن يمنحها له، وأوردت المصادر أنها كانت على مليون عود أو شجرة، ولعل أهم سياسة متعلقة بهذه الزراعة هو تحويل كميات معتبرة من الكروم إلى زبيب لبيعها في أسواق الحجاز وخارجه؛ من أجل أكله أو استخدامه في صنع الحلويات المختلفة، حتى أن الخليفة سليمان بن عبد الملك أثناء مروره بها تعجب مما رآه من زبيبها حتى ظنه حرة سوداء [1]، ومن الطبيعي لكي تقوم صناعة لتجفيف الزبيب على هذا النطاق الكبير كما ترويه المصادر أن يكون الإنتاج الزراعي واسعا وذا طابع تجاري، وهذا دلالة على اتساع المساحة المخصصة لزراعة الكروم بالطائف، وجودة المنتج وكثرة المشتقات التي ينتجها .

أما عن أنواعه فمتعددة منها في العراق الرازقي الذي أدخله العرب إلى العراق من الطائف بعد الفتح العربي الإسلامي، ومنها باليمن العنب الجرشي وهو عنب طيب لونه أبيض إلى الخضرة رقيق صغير الحب، وهو أسرع العنب إدراكا، عناقيده طويلة ينسب إلى جرش باليمن، وأكثر الأنواع التي تكلمت عليها المصادر بالطائف لأنها قريبة من المدينة مقر حكومة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن بينها الرمادي وهو ضرب من العنب بالطائف أسود اللون، بالإضافة إلى الغربيب وهو شديد السواد ويعتبر من أجود أنواع العنب، والحمنان عنب أسود إلى الحمرة صغير الحب [2]، هذا التعدد يشير إلى غنى أقاليم الدولة به وكثرة زراعته، واعتناء الأفراد بتحسين نوعيته لكثرة استهلاكه .

ومن الفواكه المزروعة في العالم الإسلامي البطيخ، وأورد البلاذري أن البطيخ كانت له سوق رائجة، خاصة في صفوف الطبقة الموسرة الحال، وقد زرع في مرو وخوارزم وعمان والمدينة [3]، وهذا لملائمة المناخ، والتحسن النسبي للمستوى المعيشي في العهد الأموي .

ومن الفواكه كذلك التين والرمان وقصب السكر والزيتون، أما التين فقد كان من أهم مراكز زراعته جهات الشام لملائمة مناخ البحر الأبيض المتوسط لمثل هذه الزراعات، ومن أهم مراكزه بالشام فلسطين،

---

[1] البلاذري، أنساب،5/75 .10/281 . 6/72 . 10/281 . وانظر كذلك: أبو يوسف، كتاب الخراج، ص 41. ابن سعد، طبقات، 2/304. 9/115. ابن عبد ربه، العقد، 7/31. ابن حوقل، صورة، ص169. الثعالبي، ثمار القلوب، ص 428. ياقوت، معجم البلدان، 5/11. أندريه ميكيل، جغرافية دار الإسلام، 3/189.

[2] الزبيدي، تاج، 17/101-103 . 3/175-176 . 34/454. السمهودي ، وفاء ،1/132. جواد علي، المفصل، 7/73-74.

[3] البلاذري، أنساب، 7/289 . 4/77 . وانظر كذلك: ابن عبد ربه، العقد الفريد، 4/81 . ابن عساكر، تاريخ،58/243.

وعرفت معرة النعمان بزراعته والتي كانت تنتشر بكثافة في أراضيها، كما زرع في أماكن أخرى مثل الطائف، أما أجناسه فكثيرة برية وريفية وسهلية وجبلية ويكون أخضر اللون أو أصفر أو أسود[1] .

وانتشرت زراعة الزيتون في مناطق واسعة من العالم الإسلامي في العصر الأموي، خاصة بالشام والإسكندرية، حيث تعتبر أشجار الزيتون من الزراعات القديمة في هذه البلاد حيث ارتبط التوسع في زراعتها بمناخ البحر الأبيض المتوسط الملائم لها، وكانت فلسطين ونابلس وسنجار أكثر الأقاليم زراعة لأشجار الزيتون[2] .

أما عن الخضروات فلم يتطرق لها البلاذري، ولعل ذلك يعود إلى انتشارها في كل أرجاء العالم الإسلامي ووفرتها النسبية .

وقد أشار البلاذري في معرض حديثه عن الخليفة سليمان بن عبد الملك إلى نبات عيون البقر [3] وهو الساهلوج، بالإضافةإلى الفطر وهو أحد أنواع العنب، والذي اشتهر بزراعته في كل أرجاء الدولة، كما أشار إلى نوع من الثمار يعرف بالأبنج وهو ثمرة شجرة هندية وزرع بنواحي اليمن، ولعلهما من النباتات التي جلبت إلى أقاليم الدولة الأموية، وهي إجراء زراعي معروف قبل الدولة الأموية[4]، فلابد والحالة هذه أن تستمر هذه السياسة الزراعية في العصر الأموي لتحسين نوعية المنتوج، وجلب أنواع أخرى منه .

ومن أوجه السياسات الزراعية الأخرى، والتي اهتمت ببعض المحاصيل، بناء مراكز لتجميع وحفظ المنتجات الزراعية، فقد أشار البلاذري إلى وجود مراكز يحفظ فيها الكرم والنخل تعرف بالناطور، كما أشار أن زياد ابتنى دار الرزق لتكون منطلق توزيع الأرزاق على الجند خاصة وقت الأزمات [5]، وهذا يدل على المردودية الجيدة لهذه البضائع المخزنة واعتناء الدولة بها لكي لا تتعرض للفساد .

كما أشار البلاذري في معرض حديثه عن أبي هاش م عبد الله بن محمد بن الحنفية عن إحدى الأساليب الزراعية، فلحماية المحاصيل الزراعية من عبث وغارات الطيور وبقية الحيوانات استخدم المزارعون في العهد الأموي وسائل متعددة مثل اللعين والناطور، وهو على هيئة رجل لإخافة الطيور وإبعادها عن الزروع

---

[1] البلاذري، نفسه،111/8 . وانظر كذلك: ابن حوقل، صورة،ص 159. ياقوت، معجم البلدان، 156/5 . جواد علي، المفصل، 74/7. موريس لومبار، الإسلام، ص43. فالح حسين، الحياة الزراعية، ص 109.

[2] البلاذري، أنساب، 292/12 115/4 . وانظر كذلك: المسعودي، التنبيه،ص 20. ابن حوقل، صورة، ص 159. ياقوت، معجم البلدان،346/5 .عاطف رحال، تاريخ، ص149. فالح حسين، الحياة الزراعية، ص 110.

[3] عنب أسود ليس بالحالك، ليس بصادق الحلاوة، ومنهم من خص هذا النوع بالشام . ابن منظور، لسان، 3197/36 .الزبيدي، تاج،35/ 453 .

[4] البلاذري،أنساب، 111/8، 105،78. 355/6 . وانظر كذلك: المقدسي، أحسن، ص 81. جوزيف شاخت،كليفورد بوزوث، تراث الإسلام، تر محمد زهير السمهوري،حسين مؤنس، إحسان صدقي العمد (سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، 1985)246/1. أندريه ميكيل، جغرافية دار الاسلام،133/3.

[5] البلاذري، أنساب، 277/5 . 467/3 . جواد علي،المفصل في تاريخ ، ص54-55.

والثمار[1]، وهي الوسائل المتوفرة آنذاك والموروثة منذ العهد النبوي والراشدي، والتي ولا يمكننا أن نتوقع منها نتائج فعالة في محاربة مثل هذه الآفات الزراعية .

وقد أورد البلاذري إشارات تدل على مدى اهتمام وتشجيع الولاة للزراعة والمزارعين، وذلك من خلال إعفائهم في سنوات محددة من الخراج يقول البلاذري" سأل زياد عن أمثل سيرة الفرس فقيل له سيرة أنو شروان كسرى بن قباذ، كان يضع عن أهل فارس من خراج كل عشر سنين خراج سنة ففعل مثل ذلك حتى عمرت فارس عمارة لم يعمر مثلها قط" [2]، تشجيعا لهم على زيادة الإنتاج من جهة، وحث المزارعين على التوطن بالزراعة وعدم هجرة أراضيهم من جهة أخرى.

المطلب الثاني: أساليب الاستغلال الزراعي:

أما عن أساليب الاستغلال الزراعي، فيبدو أنها كانت استمرارا للعهد النبوي والراشدي، سواء الاستغلال الزراعي الذاتي، والذي يعد من أهم أساليب الاستغلال خاصة إذا كان الشخص قادرا على ذلك ولديه إمكانيات، أو استثمار الأرض عن طريق المزارعة والمساقاة[3] .

01- أسلوب الاستغلال (الاستثمار) المباشر: وهو الأسلوب الذي يقوم فيه المالك باستغلال الأرض لحسابه الخاص، وذلك بمباشرة العمل بنفسه أو جعل من ينوب عنه في إدارة مشروع استثمارها، مع تحمل مسؤولية النشاط الزراعي .

وقد أورد البلاذري إشارات متعددة إلى هذا الأسلوب سواء تعلق الأمر بشخص الخليفة في حد ذاته وولاته والأسرة الأموية عموما، أو غيرها من أفراد المجتمع الأموي الممتهن للزراعة، فقد كان لمعاوية أراض بالمدينة، واضعا عليها وكيلا له، كما كان لسعيد بن عثمان بن عفان حائط له جعل من يعمل فيه مكتفيا بالإشراف عليه[4]، ولعل ذلك يعود إلى انشغال الخلفاء بأمور السياسة، ويبدو أن حجم هذه الملكيات أدى دورا في ذلك، إذ كانت من النوع الكبير وبالتالي استحالة تسييرها بأنفسهم .

ومن المعروف أن مباشرة النشاط الزراعي من قبل الملاك يؤدي إلى الحصول على إنتاجية تفوق تلك التي يمكن الحصول عليها في حالة الاستعانة بالأيدي العاملة، أو تعيين وكيل يتولى إدارة النشاط الزراعي، خاصة

---

[1] البلاذري، أنساب،467/3 . وانظر كذلك: الطبري، تاريخ، 288/5 . ابن الجوزي، المنتظم، 255/5 . جواد علي، نفسه، 50/7 .

[2] البلاذري، نفسه، 206/5. عاطف رحال، تاريخ بلاد الشام، ص167.

[3] المساقاة معاملة بين متعاقدين أحدهما يقدم الأشجار التي يملكها والآخر يقدم العمل والخبرة ونصيبه يكون جزءا معلوما من الثمر الناتج كالنصف أو الثلث أو نحو ذلك . مسلم، صحيح مسلم، ص 727 . ابن منظور، لسان، 2042/24. الزمخشري، أساس البلاغة ،تح محمد باسيل عيون السود،(ط 1،دار الكتب العلمية،بيروت، 1998)،464/1. ابن قدامة، المغني، 527/7. أما المزارعة فهي معاملة على الأرض الزراعية ببعض ما يخرج منها . ابن قدامة، نفسه، 555/7 . الزبيدي،تاج،149/21 . أبو يوسف،كتاب الخراج، ص88 .مناع مرار خليفة، المزارعة و المساقاة في الشريعة الإسلامية، (دار الرسالة، بغداد، 1975)،ص71. فالح حسين، الحياة الزراعية، ص 64. والفرق الأساسي بينهما أن المساقاة في الشجر والمزارعة في الزرع .

[4] البلاذري، المصر السابق، 60/5 ،139 . 308/6 . وانظر كذلك: أبو يوسف، الخراج، ص 91 . الطبري، تاريخ الرسل، 430/6. الأصفهاني، الأغاني، 245/2. ابن الجوزي، المنتظم،16/7 . السمهودي، وفاء، 127/4 . فالح حسين، نفسه،ص 64.

إذا كان للملاك خبرة بالنشاط الزراعي، لأنه في هذه الحالة أحرص على تحقيق أكبر إنتاجية ممكنة، وحافزه في ذلك تحقيق أكبر قدر من الربح، إذ الفرق بين الوكيل والمالك هو غياب حافز الربح .

02- أسلوب الاستغلال (الاستثمار) غير المباشر: أما إذا عجز أو إذا لم يكن لديه إمكانيات فقد شرع الإسلام لصاحب الأرض أساليب أخرى للاستثمار، ولعل من أهمها استغلال الأرض بطرق غير مباشرة عن طريق المزارعة والمساقاة[1]، وفي هذا النمط من استغلال الأرض الزراعية يقدم المالك الأرض، وقد يقدم معها البذور وبعض وسائل الإنتاج كالحيوانات، إلى شخص آخر خبير في زراعة الأرض، لكنه لا يملك الوسائل والإمكانات ليقوم بزراعتها، وتقسم الأرباح بينهما في شكل حصة من الحاصلات أو ثمنها بعد بيعها .

وقد أشار البلاذري إلى ذلك عند تعرضه لضيعة الوهط التي كانت لعمرو بن العاص، والأراضي الزراعية لمعاوية، والأرض التي كانت لعمرو بن عبد العزيز مع شركاء له بحلوان قبل أن يلي الخلافة [2]، وقد طبق هذا الأسلوب في العهد النبوي والراشدي، واستمر تطبيقه في العهد الأموي، بسبب توسع الملكيات الزراعية الكبيرة في العهد الأموي، فلا يمكن أن نتصور أن شخصا يسير وينظم ويزرع بمفرده آلاف الأجربة دون الحاجة إلى المساعدة .

ومن الناحية الاقتصادية فإن لهذا النمط من الاستغلال حسناته وسيئاته، فمن حسناته ضمان استثمار أرض المالك وتحصيل حصة من الربح وتوظيف لليد العاملة التي لا تمتلك وسائل النتاج ولا السيولة المالية، كما يمنح للمالك كذلك فرصة الإشراف على العمل، ومن سلبياته أنه لا يدخل تحسينات جوهرية على الأرض، لأن المزارع غالبا لا يمتلك رؤوس الأموال للمساهمة في تطويرها، كما أن هدفه الربح العاجل لا الآجل.

---

[1] لاشك أن تطبيق أساليب التنمية الزراعية بالأسلوب الإسلامي في أي مجتمع معاصر سوف يؤدي من الناحية الاقتصادية لتحقيق الأمن الغذائي، والذي يعد اليوم المشكل العويص في جل دول العالم الإسلامي، ومن ثم يؤثر على أوضاع المجتمع فيزداد الإنتاج الزراعي خاصة إذا ما عرفنا أن معظم دوله تمتلك أراضي زراعية واسعة أو قابلة للتوسع، وبالتالي القضاء على البطالة وزيادة دخل العمال .

[2] البلاذري، أنساب،147/7 .281/10،177. وانظر كذلك: أبو يوسف، الخراج،ص 88-89 . يحيى بن آدم، كتاب الخراج، ص 99. الأصفهاني، الأغاني،245/2. الماوردي، الأحكام،ص 251. السمهودي، وفاء، 3/ 1066. ابن عساكر، تاريخ مدينة، 365/9 . ابن رجب، الاستخراج، ص07 . عاطف رحال، تاريخ بلاد، ص130. الدوري، أوراق، 143/2 .

المطلب الثالث: الثروة الحيوانية.

تعد الثروة الحيوانية من أوجه النشاط الزراعي وملازمة له، وقد وردت آيات عديدة تشير الى الحيوانات ومنافعها قال تعالى ﴿وَالأَنعامَ خَلَقَها لَكُم فيها دِفءٌ وَمَنافِعُ وَمِنها تَأكُلونَ ﴿٥﴾ وَلَكُم فيها جَمالٌ حينَ تُريحونَ وَحينَ تَسرَحونَ ﴿٦﴾ وَتَحمِلُ أَثقالَكُم إِلى بَلَدٍ لَم تَكونوا بالِغيهِ إِلّا بِشِقِّ الأَنفُسِ إِنَّ رَبَّكُم لَرَءوفٌ رَحيمٌ ﴿٧﴾ وَالخَيلَ وَالبِغالَ وَالحَميرَ لِتَركَبوها وَزينَةً وَيَخلُقُ ما لا تَعلَمونَ ﴾[1] فتنمية الثروة الحيوانية تؤدي إلى تحسن كفاءة الإنتاج الزراعي بزيادة الإنتاج وتنوعه، وقد عرفت الدولة الأموية كثيرا من الحيوانات، وكانت أهم عناصر الثروة الحيوانية في المشرق الإسلامي البقر والأغنام والجاموس والماعز والإبل والخيل والبغال .

وقد اعتنت الدولة الأموية في سياستها الزراعية بالثروة الحيوانية وتنميتها خاصة المفيدة في الزراعة، وأدت ملامح البيئة الطبيعية دورا مباشرا في تحديد التوزيع الجغرافي للحيوانات على أقاليم العالم الإسلامي في العهد الأموي، فتربية الحيوانات في المدن تختلف عن تربية البدو الرحل لها، حيث إن نشاط الفئة الأخيرة يكتسي أهمية أكبر بسبب تعدد الأغراض التي تستخدم الحيوانات فيها مثل توفير اللحوم والدهون ومنتجات الألبان، وإيجاد المادة الأولية للصناعات وهذه الحيوانات من جهة أخرى هي أساس القوافل التي تتكون من عدد كبير من الحيوانات التي تستعمل في النقل، والتي تربط بين الطرق التجارية البرية، ويضاف إلى ذلك ما تنتجه هذه الحيوانات من طاقة محركة في الدفع والرفع لتسيير الآلات التي يستخلص بها الماء لأغراض الري .

فيروي البلاذري أن البقر وجد في إقليم العراق، وذلك لأغراض حرث الأرض ودرس الحبوب وغيرها من الأمور المفيدة في الزراعة، حتى أن الحجاج أمر بعدم ذبحه بعد أن رأى تناقص عدده وتأثيره على الزراعة[2]، ولعل ذلك لما يترتب عليه من آثار سيئة بالنسبة إلى الزراعة، لأن البقر يعتبر من وسائل الإنتاج الأساسية، فهو يستعمل في القيام بعملية الحراثة والزراعة وتعمير البلاد وكثرة عملية الذبح تؤدي إلى استتراف هذه الثروة الحيوانية المرتبطة ارتباطا وثيقا بالزراعة، خاصة في البطائح التي يصعب الزراعة فيها في ظل غياب الأبقار و الجواميس الملائمة لمثل هذه الأوساط .

كما قامت الدولة بنقل بعض الحيوانات المنتجة من مكان تكاثرها إلى أماكن تقل فيها، مثل نقل الجواميس من أرض السند إلى أرض العراق [3]، ولعل مرد ذلك كثرة البطائح والمستنقعات في أراضي العراق

---

[1] سورة النحل، الآية5،6،7،8.

[2] البلاذري، أنساب، 360/13 . وانظر كذلك: ابن خرداذبة، المسالك، ص 15. ابن رستة، الأعلاق،ص 105. ابن حوقل، صورة، ص211. ابن الجوزي، المنتظم،310/4. ياقوت، معجم البلدان، 274/3. عبد الواحد ذنون طه، العراق في عهد الحجاج، ص195 . محمد ضياء الدين الريس، الخراج والنظم المالية، ص216. فالح حسين، الحياة الزراعية، ص80.

[3] قدامة، الخراج، ص 209 . البلاذري، فتوح،ص 230،522. موريس لومبار، الإسلام، ص 254 . عبد الواحد ذنون طه، نفسه ، ص196 . محمد ضيف الله بطاينة، في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية،(دط، دار الفرقان،عمان الأردن، 1987)،143/2.

التي يصعب فيها الزراعة في ظل تناقص وسائل الإنتاج الحيوانية الأخرى كالإبل، ثم كون هذه الجواميس من الحيوانات التي تتأقلم مع هذه الظروف الصعبة .

وعرفت شبه الجزيرة العربية والجزيرة الفراتية [1] بتربية الأغنام، خاصة في البادية، وذلك لتوفير المواد الأولية للصناعة والذي يلبي حاجة الإنسان من اللبن والصوف والجلود، [2]،كونها مصدر عيش سكان تلك المناطق، حتى أن الخلفاء والولاة كانت أغلب صلاتهم وعطاياهم من هذه الأصناف .

كما استطاع الإنسان في العصر الأموي تطوير الأساليب التي تحقق الانتفاع بالإبل والدواب بصفة عامة كأحد الأساليب الهامة في استثمار الثروة الحيوانية، حيث تم استخدامها كقوة محركة لبعض الآلات كالسواني والنواضح في عملية ري المزروعات، بالإضافة إلى استعمالها وسائل للنقل والسفر وطحن الحبوب، فعند حديث البلاذري على أموال طلحة بن عبيد الله يقول" ...كان يدخل نصابه كل سنة من العراق أربعمائة ألف سوى غلاته من الشراة وغيرها على عشرين ناضحا..." [3]، وبالتالي مساهمتها في تنمية الزراعة وازدهارها.

ويتضح أن الدولة الأموية في المجال الزراعي بشتى أنواعه (زراعات ، ثروة حيوانية) استطاعت أن تحقق وفرة واكتفاء، وهذا ما شجعها على قيام العديد من الصناعات التي استخدمت المواد الخام الزراعية والحيوانية كمواد تحويلية للصناعة .

---

[1] أطلق الجغرافيون المسلمون اسم الجزيرة على الجزء الشمالي من الأراضي المحصورة بين نهري دجلة والفرات وما يتبعها من الأقاليم والمدن شرق دجلة وغرب الفرات.ابن حوقل، صورة الأرض، ص 189. ياقوت، معجم البلدان، 134/2. الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي،ص21-22.

[2] البلاذري،أنساب،233/5 . 476/3 . 115/11 . وانظر كذلك: أبو يوسف،كتاب الخراج،ص 102. الطبري، تاريخ، 222/5. ابن حوقل،ص صورة،162. المقدسي، أحسن،ص175 . ياقوت، معجم، 151/4.

[3] البلاذري،أنساب، 125/10 . 124/5 . 277/12 . 308/6. وانظر كذلك: فتوح، ص 229. أبو يوسف، كتاب الخراج، ص 100. يحيى بن آدم، كتاب الخراج، ص141 . أبو عبيد، الأموال،2/ 26 . ابن زنجويه، الأموال، 835/2 . ابن رستة،الأعلاق، ص179. قدامة بن جعفر، الخراج، ص 231 . الماوردي، الأحكام، ص 189 . القلقشندي، صبح الأعشى، 312/3 . آدم متز، الحضارة، 347/2. موريس لومبار، الإسلام، ص 248 . فالح حسين، الحياة الزراعية، ص79.

وبعد، فقد شهدت الدولة الأموية تجديدا في الحياة الاقتصادية خاصة الزراعية منها، نتيجة السياسات الزراعية التي انتهجتها، حيث عملت على المزاوجة بين الملكية العامة التي سعت إلى المحافظة عليها وتنظيمها وبين الملكية الخاصة التي استفادت منها إلى حد بعيد من خلال الإقطاع وإحياء الأراضي الموات.

وساعد على هذا الازدهار والتطور مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية المتعدد ة التي أحسن الخلفاء والولاة استثمارها في تنمية الزراعة.

ففي مجال الري قامت الدولة بحفر الأنهار وتوسيع أخرى، وإقامة السدود والمسنيات في المناطق التي تعرف نسبة هطول معتبرة، كما قامت بحفر الآبار للاستفادة منها في الري، ومن الإجراءات الأخرى مسح الأراضي لتنظيم موارد الخراج ومعرفة أصناف الأراضي بالإضافة إلى حل المشاكل المتعلقة بقضايا المياه، وتوفير القوى العاملة ذات الخبرة في مجال الزراعة وكافة عوامل الإنتاج الأخرى .

أما في مجال الحاصلات الزراعية فقد حرصت الدولة على توطين الزراعة حسب الأقاليم المناخية المناسبة لخصائص كل محصول، لزيادة مردودية الأرض الزراعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، والتركيز على المحاصيل ذات الاستهلاك الواسع، بل قامت الدولة بجلب زراعات وتوطينها في أقاليم الدولة الأموية.

وفي مجال الثروة الحيوانية فقد قامت بتنميتها خاصة التي لها علاقة مباشرة بالزراعة مثل البقر والجمال التي تستغل في الري والحرث، والأغنام التي تدخل أصوافها في كثير من الصناعات.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثالث

السياسة التجارية في الدولة الأموية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول : التجارة الداخلية.

المطلب الأول: الطرق التجارية.

المطلب الثاني: السلع المتبادلة بين الأقاليم.

المطلب الثالث: تجارة الأسواق المحلية.

المبحث الثاني : التجارة الخارجية.

المطلب الأول: الطرق البرية والبحرية.

المطلب الثاني: العلاقات التجارية بين الدولة الأموية وغيرها من الدول.

المطلب الثالث: أساليب المعاملات التجارية.

المبحث الأول :التجارة الداخلية:

المطلب الأول: الطرق التجارية .

تمثل التجارة طريقا كبيرا من طرق الكسب ومحورا تدور حوله الحركة الاقتصادية،لهذا فقد حث الإسلام على العمل بالتجارة قال تعالى **﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّـهِ وَاذْكُرُوا اللَّـهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾**[1]، فالزراعة والصناعة تعتمد في تصريف منتجاتها على التجارة، ولأن الإنسان لا طاقة له ولا دراية في أن ينتج جميع ما يكفيه حتم عليه هذا الأمر تبادل السلع مع غيره، فبالتجارة تنتظم حياة الإنسان ويسهل عليه تلبية احتياجاته والحصول على كل ما تقوم به حياته.

وقد لعب العرب منذ أزمنة بعيدة دورا مهما في عالم التجارة الداخلية والخارجية على حد سواء، فما اشتهر به المجتمع المكي التجاري من نشاط في رحلتي الشتاء والصيف دلائل على ما وصل إليه العرب في هذا المجال، فلم ينظر العرب إلى امتهان التجارة نظرة استهجان وازدراء كما حدث في الزراعة، لكنهم على العكس من ذلك عدوا الاشتغال بها من أشرف الحرف .

فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكابر عشيرته يزاولون التجارة، ثم زاولها الخلفاء والولاة وعلية القوم في العهد الأموي، فيذكر البلاذري أن معاوية كان من أصحاب التجارات مع البلاد الأجنبية فيقول"... كنت مع مسروق بالسلسلة، فمرت به سفائن فيها أصنام من صفر تماثيل الرجال فسألهم عنها، فقالوا: بعث بها معاوية إلى أرض السند والهند تباع له..." [2]، ولما كانت حاجة الناس إليها ضرورية وكان مجال الانحراف فيها واسعا أولاها الإسلام عناية فائقة، وخص التجار ببواعث من الترغيب وزواجر من الترهيب تقيمهم على الطرق السوي الذي يأمن فيه الناس على أموالهم وحقوقهم .

ونقصد بالتجارة الداخلية تلك التجارة التي يتم فيها تبادل السلع والبضائع بين الأفراد المقيمين في أقاليم الدولة الأموية، إذ أن البضائع والسلع لا تنتج كلها في منطقة واحدة، إنما في مناطق متعددة، لذا بات من الضروري نقلها بطرق تجارية إما برا أو بحرا أو عن طريق الأنهار، ولهذا مثلت طرق المواصلات الشريان الحيوي للتجارة .

وعند دراسة النشاط التجاري الداخلي في إقليم ما على الباحث أن يولي اهتماما خاصا بدراسة الطرق البرية التي تربط بين الإقليم موضع الدراسة، وبالتالي يتعرف على شبكة الطرق الرئيسية ومدى تأثيرها على التجارة.

---

[1] سورة الجمعة، آية 10.

[2] البلاذري، أنساب، 206/5،166،137 . 207/8 . وانظر كذلك: ابن سعد، الطبقات، 108/7. الجاحظ، البيان، 363/2 . ابن الجوزي، المنتظم، 215/6 . الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تح عبد السلام تدمري(ط 1،دار الكتاب العربي، بيروت،1990) 515/5 .

وبداية لابد من التنويه إلى أن البلاذري لم يورد معلومات مباشرة عن الطرق التجارية خلال الفترة الأموية ومختلف السياسات التي اتخذت من قبل الدولة الأموية لتنشيطها والعناية بها، ولعل ذلك يعود لاهتمامه بالأنساب على وجه خاص، كما قد يعود إلى عدم توفر الكتب الجغرافية وكتب الرحلات في فترة الدراسة، فأغلبها تخص القرن الرابع الهجري فصاعدا، بالإضافة إلى أن جل طرق المواصلات القديمة استمرت على حالها مع بعض التغييرات الطفيفة بمرور الوقت.

01- الطرق البرية:

وجدت عدة طرق للتجارة منها الطرق البرية الخاصة بالقوافل التي تعد من أبرز الوسائط التي اعتمدها التجار لنقل تجاراتهم، وطرق الحجيج وطرق البريد [1]، و التي كانت استمرارا للعهد النبوي والراشدي، وقد استغلت كلها في العهد الأموي في جلب السلع و تطوير التجارة.

ومن المحتمل أن هذه الطرق كانت موجودة وإلى حد كبير نشطة خلال الفترة الأموية، فقد كانت الطرق البرية تخترق أرجاء الدولة الأموية رابطة بين مناطق المشرق الإسلامي، وأورد البلاذري نماذج لذلك وإن لم يشر إليها مباشرة؛ وبالخصوص التي تتجه سنويا باتجاه مدن الحجاز المقدسة خلال موسم الحج الذي أدى إلى تزايد أهمية مكة الدينية، على اعتبار أن طرق الحج هي نفسها طرق المواصلات، ولعل من أهم هذه الطرق البرية الرابطة بمكة :

- من المشرق الإسلامي كخراسان وبلاد ما وراء النهر عبر البصرة إلى مكة وطريق آخر عبر الكوفة.
- وهناك طريق الحج الشامي من بلاد الشام إلى مكة، فلما تحولت دمشق إلى عاصمة الخلافة صار موكب الحج يجتمع في دمشق لينطلق إلى مكة كتعبير عن سيادة الخليفة الأموي على الدولة وأنه صاحب الموسم، عدا في فترات معينة ساد فيها الاضطراب والحروب مثل فترة عبد الله بن الزبير، بالإضافة إلى الطريق الذي كان يسلكه بريد الخلفاء الأمويين وهو يبدأ من دمشق مرورا بتبوك ثم المدينة وصولا إلى مكة.
- وطريق اليمن وجنوب الجزيرة إلى مكة.
- وطريق عمان والبحرين إلى مكة.[1]

[1] أطلق البريد في صدر الإسلام على الرسل أي كل من يرسل في مهمة محددة معلومة، ثم أطلق اللفظ بجانب ذلك على مساحة معلومة استخدمت كمقياس للأطوال والأبعاد، والبريد نظام كان معروفا في الإمبراطورية الفارسية والبيزنطية، أما استعمالاته فمتعددة منها نقل الأخبار والمراسلات، ويعتبر معاوية من أهم الخلفاء الذين قاموا بتنظيمه. أبو هلال العسكري، الأوائل، ص 237 . البلاذري، أنساب، 185/8. القلقشندي صبح الأعشى، 414/4. الطبري، تاريخ، 335/5.ابن طباطبا، الفخري، ص 106. السيوطي، تاريخ، ص 160. جورجي زيدان، تاريخ التمدن، 230/1. رفيق العظم، أشهر مشاهير الإسلام في السياسية والحرب (ط 2، دار الفكر العربي، 1972-1973)ص370. نجدت حماش، الإدارة في العصر، ص 287 . آدم متز، الحضارة الإسلامية،1/ 409-410.

ولا ريب أن الطريق بين مكة والمدينة هو أهم الطرق التي تخترق الحجاز في العصور الإسلامية، لأنه يصل بين هاتين المدينتين المقدستين، مما كان الأثر على الحُجاج الذين يسلكون هذا الطريق سنويا، بالإضافة إلى من كان يقوم بزيارة المدينتين لأغراض دينية أو تجارية، وتزداد أهمية هذا الطريق في الفترات التي تزدهر إليها الحياة الاقتصادية فيهما، والواقع أنه في الوقت الذي احتفظت فيه مكة بأهميتها الدينية كمركز للحج ومحطة رئيسية للقوافل البرية القادمة من اليمن وغيرها من المناطق، فإن المدينة شهدت ازدهارا كبيرا في فترة الدراسة، بفضل زيارتهم إليها قبل أداء مناسك الحج أو بعد الفراغ منه، وظل النشاط قائما فيها حتى بعد أن انتقل مقر الخلاف إلى دمشق زمن الأمويين، إذ أن تحويل الخلفاء الأمويين مقرهم منها لم يؤد إلى هجرة أهلها منها[2]، وساعدها على ذلك اهتمام الخلفاء بها وبأهلها وحرصهم على دفع العطايا والهبات لرجالاتها.

وبسبب أهمية العراق الاقتصادية للدولة الأموية، فقد أصبحت المواصلات البرية فيها كثيرة ومتشعبة، ولعل من أهمها الطريق الممتد بين الكوفة والبصرة، ومن البصرة إلى واسط والموصل والأهواز، حيث مثلت البصرة محور تجارة العراق الداخلية في العهد الأموي فقد عرف عن تجارها أن لهم وكلاء في أهم مدن العراق الرئيسية، ولعل من أهم الأسباب التي مكنتها من أداء هذا الدور أنها كانت تتصل بجميع مدن العراق الرئيسية بالطرق البرية، وهذه الإجراءات يسرت إلى حد بعيد تنقل التجار دون خوف على أنفسهم وأموالهم .

وقد أشعر البلاذري بسياسة زياد بن أبيه اتجاه طرق المواصلات التي تعد عماد التجارة الداخلية والخارجية، فأشار إلى جملة من السياسيات التجارية التي طبقها الخلفاء والولاة الأمويون فيما يتعلق بالطرق التجارية البرية، ولعل من أهمها الحرص على تأمين طرق المواصلات البرية الداخلية وحمايتها من قطاع الطرق واللصوص الذين يؤثرون سلبا على سير القوافل التجارية، وبالتالي تراجع حجم المبادلات التجارية بين أقاليم الدولة الأموية؛ بالإضافة إلى الاعتناء بالتجار والمحافظة على أموالهم وممتلكاتهم، بل وصل الأمر به إلى ضمانها لهم إن ضاعت[3]، ولاشك أن هذه الإجراءات يسرت إلى حد بعيد تنقل التجار دون خوف على أنفسهم وأموالهم، كما اعتمد على الشرطة التي كانت منظمة تنظيما جيدا، وذلك بفضل إدارته

---

[1] البلاذري، أنساب، 7/12. 173/7، 393. 182/5، 320. 77/8، 110. 49/6. 376/3. وانظر كذلك: ابن خرداذبة، المسالك، ص136- 150، 137، 128. قدامة، الخراج، ص129، 84-86، 117. اليعقوبي، البلدان، ص311. ابن حوقل، صورة، ص 422.ابن رستة، الأعلاق، ص183، 166.

[2] البلاذري، نفسه، 5/23-24.، 29،55. وانظر كذلك: ابن عساكر، تاريخ، 279/40. قدامة، الخراج، ص 80-81.الأصفهاني، الأغاني، 173/18. ابن قتيبة، الإمامة والسياسية، تح علي شيري، (ط 1، دار الأضواء، بيروت، 1990)197/1. المقدسي، أحسن، ص107. صالح أحمد العلي، الحجاز، ص 203. ف،هايد، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى (دط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1985)، 59/1. عاطف رحال، تاريخ، ص208.

[3] البلاذري، نفسه، 5/206، 210. وانظر كذلك: الطبري، تاريخ الرسل، 222/5. ابن الجوزي، المنتظم، 213/5 . ابن مسكويه، تجارب،10/2. ابن عبد ربه، العقد، 5/ 270.صالح محمد الروايضة، زياد بن أبيه، ص186.

وتوجيهاته، حيث عهد إلى أفرادها بتنفيذ أوامره ونشر الأمن ومطاردة اللصوص والمتمردين وقطاع الطرق والمخالفين[1]، ولعل زياد كان يهدف من وراء ذلك إقرار هيبة الدولة في نفوس الناس والحصول على طاعة العامة ولو عن طريق ممارسة نوع من الإرهاب والتخويف، فيدركون أن الأمر لا هزل فيه ولا هوان وبذلك تستقيم الأمور .

والواقع أنه كان للشرطة دور كبير في إقرار النظام، فيروي البلاذري أن أحدا لم يجرؤ على التقاط أي شيء متروك في الطريق حتى يعود صاحبه فيأخذه، وكان باستطاعة النساء النوم بمفردهن في بيوتهن دون أن يغلقن الأبواب، بل أعلن زياد أنه مسئول عن أي شيء يفقده الناس عن طريق الاختلاس والسرقة [2]، ولاشك أن هذه الإجراءات ساهمت بدور كبير في إشاعة النظام والأمن في العراق بصفة خاصة، باعتبارها من أهم مراكز المعارضة، والأقاليم الإسلامية بصفة عامة .

والى جانب حرص الخلفاء والولاة الأمويين في سياسيتهم على الأمن الداخلي الذي يساهم مساهم فعالة في تطوير وتنشيط التجارة من قبل جهاز الشرطة، كانت الدولة الأموية حريصة على الأمن الخارجي، فقد كانت معرضة إلى الغارات المختلفة من البلاد المجاورة لها، لذا فقد أقام الأمويون على حدود دولتهم ما يعرف بالثغور[3]، التي كانت مهمتها حماية البلاد من الهجوم الخارجي، لتعلق تجارتها الداخلية بهذا المجال، فأقام الأمويون الحصون والمعاقل، وأمدوها بحاميات دائمة لتشجيع استقرار المقاتلة؛ ومن ثم ضمان تزويد أقاليم الدولة الأموية بالسلع والبضائع .

كما شكلت البصرة محطة لنزول القوافل التجارية المتجهة في طريقها إلى البادية؛ حيث يتزودون بما يحتاجون إليه من سلع وخدمات مختلفة[4]، وذلك لربط أقاليم البصرة بعضها ببعض، وتنشيط الحياة التجارية بين المدن والقرى.

---

[1] البلاذري، أنساب، 5/44،206،221. وانظر كذلك: ابن خلدون، المقدمة، ص 311.القلقشندي، صبح، 10/22-24.الطبري، تاريخ، 6/65.حسن إبراهيم حسن وعلي إبراهيم حسن، النظم الإسلامية (ط 3،مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1962)ص217.حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي(ط 14، دار الجيل، بيروت، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1996)1/374. يحيى عبد الله المعلمي، الشرطة في الإسلام، (ط 1، شركة مكتبات عكاظ، المملكة العربية السعودية،1982)ص09-10.صالح أحمد العلي، التنظيمات، ص234.

[2] البلاذري، نفسه، 5/206،210. وانظر كذلك: الطبري، نفسه، 5/222.ابن الجوزي، المنتظم، 5/213.ابن مسكويه، تجارب، 2/10. ابن عبد ربه، العقد، 5/ 270. الزبير بن بكار، الأخبار الموفقيات، ص257. صالح محمد الروايضية، زياد بن أبيه، ص 118.

[3] الثغور لغة جمع مفردها ثغر وهي كل فرجة في جبل أو بطن واد أو طريق مسلوك ابن منظور، لسان، 7/486. الفيروزأبادي، القاموس،ص 359. الزبيدي، تاج، 10/322. أما الثغور في الاصطلاح فهي نظام عسكري دقيق في جبهة الدولة الإسلامية المتاخمة لأراضي الدولة البيزنطية وهي قسمين الثغور الشامية والثغور الجزرية، ثم أصبحت تطلق على الأراضي المتاخمة لدار الكفر . قدامة، الخراج، ص 186.ياقوت، معجم البلدان، 2/79. عبد الرحمان محمد العبد الغني، الحدود البيزنطية الإسلامية وتنظيماتها الثغرية، الحولية 11، حوليات كلية الآداب، الكويت، 1990، ص32.

[4] البلاذري، أنساب، 13/373. وانظر كذلك: ابن خرداذبة، المسالك، ص 137. قدامة، الخراج، ص 88،84 . ابن رستة، الأعلاق، ص180-182. نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق، 5/321.

أما دمشق عاصمة الخلافة فقد شكلت قلب شبكة المواصلات التي أقامها الخلفاء وتعهدوها بالإصلاح والرعاية من أهم وسائلهم لتنشيط الطرق البرية في بلاد الشام وخارجها، فربطت بين أقطار الشام المختلفة منها الطريق من حمص إلى دمشق وهو طريق البريد، ومن الرقة إلى دمشق ومن طبرية إلى دمشق، كما ارتبطت الشام بمصر بطرق متعددة لعل من أهمها طريق الساحل الذي تسلكه القوافل والذي يمر عبر مدينة الرملة مرورا بمحطات متعددة حتى مدينة العريش[1]، حيث مثلت دمشق النقطة التي تلتقي فيها وتنتهي إليها الطرق المختلفة المتجهة شمالا وجنوبا .

وتعد الجمال واسطة النقل الأساسية على هذه الطرق البرية في عهد الدولة الأموية بالإضافة إلى استعمال الحيوانات الأخرى كالخيل والحمير، لذلك أولاها الخلفاء والولاة الأمويون أهمية قصوى في سياسيتهم المتعلقة بالطرق التجارية البرية من خلال إقامة منازل ومحطات للقوافل تكون غير متباعدة المسافات بين كل مدينة ومدينة لكي تنزل بها لتستريح وتريح دوابها، ولتتمون بالماء والزاد الذي تحتاج إليه، فالجمال عماد القوافل التجارية في العهد الأموي، وكانت تحظى بمكانة متميزة لديهم، حتى أنهم أسموها بالنعم لأن الله أنعم بها عليهم، يقول البلاذري"... البراذين للجمال والدعة، والخيل للطلب والهرب، والجمال للدماء وبعد الأسفار، والبغال للأحمال والأثقال، والحمير للدبيب وخفة المئونة..." كما أشار كذلك إلى استعمال الإبل في الطرق البرية بقوله"... وخرجت عير من البحرين أربعين راحلة تحمل مالا وغير ذلك يراد بها ابن الزبير..." [2]، إذ ليس في استطاعة حيوان آخر القيام بمثل تلك المشاق من قطع المسافات البعيدة في أماكن لا ماء فيها إلا في مواضع متباعدة، وفي أماكن يغلب عليها الجذب والشطف، حيث كان على ذلك الحيوان أن يتحمل ثقل ما يوضع على ظهره وأن يسير مسافات بعيدة، ثم عليه أن يتحمل الجوع والعطش.

02- الطرق المائية:

أما الطرق المائية خاصة النهرية فيبدو أنها كانت نشيطة وتؤدي دورا كبيرا في ربط الأرياف بالمدن الأساسية لاحتواء الدولة الأموية على عدد معتبر من الأنهار الكبرى والمستغلة في عمليات النقل التجاري النهري كالنيل في مصر ونهري دجلة والفرات وفروعهما في العراق، وتتكرر الإشارات إلى طريق دجلة أكثر من طريق الفرات، إذ كان دجلة صالحا للملاحة في أقسامه كما هو الحال في الموصل، ولعل ذلك راجع إلى أن نهر دجلة كان صالحا للملاحة حتى أقسامه العليا، والنقل فيه أسهل لأنه يتسع في هذا الجزء.

---

[1] البلاذري، أنساب، 154/8. 301/12. وانظر كذلك: ابن خرداذبة، المسالك، ص 76-78،98. اليعقوبي، البلدان، ص 325. المقدسي، أحسن، ص190. قدامة، الخراج، ص118. ياقوت، معجم البلدان، 185/2. عاطف رحال، تاريخ بلاد الشام، ص165.

[2] البلاذري، نفسه،12/9. 118/7،173. 277/12 . جواد علي، المفصل، 324/7،321. نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق، 322/5.يوسف أحمد الشيراوي، الاتصالات والمواصلات في الحضارة الإسلامية (ط 1، رياض الريس للكتب والنشر، لندن قبرص، 1992) ص22-23. شحادة الناظور، تجديد الدولة الأموية، ص220.

والملاحظ أن البلاذري ركز بدرجة كبيرة على إقليم العراق عند تحدثه عن الطرق النهرية والسياسات التي قامت الدولة الأموية بها لتنشيط هذه الطرق، ولعل ذلك يعود إلى انتشار العديد من الأنهار بها وفعاليتها التجارية، ولتركز المعارضة ومختلف الثورات بها، ولوقوع جل حواضر الدولة الأموية على ضفاف الأنهار مثل واسط والبصرة .

كانت هذه الطرق النهرية موجودة والى حد بعيد نشطة خلال العهد الأموي، وقد قامت الدولة الأموية بمجموعة من السياسات لتشجيع نشاط طرق المواصلات ولعل من أهمها حفر وتوسيع عدة أنهار في العراق، إذ تحولت هذه الأنهار إلى مراكز هامة للنقل والمواصلات مثل نهر الأبلة ونهر معقل الذي كان طريق المواصلات النهري الرئيسي بالبصرة، ونهر شط البصرة والأنهار التي حفرها الحجاج في منطقة واسط مثل الزابي والنيل والصين لربطها مع الكوفة [1]، لذا استثمرت هذه الأنهار لأغراض الملاحة لأنها كانت صالحة لسير القوارب النهرية والسفن، خاصة لنقل المواد الغذائية والبضائع .

و لم تقتصر الطرق النهرية على نقل البضائع والسلع التجارية فحسب، بل فضل السكان السفر في وسائط النقل النهري مثل السفن وغيرها من الوسائط الأخرى، فالمواصلات النهرية أنسب من المواصلات البرية في أكثر الأحيان خاصة في المسافات الطويلة التي تؤدي إلى تعب التجار، وعدم احتمال دوابهم، كما أن النقل المائي قد يكون أسرع في بعض الأحيان، وأقل نفقات وأكثر أمنا من الطرق البرية التي قد تتعرض لمخاطر الطريق.

كما امتازت أنهار العراق بأنها تتصل ببعضها البعض عن طريق قنوات تؤدي جلها إلى الخليج العربي، فضلا عن وقوع معظم مدن العراق الأساسية على ضفاف الأنهار، لهذا فقد أشار البلاذري إلى قيام المسئولين والولاة الأمويين بمجموعة من الإجراءات التي من شأنها الاستفادة من هذه الطرق التجارية إلى أقصى حد ممكن، مثل إنشاء الكثير من المحلات اللازمة لرسو السفن، إذ شيد الحجاج مرسى للسفن عند مدينة واسط، كما شيد مسئولون آخرون الجسور اللازمة على الأنهار لمرور القوافل [2]، وأصبح في الإمكان ورود السلع التجارية إلى مدن العراق عن طريق نهري دجلة والفرات، وعن طريق عدة فرض وأرصفة تتسع لمئات من السفن الراسية فيه .

---

[1] البلاذري، أنساب، 375/13. 62/7،363،408. 357/9. 436/6. وانظر كذلك: فتوح، ص 408. ابن رستة، الأعلاق، ص122.قدامة، الخراج، ص 315 153،159.ابن حوقل، صورة، ص 213. الأصفهاني، الأغاني، 290/18.ياقوت، معجم البلدان، 432/4. المقريزي، إغاثة الأمة، ص 124.الثعالبي، ثمار، ص 33. أبوعبيد، الأموال، 400/1. أبو الفدا، تقويم، ص 56.الدوري، تاريخ العراق، ص164.صالح أحمد العلي، التنظيمات،ص 234. نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق، 323/5. الخربوطلي علي حسن، تاريخ العراق، ص365.

[2] البلاذري، نفسه،158/7، 324 .401/13. وانظر كذلك: فتوح، ص403. المسعودي، مروج، 253/4. ابن مسكويه، تجارب، 2/ 14. صالح أحمد العلي، نفسه، ص234. نخبة من الباحثين العراقيين، نفسه، 322/5. الخربوطلي علي حسن، نفسه، 322.

وأورد البلاذري جانبا آخر من سياسية الدولة الأموية في الاستفادة من هذه الطرق كأحد مداخيل بيت المال، حيث أشار أن زياد بن أبيه قام بعدد من المشاريع التي سهلت التجارة الداخلية في ولايته على العراقين، حيث كان نهر معقل بالبصرة طريق المواصلات الرئيسي في المدينة، لذا فقد اتخذ عليه جباة العشور مقرهم ومدوا عليه سلسلة تسمى الحبل لحصر السفن القادمة إلى البصرة وتفتيشها وتحصيل العشور منها [1]، وهذا ساهم في زيادة مداخيل الدولة المتأتية من التجارية البينية داخل أقاليم العراق .

كما أشار البلاذري إلى الموانئ البحرية في الحجاز مثل ميناء جدة، بالإضافة إلى موانئ أخرى ولعل من أهمها ميناء الجار الذي كان الميناء الرئيسي للمدينة المنورة، ومن المحتمل أن الدولة الأموية قامت بإصلاحه والاعتناء به وتعهده كجزء من سياسيتها اتجاه الطرق التجارية البحرية، بعد أن مرت مدة طويلة على حفره في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، لذا نشطت الطرق التجارية بين الحجاز عن طريق مينائها الأساسي في الجار وبين مصر حيث رست به السفن القادمة من مصر والمحملة بالحبوب، فقد أشار البلاذري بقوله"... كتب عبد الله عبد الله بن الزبير إلى معاوية إنك كنت أذنت لي في سفينة من الجار، فكان لنا في ذلك مرفق، وقد قطعت ذلك، فإن أذنت لنا فيها فقد أحسنت ..." [2]، نتيجة للعلاقات بين المسلمين في الحجاز باعتبارها من المناطق المقدسة ومصر التي تمتلك ثروات هامة خاصة بعد أن أصبحت جزءا من أقاليم الدولة الإسلامية .

ويشير البلاذري في مجال التجارة البينية إلى اعتماد أسلوب الاستيراد من المناطق التابعة لأقاليم الدولة الأموية، فإن لم توجد تلك البضاعة أو السلعة بها جلبت من خارجها، فبعض المناطق لم تحقق الاكتفاء الذاتي المحلي من القمح مثل مكة ومناطق الحجاز، مما جعلها تستورده من المناطق القريبة والمشتهرة بزراعته[3]، حرصا منها على دعم وتشجيع التجارة البينية، ولعل عدم الاكتفاء هنا يعود إلى العامل المناخي الذي يمتاز بالحرارة الشديدة، إضافة إلى تضاعف عدد السكان فيها بمرور الوقت، كما أدى العطاء والهبات دورا في التراجع النسبي في الاهتمام بزراعة القمح ومختلف المحاصيل فيها .

---

[1] البلاذري، أنساب، 137/5،209. 50/11. وانظر كذلك: ابن عساكر، تاريخ، 419/57.أبو عبيد، الأموال، 122/2. ابن بحشل، تاريخ، ص37. ابن الجوزي، أحكام أهل، ص336. صالح أحمد العلي، التنظيمات، ص234.

[2] البلاذري، نفسه، 166/5،480/3. وانظر كذلك: فتوح، ص304. المقريزي، خطط، 230/1،91 . ابن حوقل، صورة، ص54،39. البيهقي، المحاسن والمساوئ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم(دار المعارف،القاهرة،دت)، 1/ 131. السمهودي، وفاء، 1183/4.القلقشندي، 302/3. المقدسي، أحسن، ص83 . عاطف رحال، تاريخ بلاد الشام، ص209.

[3] البلاذري، نفسه، 10/ 382-384 ، 125 . 374/5 . 274/13 . وانظر كذلك: ياقوت ،معجم البلدان، 151/1، 82/5-83. المقريزي، إمتاع الأسماع، 328/1.ابن رستة،الأعلاق، 111.أبوعبيد، الأموال، 130/2. أبو يوسف، كتاب الخراج، ص 138 .آدم متز، نفسه،302/2. حضارة العراق،272/5. راشد البراوي، في الاقتصاد، ص 29. جواد علي،المفصل،42/7. موريس لومبار، الإسلام ،ص 241 .

أما في مصر فقد قامت الملاحة النهرية بالدرجة الأولى على نهر النيل، وإن لم يشر البلاذري مباشرة إلى ذلك، فقد كانت السفن تشقه صعودا ونزولا، لدرجة أن المؤرخين تعجبوا من كثرة المراكب السائرة والراسية به، وكان الجزء الذي يصلح للملاحة دون أي عائق على نهر النيل ينتهي عند حدود مصر جنوبا[1]، وهذا ما يدلل على التجاري الذي كانت تشهده مصر على ضفاف نهر النيل .

ولعل من أهم أسباب اهتمام الأمويين بطرق المواصلات :

* حركة الجيوش، فقد كانت الحجاز وبعض الأمصار الجديدة كالكوفة والبصرة والفسطاط قاعدة انطلاق الجيوش الإسلامية الفاتحة، يضاف إلى ذلك أن تأثير بعض الاضطرابات التي حدثت في بعض فترات الدولة الأموية، كثورة أهل المدينة على يزيد بن معاوية وحركة ابن الزبير وثورة ابن الأشعث وثورات الخوارج، استلزمت إرسال قوات عسكرية كبيرة لإخمادها ونشر الأمن، [2] وكل هذا يستلزم العناية بالطرق لضمان سهولة تحرك الجيوش للقضاء على هذه الثورات و التمردات، وفي الوقت نفسه لتسهيل حركة التجارة .

* الحاجات الإدارية، حيث أن نشوء وتطور الدولة الإسلامية رافقته تنظيمات مالية خاصة للصرف على أهل الحجاز، من ذلك جباية الصدقات من الرعاة البدو الذين كانوا منتشرين في مناطق متعددة، وقد استلزمت هذه الجباية تقرير طرق معينة يسلكها الجباة، يتوفر فيها السير والسهولة لملاقاة أكبر عدد ممن عليهم دفع الصدقات بأيسر الطرق، ثم أن دمشق عاصمة الدولة ومركز القرار أصبحت خاضعة لدولة واسعة موحدة تفرض عليها نظاما إداريا محددا لضمان الأمن والجباية[3]، هذا ما يقتضي بطبيعة الحال تقسيم البلاد إلى أقسام إدارية مختلفة، تربط بينها وبين المركز دمشق وبينها وبين الأقاليم التابعة لكل قسم إداري مجموعة كبيرة من الطرق.

* كما أن توسع الدولة الإسلامية في عهد الدولة الأموية رافقه انتعاش مادي في عدد من المناطق بسبب تدفق أموال الفتوح، فظهرت أو نمت عدة مناطق كانت خامدة فيما مضى، وأخذت تنتج مقادير معتبرة من المنتجات الزراعية والصناعية، انعكست بصورة مباشرة في زيادة مقادير الخراج ودخل الدولة الأموية [4]،

---

[1] البلاذري، أنساب، 333/6. 125/7. وانظر كذلك: المسعودي، مروج، 345/1.المقدسي، كتاب البدء والتاريخ، (مكتبة الثقافة الدينية، مصر،دت)، 58/4. قدامة، الخراج، ص 151. المقريزي، خطط، 179/1. ابن سعد، طبقات، 341/8. ابن تغري، النجوم، 58/1. القلقشندي، صبح، 3/ 312.

[2] البلاذري، أنساب، 337/5 . 440/6. 289/7،337،422. وانظر كذلك: الطبري، تاريخ، 498/5. 334/6. ابن كثير، البداية والنهاية، 318/12،37. 473/11 . ابن الأثير، الكامل، 455/3. 197/4،27. صالح أحمد العلي، الحجاز، ص199-200. غيثان بن علي بن جريس، بحوث في التاريخ والحضارة الإسلامية، (دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993)43/1.

[3] البلاذري، نفسه، 248/7. 253،325. وانظر كذلك: الطبري، تاريخ، 241/5. ابن خرداذبة، المسالك،ص 83..صالح أحمد العلي، الحجاز،ص200. غيثان بن علي، نفسه، 43/1-44.

[4] البلاذري، نفسه،227/5. 467/3. وانظر كذلك: فتوح، ص60. ابن خرداذبة، نفسه،ص 83. الطبري، نفسه، 385/5. الثعالبي، ثمار، ص427-328 . ابن قتيبة، الإمامة،326/1. ابن عبد ربه، العقد، 31/7.

فكان هذا دافعا نحو الاهتمام بطرق المواصلات والطرق التجارية، لضمان تصريف هذه المنتجات داخل الإقليم وخارجه، وساعدت هذه الطرق والمحطات التجارية ربط أعماق الريف بالبوادي والحواضر.

المطلب الثاني:السلع المتبادلة بين الأقاليم.

تعددت وتنوعت السلع والبضائع المتبادلة بين أقاليم الدولة الأموية حسب طبيعة الإنتاج الزراعي والصناعي لكل منطقة من أقاليم الدولة الأموية، فبعض الأقاليم تشتهر بمنتوجات تختلف عن الإقليم الآخر، هذا ماساعد على قيام حركة تجارية فعالة سواء عبر الطرق البرية أو الطرق البحرية، لذلك كانت سياسة تنويع الصادرات والمناطق التي تتبادل معها السلع والبضائع من أهم الإجراءات المتخذة من طرف الخلفاء والولاة الأمويين؛ حرصا منها على استفادة كل أقاليم الدولة من هذه الحركية، على الرغم من أن البلاذري لم يتحدث عنها مباشرة، ولكن يمكن استنتاجها من طبيعة المواد الصناعية والزراعية المشتهرة بها، وبالاعتماد على المصادر الأخرى، مركزين في نفس الوقت على دمشق باعتبارها عاصمة الخلافة والنموذج المناسب للتعرف على طبيعة ومكونات حركية المبادلات التجارية الداخلية.

01- الصادرات:

تنوعت الصادرات التي تعرض لها البلاذري في مصنفه، فمن أشهر صادرات المدينة التمور بأنواعها المختلفة المعروفة به إلى مناطق متعددة من أرجاء الدولة الأموية مثل مصر وغيرها، كما صدرت شبه الجزيرة العربية الخيل والجلود والقنا لعمل الرماح، كما صدر العراق التمور الجيدة إلى مختلف الأقاليم بما فيها دمشق عاصمة الدولة.

أما عن صادرات دمشق عاصمة الخلافة فقد صدرت دمشق عاصمة الخلافة مجموعة من الأسلحة وعلى رأسها السيوف الدمشقية إلى مصر والعراق ومختلف أقطار الشام، بالإضافة إلى المنسوجات الحريرية خاصة الحرير الشامي والدمشقي، كما صدرت في سنوات معينة الحبوب إلى الجزيرة العربية، ولعل من أهم صادراتها الفواكه المختلفة التي تزرع في الغوطة مثل اللوز والبندق والرمان والتفاح والأعناب والمشمش والزيتون، كما صدرت دمشق إلى العراق الروائح العطرية والمنسوجات الحريرية[1].

ومن السياسات التجارية في هذا المجال ترك الخلفاء والولاة التجارة مفتوحة أمام الجميع أو ما يعرف حرية التجارة، حيث كان يشترك كل من أهل الذمة والموالي والأعاجم وأهل الحرب إلى جانب المسلمين[2]،

---

[1] البلاذري، أنساب، 383/10. 70/6. 104/4. 72/5. وانظر كذلك: ابن عساكر، تاريخ مدينة، 262/2. اليعقوبي، البلدان، ص350. المقدسي، أحسن، ص 181-182. الثعالبي، ثمار، ص 428. الجاحظ، التبصر بالتجارة، تح حسن حسني عبد الوهاب(ط 2، المطبعة الرحمانية، مصر، 1935) ص 33 . ابن حوقل، صورة، ص 166. محمد كرد علي، خطط الشام (مطبعة الترقي، دمشق،1926)،199/4،182.

[2] البلاذري، أنساب، 81/7. 193/8. 246/5. وانظر كذلك: الطبري، تاريخ، 653/7. ابن الجوزي، المنتظم، 194/8. ابن عساكر، تاريخ، 322/9. ياقوت، معجم البلدان، 448/4. الذهبي، تاريخ، 202/4.

على شرط أن تكون التجارة في الأشياء المشروعة وتجنب البيوع المنهي عنها أو البضائع التي لا يحل الاتجار بها مثل الخمر والخنزير.

02- الواردات:

كما استوردت المدينة بدورها المنسوجات القطرية والعطر من البحرين، أما العراق فيستورد منه الوشي والخز والحديد عن طريق البصرة، وجلب إلى المدينة القمح والحبوب من مصر التي تحملها السفن إلى ميناء الجار، واستورد من أذربيجان ومدن ماوراء النهر السكر والثياب والجواري والمنسوجات والكاغد [1]، وهذا يشير إلى عجز الميزان التجاري فيها بالتعبير المعاصر، ولعل أهم أسباب ذلك الطابع المناخي الحار الذي لا يساعد على توفير منتجات زراعية وخامات نباتية لقيام الصناعة مما يضطرها إلى جلبها من الأقاليم القريبة، خاصة بعد التحول الاقتصادي والاجتماعي الذي شهده المجتمع وتدفق الأموال عليه في أواخر العهد الراشدي وبدايات العهد الأموي .

أما عن أهم واردات الشام عموما ودمشق خصوصا فقد جلبت من مصر المنسوجات المصنوعة من الكتان والثياب الفاخرة، واستورد ت دمشق من نابلس الزيت الذي استخدم في إضاءة الجامع الأموي بدمشق، واستوردت من بعلبك الألبان، كما استوردت الرقيق من بلاد ماوراء النهر، و من شمال العراق النحاس والمناديل والخزف و التمور، واستوردت من واسط البسط و التمور ومن الكوفة التمور والوشي [2]، وهذا ما يشير إلى تنوع وتوسع التجارة البينية فيما بين أقاليم الدولة الأموية من جهة، وقوتها ونموها الاقتصادي من جهة ثانية.

ويشير البلاذري إلى سياسية أخرى في مجال التجارة البينية تتمثل في اعتماد أسلوب الاستيراد من المناطق التابعة من أقاليم الدولة الأموية فإن لم توجد تلك البضاعة أو السلعة بها جلبت من خارجها، فبعض المناطق لم تحقق الاكتفاء الذاتي المحلي من القمح مثل مكة ومناطق الحجاز، مما جعلها تستورده من المناطق القريبة والمشتهرة بزراعته [3]، حرصا منها على دعم وتشجيع التجارة البينية، ولعل عدم الاكتفاء هنا يعود

---

[1] البلاذري، أنساب، 5/139،166-287،351،140. 3/480. 11/355-356. وانظر كذلك: فتوح، ص 304. ابن حوقل، صورة، ص54. المقريزي، الخطط، 1/230.ابن الفقيه، مختصر، ص 203 .المقدسي، أحسن، ص 128. الجاحظ، التبصر، ص 26،32. ابن عساكر، تاريخ، 10/105.المسعودي، مروج، 2/585.أحمد إبراهيم الشريف، مكة، ص300.

[2] البلاذري، نفسه، 7/248. 3/480. 11/123،332. 8/72.الماوردي، الأحكام، ص150، المقدسي، أحسن، ص128-129.ابن عساكر، تاريخ، 2/262 .اليعقوبي، البلدان، ص350. المقدسي، نفسه، ص 181-182.الثعالبي، ثمار، ص427. الجاحظ، نفسه، ص33. ابن حوقل، صورة،ص166.آدم متز، الحضارة، 2/323. كرد علي، خطط، 4/199،182 .

[3] البلاذري، نفسه، 10/ 382-384 ، 125 . 5/374 . 13/274 . ياقوت، معجم البلدان، 1/151، 5/82-83 .المقريزي، إمتاع الأسماع، 1/328.ابن رستة، الأعلاق، ص 111. آدم متز، نفسه، 2/302. نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق، 5/272. جواد علي، المفصل، 7/42. موريس لومبار، الإسلام، ص 241 .

إلى العامل المناخي الذي يمتاز بالحرارة الشديدة، إضافة إلى تضاعف عدد السكان فيها بمرور الوقت، كما أدى العطاء والهبات دورا في التراجع النسبي في الاهتمام بزراعة القمح ومختلف المحاصيل فيها .

المطلب الثالث: تجارة الأسواق المحلية:

عرفت أقاليم الدولة الأموية بتنوع الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية والحيوانية، فقام لذلك تبادل وتكامل في الحركة التجارية بين القرى والمدن والأمصار الجديدة، فلم يعد هناك من عراقيل أو عوائق تحد من حركيتها .

ودراسة الأسواق و مختلف السياسات والتنظيمات التجارية التي أرستها وطبقتها الدولة الأموية فيها، يعطينا لمحة عن أهمية التجارة في حياة البلاد الاقتصادية من جهة، حيث إن نشاط الأسواق وتنوع السلع والبضائع المعروضة يعكس جانبا مهما من النشاط الاقتصادي للمجتمعات، ويعطي فكرة عن التوزيع الجغرافي لأهم المجتمعات التجارية في الدولة الأموية من جهة أخرى .

ويبدو أن التنظيمات الحرفية في الأسواق بلغت حدا من الأهمية بحيث أن تخطيط المدينة العربية الإسلامية بني أساسا على فكرة السوق، وكانت هذه الأسواق واحدة من ثلاثة أسس ومبادئ استندت إليها المدن إلى جانب المسجد الجامع ودار الإمارة .

01- تنظيم الأسواق:

لقد كانت الأسواق جزءا حيويا وهاما في حياة المدن، فعندما وضعت خطط الأمصار الجديدة كالكوفة والبصرة وواسط والرملة التي توسعت أو بنيت في العصر الأموي، وجهت عناية خاصة للأسواق[1]، حتى تكون هذه المدن مقرا حصينا للخلافة من ناحية وسوقا للتجارة الداخلية من جهة أخرى.

أما عن التطور العمراني للأسواق في الدولة الأموية وعرض السلع بالسوق، فقد بدأ السوق غير منظم إلى حد بعيد، تؤثر فيه العوامل الطبيعية والبيئية، من الشمس والأمطار والغبار، إذ لم تكن هناك أبنية محددة تقسم السوق أو تحدد مواقع معينة للباعة، بل كان كل بائع يسبق إلى مكان فهو أحق به ويعرض سلعته فيه، ولذلك كانت السلع والبضائع تتعرض لأشعة الشمس والأمطار، ومعنى ذلك أن فترة عرض السلع كانت قصيرة لوجود أمور طارئة كثيرة، فالتاجر الذي تتعرض سلعته لحرارة الشمس كان يقصر أوقات عرضها على ساعات اعتدال الجو كالصباح الباكر وفترة ما بعد العصر، أما في حالة الأمطار وتقلبات الطقس، فقد كان التاجر يتوقف عن عرض السلع [2]، لهذا كان هناك ارتباط وثيق بين المناخ وتقلبات

---

[1] البلاذري، أنساب، 99/8 . 373/13 . وانظر كذلك: ياقوت، معجم البلدان، 347/5. الدوري، تاريخ العراق،ص 154. عصام هاشم عيدروس الحضري، التطور الاقتصادي في العصر الأموي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، إشراف ربيع الروبي، عبد العزيز الخلاف، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1992،ص 206.

[2] البلاذري، نفسه، 246/5،.257. وانظر كذلك: فتوح، ص 421. الطبري، تاريخ، 258/5. صالح محمد الروايضة، زياد بن أبيه، ص187. عصام هاشم عيدروس، نفسه، ص207.

الطقس من ناحية وبين انتظام عرض السلع من ناحية أخرى، وبمعنى آخر أنه كان هناك عوامل كثيرة طارئة تؤثر في عرض السلع مما يؤثر على حجم السوق وحركته.

وقد شهد بناء وتنظيم الأسواق تطورات ايجابية بسبب الإجراءات التي انتهجها الخلفاء والولاة الأمويين للعناية به وتطويره، فقد أورد البلاذري أن تطورات ايجابية حدثت في العراق فيما يخص الأسواق، حيث قام الوالي الأموي زياد بن أبيه في فترة ولايته على العراق بتسقيف الحوانيت الموجودة في سوق البصرة[1]، وذلك لمنع دخول الحيوانات وخاصة الكلاب إلى الحوانيت والعبث بالأمتعة والسلع، كما هدفت في نفس الوقت إلى حماية البائعين من حرارة الشمس في الصيف ومن مياه الأمطار في الشتاء، وأدى ذلك إلى تحسن ملحوظ في حالة الأسواق وزيادة في الحركة التجارية وذلك بزيادة عرض السلع، وهو نفس الإجراء المتخذ في أسواق الوقت الحالي أو ما يعرف بالسوق المغطاة.

كما سعى الخلفاء والولاة إلى تأطير الخدمات التابعة للأسواق، والتي من شأنها أن تعمل على زيادة فعاليتها، حيث ظهرت وتكاثرت الخانات والفنادق، بل تولت الدولة بنفسها إنشاء الدكاكين كنوع من المساهمة في إقامة البنية الأساسية، خاصة في المناطق التي تتمتع بجذب اقتصادي كبير، وقد اقتضى هذا الأمر ظهور طبقة من التجار الكبار الذين قاموا بما تتطلبه الأوضاع الجديدة من عمليات تجارية واسعة مثل التجارة في المواد الأولية لأغراض الصناعات المختلفة[2]، ولعل ذلك لبروز حاجات يتطلبها المجتمع الجديد، وغير ذلك من الصفقات التجارية التي تتطلب رأس مال كبير .

ولعل من أهم أوجه السياسة التجارية التي اتخذته ا الدولة الأموية بالنسبة للأسواق هو تقسيم السوق الرئيسي إلى عدة أسواق فرعية، حيث كان لكل صنف من السلع سوقه الخاص به المنفصل غالبا عن الأسواق المجاورة، فالتجار يجتمعون في عدد من الأحياء الخاصة؛ مؤلفين بذلك السوق والذي يعرف بالتقسيم الفني للأسواق في العرف الاقتصادي اليوم، وقد أورد البلاذري إشارات إلى ذلك، فكان هناك سوق للنخاسة وهو السوق الذي تباع فيه الرقيق والجواري بصفة عامة، كما كان هناك سوق للبزازين وهو السوق المختص في بيع الأقمشة، وسوق للسراجين وتختص في بيع سروج الخيل ولوازمها، وكذا أسواق أخرى مثل سوق الطعام وأسواق العطارين وسوق للصيارفة، بل روعي في نفس الوقت عند تخطيط هذه الأسواق استفادة كل منها من الآخر وعدم إلحاق الضرر بالآخرين، كأن يجعل سوق القصابين وهو المختص في بيع اللحوم وغيرها آخر السوق، لأن في أيديهم السكاكين التي يقطعون بها اللحوم، وربما

---

[1] البلاذري، أنساب، 228/5. وانظر كذلك: العسكري، الأوائل، ص 299-300. عصام هاشم، التطور الاقتصادي، ص 208. صالح محمد الروايضة، زياد بن أبيه، ص187-188.

[2] البلاذري، نفسه، 114/11. 154/10 . 81/7. 228/5 . وانظر كذلك: ابن بحشل، تاريخ واسط، ص 84. العسكري، الأوائل، ص299. ابن حوقل، صورة،ص169.ابن رستة، الأعلاق، ص 163،174.ابن الجوزي، المنتظم، 6/ 268 . الدوري، مقدمة في التاريخ، ص43.صالح أحمد العلي، التنظيمات،ص 265-266. عصام هاشم عيدروس، نفسه، ص 208.

يضرون بها الناس أو التجار الآخرين، كما اقتضت ذلك تدابير المحافظة على النواحي الصحية للسكان [1]، وترتب على حسن التنظيم الذي سبق ذكره والتقسيم الفني للأسواق العلم التام للمشترين بكافة ظروف السوق .

ومن المرجح أيضا أن لتجمع الأسواق في مكان واحد أهميته الاجتماعية أيضا، حيث أوجد بين التجار وأهل الحرف جوا من التعاون والمشاركة في المحن، والتي تعتبر من أهم مظاهر التطور الاجتماعي لأهل الحرف والصنائع والتجار داخل الأسواق، فهي بذلك تطبيق عملي لمنهج الإسلام العام الذي يحث المسلم على ضرورة أن يكون بجوار أخيه المسلم في ساعات المحن والكوارث .

وكان من دوافع هذا التقسيم للأسواق حسب تخصصها، مراعاة عدم اختلاط الحرف والمهن بعضها ببعض، مثل المهن التي تكون فيها الروائح كريهة كالقصابين والدباغين بالعطارين مثلا، وكان لهذا النظام محاسنه التي تتمثل في اتساع نطاق التنافس الحر الشريف بين تجار السلع المتماثلة، فلا يستطيع التاجر أن يشذ عن أقرانه من التجار أو أن يرفع سعر السلعة التي يتاجر بها، لأن مجال المنافسة مفتوح كما أن المشتري باستطاعته أن يحصل على أفضل سلعة بأقل ثمن بعد أن يتحول في السوق ويطلع على الأسعار والبضائع المعروضة .

وكما كان لهذا النظام محاسنه فعليه عيوب، ولعل من أهمها عامل الزمن والجهد الذي يبذله المشتري، فعلى الراغب في اقتناء أصناف متباينة من السلع أن يقطع السوق طولا وعرضا للحصول على كل احتياجاته لأنه لن يجد في السوق الواحد سوى نوع واحد من السلع والبضائع .

وكما وجد في المدن الإسلامية تقسيم فني للأسواق فقد كان هنا ك أيضا تقسيم فني للتجار بالتعبير الاقتصادي المعاصر، فينقسم التجار إلى أنواع حسب السلع التي يتاجرون فيها، فكان منهم تجار التوابل وتجار الجواهر وتجار الرقيق وتجار البر وتجار الدواب والإبل والغنم، كما كانوا يختلفون أيضا من حيث طبيعة مزاولتهم للتجارة بمعنى أن منهم تجار التجزئة وتجار الجملة [2]، وهؤلاء هم الذين يحققون أكبر الأرباح لخوضهم غمار الرحلات البعيدة سواء البرية أو البحرية .

وقد أدى التقسيم الفني للأسواق والتجار إلى توفير جو المنافسة الشريفة بين التجار، حيث كان يجتمع في السوق السلعة وصناعها وباعتها، ولا يخفى ما لذلك من أهمية تجارية على صناعة السلعة نفسها، حيث تتوفر لدى الصناع المواد الأولية بأسعار معقولة ونوعيات ممتازة نظرا لظروف التنافس الحر، فكان أمام

---

[1] البلاذري، أنساب، 422/13. 17/4 . 228/12. 57/8. وانظر كذلك: بحشل، تاريخ، ص 39.الطبري، تاريخ، 378/5. ابن عساكر، 290/2 – 310.الذهبي، تاريخ، 202/4.اليعقوبي، البلدان، ص 242. ابن الجوزي، المنتظم، 200/6 . الدوري، مقدمة في التاريخ، ص43 .آدم متز، الحضارة، 385/2. عاطف رحال، تاريخ بلاد، ص139.عصام هاشم، التطور الاقتصادي، ص210.

[2] البلاذري، نفسه، 17/4. 353/5،137،246 .57/8،147 . وانظر كذلك: اليعقوبي، البلدان، ص311. آدم متز، نفسه، 380/2. الدوري، نفسه، ص43–44.

الصانع أفضل الخامات من السلع فيختار أجودها، كما أن عملية التصنيع والترويج للسلعة كانت تتم داخل الأسواق.

كل هذا الاهتمام بتنظيم السوق تجسد في مؤسسة الحسبة، ومن المناسب هنا دراسة الحسبة والأسواق في إطار واحد، وذلك للتلازم العضوي بين الاثنين، فجل عمل المحتسب ينحصر في السوق .

والحسبة في اللغة اسم من الاحتسا ب ويقال فلان من الحسبة في الأمر أي حسن التدبير والنظر فيه و يعني طلب الأجر، كما تأتي بمعنى التدبير والنظر[1].

أما الحسبة في الاصطلاح فهي أمر بالمعروف إذا ظهر تركه ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله، وبالتالي فهي نظام للرقابة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية بطريقة تجعلها في إطار قواعد الشرع، وفي نطاق المصلحة العامة للمجتمع والدولة[2]، وأصلها قوله تعالى ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[3] .

والمقصود بالحسبة هنا الحسبة بالمعنى الضيق لها والتي تهتم وتعنى بالأسواق والعمليات التجارية[4]، ومن هنا يتضح أن ولاية الحسبة أقيمت للتخفيف نوعا ما عن القضاة وإعانتهم حيث يتولى والي الحسبة النظر في الأمور الواضحة السهلة المتعلقة بالسوق عموما، وبذلك يتفرغ القضاة[5] للبت في معضلات القضايا.

ويذكر البلاذري أن الخلفاء والولاة الأمويين تابعوا سياسية الخلفا ء الراشدين في مراقبة الأسواق والإشراف عليها، ففي عاصمة الدولة كان الخليفة يقوم بذلك بنفسه، فهذا الخليفة الوليد بن عبد الملك يمر في الأسواق على البقالين فيتتبع حالة الأسعار، بل شارك في أحيان كثيرة في حل مشاكل التجار المتعلق ة

---

[1] ابن منظور، لسان، 866/10. الفيروزأبادي، القاموس، ص74. الزبيدي، تاج،275/2.

[2] الماوردي، الأحكام، ص 315. ابن خلدون، المقدمة، ص 280. الماوردي، الرتبة في طلب الحسبة، تح أحمد جابر بدران،(ط 1،دار الرسالة،القاهرة، 2002)ص63. عصام هاشم عيدروس، التطور، ص200.موسى لقبال، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي (ط1،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1971)ص21.

[3] سورة آل عمران، الآية رقم 104.

[4] من أهم مهام المحتسب في الدولة الأموية جباية بعض ضرائب المبيعات، وتحصيل أجرة الدكاكين التابعة للدولة ، والتأكد من دقة الأوزان والمكاييل والمقاييس المستعملة في السوق، منعا لحدوث الغش والتدليس في التعامل ومنع الارتفاع الفاحش خاصة في أسعار المواد الأساسية، ومنع كل حالات الاحتكار إن وجدت وإجبار المحتكر على بيع ما احتكره . الماوردي، الأحكام، ص 316-317.الماوردي، الرتبة،ص231،211،27. وانظر حالات من مهام المحتسب في البلاذري، أنساب، 245.223/5. 55/11. 346/6 . الدوري، مقدمة في التاريخ،ص43 . صالح محمد الروايضة، زياد، ص 188. نجدة حماش، الإدارة، ص 335 . صالح أحمد العلي، التنظيمات، ص 267 . موسى لقبال، الحسبة، ص17. الخربوطلي علي حسن، تاريخ العراق، ص374.

[5] كانت مهام المحتسب تلتقي وتختلف في نفس الوقت مع مهام القاضي ن ولعل أهم أوجه الاختلاف بينهما أن الحسبة لا تتطرق إلى سماع عموم الدعاوي الخارجة عن ظواهر المنكرات في العقود والمعاملات وسائر الحقوق والمطالبات، ثم إنها مقصورة فقط على الحقوق المعترف بها أما ما يتداخله التجاحد والإنكار فلا يجوز النظر فيه لأنه من سلطات القاضي .الماوردي، الأحكام، ص317.

بأمور البيع والشراء[1]، وهذا ما يشير إلى عناية الخلفاء أنفسهم بأمور السوق وتتبع كل صغيرة وكبيرة تحدث فيه.

ولقد أشار البلاذري أن وظيفة العامل على السوق(المحتسب) كانت موجودة بالبصرة في عهد زياد بن أبيه، حيث كان عامله عليه الجعد بن قيس النميري يساعده في ذلك أعوان، وكان لهذا العامل بعض السلطات القضائية وحتى التنفيذية، كما اتبع زياد في ولايته سياسية رشيدة وفعالة لمراقبة الأسواق، إذ كان يجلس كل جمعة يسأل عماله فيها عن الأسعار والأسواق، بل وصل به الأمر إلى قطع يد تاجر احتكر الطعام في سوق البصرة رغم أن الخليفة سمح له بذلك [2]، لارتباط السوق وحالات الاحتكار فيه بالمستوى المعيشي للأفراد، فكل احتكار يؤدي إلى رفع الأسعار، وبالتالي يؤدي إلى انخفاض المستوى المعيشي للأشخاص.

وعندما بنى الحجاج مدينة واسط أمر بتنظيم الأسواق فيها حسب أنواع التجارات والسلع فجعل سوقا للصرافين وسوقا للعطارين وسوقا للبزازين، ثم وضع على كل سوق منها صيرفيا، والأهم من هذا أنه جعل إياس بن معاوية[3] محتسبا في واسط[4].

ومما سبق يمكن القول أن تنظيم السوق في العصر الأموي قد تطور مع تطور الدولة الأموية مما جعل للسوق مميزات أبرزها:

* توفر العلم التام لدى البائع والمشتري بأسعار السلع في السوق وذلك نتيجة جمع أصحاب كل مهنة أو حرفة أو منتج اقتصادي في مكان واحد [5]، وما يوفره ذلك من علم وإحاطة تامة من طرف المشتري بكل ظروف السوق من حيث السعر والجودة والكمية، فيساهم في حسن اختيار البضاعة بالنسبة للمشتري ومنع الغرر والغش.

* لم يكن هناك تدخل في تحديد الأسعار بالسوق بشكل مباشر أو بجعل حد أعلى و حد أدنى لكل منتج (تسعير السلع)، لكن الدولة هنا تتدخل في جانب الشراء (الطلب بالتعبير المعاصر) أو البيع (العرض بالتعبير

---

[1] البلاذري، أنساب،80/8،407. وانظر كذلك: الطبري، تاريخ،496/6.ابن الجوزي، المنتظم،268/6.ابن عساكر، تاريخ،332/1.

[2] البلاذري، نفسه،223/5،246. صالح محمد الروايضة، زياد،ص188. صالح أحمد العلي، التنظيمات،ص267.

[3] هو إياس بن معاوية بن قرة المزني، أبو واثلة قاضي البصرة، عرف بالفطنة والذكاء وسرعة البديهة، عين محتسبا على واسط، كان وجيها عند الخلفاء الأمويين، توفي بواسط سنة 122هـ . الذهبي، سير أعلا م، 155/5. ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب(ط 1، دار ابن كثير، بيروت، دمشق، 1986)94/2. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال،تح علي محمد البجاوي(دط، دار المعرفة، بيروت،دت) 1/ 283. ابن خلكان، وفيات الأعيان،247/1-250.

[4] البلاذري،أنساب، 341/11. 373/13. وانظر كذلك: ابن بحشل، تاريخ واسط، ص 39. ابن الجوزي، المنتظم، 200/6. صالح أحمد العلي، التنظيمات، ص 267.

[5] البلاذري، نفسه،422/13. 17/4. 228/12. 57/8. وانظر كذلك: بحشل، نفسه، ص 39 . الطبري، تاريخ،378/5. ابن عساكر، تاريخ 290/2 -310.الذهبي، تاريخ، 202/4.اليعقوبي، البلدان،ص242. ابن الجوزي، المنتظم، 200/6.الدوري، نفسه، ص 43. آدم متز، الحضارة، 2/ 385. عاطف رحال، تاريخ بلاد، ص139. عصام هاشم، التطور الاقتصادي، ص210.

المعاصر) إذا ما حدث بينهما اختلاف وتناقض؛ بغية إحداث توازن بينهما، وقد أورد البلاذري حالة لذلك على عهد زياد بن أبيه، إذ دفع هذا الأخير أموالا إلى بعض التجار على جهة القرض بعد أن غلا السعر بالبصرة، متدخلا بذلك في أحد طرفي السوق وهو هنا البيع (العرض) [1]، وذلك لزيادة المعروض من السلع وإغراق السوق بها، وبالتالي إحداث انخفاض في الأسعار، ثم استرجع زياد بعد ذلك أمواله.

ومما سبق يمكن القول إن السوق الإسلامية كانت شروطها متوفرة إلى حد بعيد في العهد الأموي، وأن الظروف الملائمة لنشاط السوق وازدهاره التي وضعها منظري ومؤطر ي الاقتصاد الوضعي قد تحققت وتوفرت إلى حد معتبر في سوق العهد الأموي.

02- أهم أسواق الدولة الأموية:

أما عن أهم الأسواق التي كانت في العهد الأموي فلم يورد البلاذري إلا إشارات مقتضبة جدا عن بعض الأسواق، فأتى على ذكر بعض الأسواق العامة المنتشرة في أقاليم الدولة الأموية .

فقد انتشرت مجموعة معتبرة من الأسواق في الحجاز كان من أشهرها أسواق مكة مثل سوق حزورة وسوق الأبواء وسوق المجاز، وكان في المدينة أسواق أخرى مثل سوق الرقيق وسوق الخيل وسوق مهزوز[2].

وتوزعت الأسواق في العراق بين الكوفة والبصرة والموصل ولعل من أهم أسواقهم سوق الكلاء و سوق المراضيع وسوق الرقيق وسوق الأربعاء، [3] ولعل من أهم أسواق البحرين سوق دارين الذي اشتهر بجلبه العطر من الهند وتصديره إلى مكة وكافة الأنحاء، كما وجدت عشرات الأسواق في دمشق وإن لم يتطرق إليها البلاذري، ولعل ذلك يعود إلى تركيزه على إقليم العراق مقر المعارضة ومركز النشاط التجاري خاصة النهري بالدرجة الأولى، ولانتشار الهدوء بشكل عام في حاضرة الخلافة مقارنة ببقية المناطق الأخرى في أرجاء الدولة، ومن هذه الأسواق سوق الفاكهة وسوق الدقيق وسوق الجبن وسوق الغنم[4].

ومن السياسات التجارية في مجال الأسواق ترك الخلفاء والولاة الأسواق مفتوحة أمام الجميع وحرية التجارة بها، حيث كان يشترك فيها إلى جانب المسلمين كل من أهل الذم ة والموالي والأعاجم وأهل الحرب[5]، على شرط أن تكون التجارة في الأشياء المشروعة وتجنب البيوع المنهي عنها أو البضائع التي لا يحل الاتجار بها مثل الخمر والخنزير.

---

[1] البلاذري، أنساب، 245/5. عصام هاشم عيدروس، التطور الاقتصادي،ص211.

[2] البلاذري، نفسه، 16/5. 175/7. 79/4. وانظر كذلك: ياقوت، معجم، 255/2. السمهودي، وفاء، 749/2. ابن عساكر، تاريخ،90/11.

[3] البلاذري، نفسه، 323/7 . 53/11. 95/8. وانظر كذلك: الطبري، تاريخ، 340/6. ياقوت، معجم، 283/3.الأصفهاني، الأغاني، 165/12. الأزدي، تاريخ الموصل، تح علي حبيبة، (دط،دد،القاهرة، 1968)،ص 24. المقدسي، أحسن،ص138.

[4] البلاذري، نفسه، 387/11. وانظر كذلك: ابن عساكر، تاريخ، 263/2،355،310،290.

[5] البلاذري، أنساب، 81/7. 193/8. 246/5. وانظر كذلك: الطبري، تاريخ، 653/7. ابن الجوزي، المنتظم، 194/8.ابن عساكر، تاريخ، 322/9. ياقوت، معجم البلدان، 448/4. الذهبي، تاريخ، 202/4.

ويورد البلاذري إشارات تتعلق بالسوق؛ طبقها الخلفاء والولاة الأمويون فيما يخص اختيار موضع الأسواق، فقد كانت مواقع الأسواق في المدن بجوار المسجد الجامع ودار الإمارة، متخذين في الوقت نفسه كل المستلزمات الضرورية له مثل تخصيصهم أماكن لمربط الخيل [1]، ويبدو أن لذلك أثرا من حيث تجمع الناس للصلاة ثم انطلاقهم بعد ذلك للقيام بعمليات البيع والشراء، وهذا الاختيار تبرره رغبة الولاة والخلفاء في تسهيل الإشراف عليها ومتابعتها، مما نتج عنه تقليل نسبة انحراف السوق عن المنهج الإسلامي نتيجة هذه السياسة .

ومن السياسات كذلك جعل الأسواق في المدن مركزا للبيع والشراء (التسوق) لما حولها من القرى والأرياف، حيث كان سكان تلك المناطق يحضرون إلى المدينة لبيع ما ينتجونه فيها ثم أخذ ما يحتاجونه من مواد، كما حرص الخلفاء والولاة على أن تكون هذه الأسواق غالبا على ضفاف الأنهار والمدن الساحلية أو قريبة منها على الأقل فعندما شيد الحجاج واسط جعل سوقها قريبة من ضفاف الأنهار التي شقها، [2] حتى تسهل عمليات التصدير والاستيراد بين المناطق الداخلية في الدولة الأموية وحتى بالنسبة للتجارة الخارجية، وتضمن بذلك الدولة توفر المواد والسلع على طول أيام السنة وبأسعار مقبولة.

لم يقتصر السوق في عهد الدولة الأموية على التبادل التجاري فقط بل استخدمت كمراكز لتجمع الجواسيس والأعداء وتدبير المؤامرات والفتن، كما استغله الخلفاء والولاة الأمويون لأغراض أخرى، ولعل من أهمها تنفيذ عقوبات في حق المخالفين لها أو الثائرين عليها خاصة من الخوارج، [3] لإرهاب الناس وجعله عبرة لكل من يريد الخروج عن الخلافة أو تحديها، على اعتباره مكانا عاما، ومن ثم سرعة انتشار الأخبار من خلاله فهو يعتبر من حيث قوة التأثير شبيها بوسائل الإعلام والتكنولوجي الحديثة اليوم .

وقد مر تطور التجارة الداخلية للدولة الأموية في فترة الدراسة بمراحل متعددة متراوحة بين الضعف والازدهار، والتي يمكن تقسيمها إلى:

1- مرحلة ضعف التجارة الداخلية البينية:

ويمكن حصر هذه المرحلة زمنيا بين (41-77هـ/662-697م) وقد تميزت هذه الفترة على العموم بانخفاض حجم المبادلات التجارية البينية، ولا يعني هذا إنها لم تشهد بعض فترات الازدهار لكن الطابع العام هو التدهور نتيجة مجموعة من العوامل أثرت سلبا على حجم التجارة الداخلية كان من أبرزها:

---

[1] البلاذري، أنساب، 372/13. 51،95/8 . 193،323/7. وانظر كذلك: المقدسي، أحسن، ص 55.ابن رستة، الأعلاق، ص163.الدوري، مقدمة في التاريخ، ص43.عصام هاشم عيدروس، التطور الاقتصادي، ص 208 . آدم متز، الحضارة، ص386.

[2] البلاذري، نفسه، 77/4. 300/7. 422/13 . 75/12. 233/5. وانظر كذلك: الطبري، تاريخ، 340/5،378. ابن عساكر، تاريخ، 310/2. المقدسي، أحسن، ص117. ابن بحشل، تاريخ، ص24. ابن حوقل، صورة، ص 39. الدوري، مقدمة في التاريخ، ص43.

[3] البلاذري، نفسه، 57،60/8. 409/6. 314.340/2. وانظر كذلك: الطبري، نفسه، 588،589/5.الجاحظ، البيان والتبيين، 69/2.ابن الجوزي، المنتظم، 189/6. صالح أحمد العلي، التنظيمات، ص266.

* كثرة الفتن والقلاقل الداخلية التي عصفت بمعظم أركان الدولة، خاصة في المناطق الرئيسة للدخل كالعراق مثلا، ومن أهم هذه الفتن ثورة أهل المدينة وحركة ابن الزبير وتمرد ابن الأشعث[1]، ومن المعلوم أن الاستقرار السياسي والأمن الداخلي هي من أولويات ازدهار التجارة الداخلية ونموها، ومع افتقادها تتعثر التجارة.

* نقص الأموال أو ما يعبر عنه في العرف الاقتصادي اليوم بالسيولة النقدية، حيث إن معظم النقد الموجود في أرجاء الدولة الأموية كان إما لدول بادت مثل الدولة الفارسية أو لدول باقية لكنها ضعيفة اقتصاديا مثل الدولة البيزنطية، بالإضافة إلى أن كثيرا من النقد المتداول يغلب عليه الغش [2]، مما أدى إلى ضعف الثقة فيه، فضاعف ذلك من التأثير وأضحى حاجزا قويا أمام نمو التجارة وزيادة حجمها .

* صعوبة دفع الأثمان للصفقات التجارية وعلى وجه الخصوص الكبيرة منها، فقد ضعف دور النقود كوسيط للتبادل، وأصبح التعامل بالنقود السائدة في تلك الفترة يتم على أساس قيمتها المعدنية لا قيمتها النقدية[3]، أي استخدام الوزن للنقود عند إتمام كل صفقة، مما شكل عائقا من عوائق نمو التجارة الداخلية .

* انشغال العرب بأمور إدارة الدولة وبالأراضي الجديدة التي انضمت إلى حيازة الدول ة الأموية، إضافة إلى توجه الغالبية منهم نحو الاستثمار الزراعي مما جعل التجارة تنتقل إلى الموالي، بالإضافة إلى عامل ارتفاع نسبة الضرائب على التجارة البينية بين مختلف أقاليم الدولة الأموية، حيث روي أنها وصلت إلى نسبة 33% [4].

2 - مرحلة نمو وازدهار التجارة الداخلية البينية:

وتحتل هذه المرحلة من تاريخ الدولة الأموية الفترة (77-99هـ/697-717م) وما بعدها، وقد نمت التجارة الداخلية فيها وازدهرت وكان وراء ذلك العديد من الأسباب ولعل من أبرزها :

---

[1] البلاذري، أنساب، 7/299،422،222،320. 6/440. 5/337. وانظر كذلك: خليفة بن خباط، تاريخ خليفة، ص 280،236. الطبري، تاريخ، 5/498. 6/337.

[2] البلاذري، نفسه، 5/243. 10/362. 7/112. وانظر كذلك: ابن خلدون، المقدمة، ص323. فتوح، ص653. المقريزي، إغاثة الأمة، ص121. الماوردي، الأحكام، ص 197. ابن سعد، الطبقات، 7/226. القلقشندي، صبح، 1/414. الفراء، الأحكام، ص 179. صالح أحمد العلي، التنظيمات، ص237. الدوري، تاريخ العراق، ص233. عاطف رحال، تاريخ بلاد الشام، ص312. موسى الحسيني المازندراني، تاريخ النقود الإسلامية، (ط 3، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع، 1988)ص33.عصام هاشم عيدروس، التطور الاقتصاد ي، 193. الصلابي، الدولة الأموية، 2/689.

[3] البلاذري، نفسه، 5/243 . وانظر كذلك: فتوح، ص 653 . ابن خلدون، نفسه، ص 323. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، 1/229. ابن سعد، نفسه، 7/ 226. ابن الجوزي، المنتظم، 6/149. الماوردي، نفسه،ص197. عصام هاشم عيدروس، نفسه، ص 193. الصلابي، نفسه، 1/689.

[4] البلاذري، نفسه، 5/60-246،61. 8/207. 10/322. وانظر كذلك: فتوح، ص 504. ابن الجوزي، المنتظم، 5/297.ابن عبد ربه، العقد الفريد 7/ 17. السمهودي، وفاء، 4/ 1276. الدوري، مقدمة في التاريخ، ص 41 .عصام هاشم عيدروس، نفسه، ص194.الصلابي، الدولة الأموية، 1/ 690.

* زيادة الأموال (السيولة النقدية) الداخلية، وذلك بإصدار العملة الإسلامية الجديدة الموحدة، والتي تطورت من حيث الدقة والانضباط في الوزن والعيار؛ حتى أصبحت محل ثقة المتعاملين في الأسواق ولاقت قبولا عاما مما سهل عملية المبادلات التجارية بشكل كبير[1]، وبذلك كانت عملية الإصدار النقدي نقطة تحول في تطور التجارة الداخلية بشكل خاص سواء من حيث الزيادة في حجمها أو الاتساع في المناطق المستعملة لهذه العملة.

* حدوث هدوء واستقرار أمني نسبي داخل الدولة الأموية، مقارنة بالفترة السابقة عليها، حيث انحصرت الاضطرابات والفتن الداخلية في جل نطاق الدولة الأموية، حتى وإن وجدت بعض التمردات وحركات المعارضة إلا أنها لم تكن بحجم سابقتها وبالتالي تقلص تأثيرها على النواحي السياسية ومن ثم الاقتصادية [2]، ومن المعلوم ما للاستقرار السياسي من تأثير كبير على سيرورة الحياة الاقتصادية وخاصة التجارية لكي يأمن التجار على أنفسهم وأموالهم.

* حدوث بعض الإصلاحات والتي من شأنها تيسير الصفقات التجارية ومن أهمها توحيد وحدة الكيل والميزان ومراقبتها والتشديد عليها مثل ما فعله زياد والحجاج في إقليم العراق، بالإضافة إلى تنظيم الأسواق مما يؤدي إلى تسهيل وخدمة الحركة التجارية[3].

---

[1] البلاذري، أنساب، 190/341.8/11. وانظر كذلك: ابن خلدون، المقدمة، ص 323. فتوح، ص 336 . المقريزي، إغاثة الأمة، ص126. الماوردي، الأحكام، ص197. ابن سعد، الطبقات، 226/7.القلقشندي، صبح، 414/1.الفراء، الأحكام، ص180.الدينوري، الأخبار الطوال، تح عبد المنعم عامر مراجعة جمال الدين الشيال،(وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دت) ص316. قدامة، الخراج، ص 59. عصام هاشم عيدروس، التطور الاقتصادي، ص193.الصلابي، الدولة الأموية،689/2. الدوري، تاريخ العراق، ص236.

[2] البلاذري، نفسه، 71/8-72.عصام هاشم عيدروس، نفسه، ص195.الصلابي، نفسه،690/1.

[3] البلاذري، نفسه، 17/4. 217/5،233،223. وانظر كذلك: ابن الجوزي، المنتظم، 300/6. عصام هاشم عيدروس، نفسه، ص193.صالح أحمد العلي، التنظيمات،ص 267 . الصلابي، نفسه، 689/2.

المبحث الثاني:التجارة الخارجية.

تتمثل التجارة الخارجية في حركية السلع والبضائع بين الدول والأقاليم، فالتبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يمكن إغفالها في الوقت الحاضر ولا في العصور القديمة، فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم، وهذا لتعدد حاجات الأفراد، وتباين توزيع المواد والمنتجات الزراعية والصناعية بين الدول، مما أوجب قيام التجارة الخارجية استجابة لتغير مناطق الإنتاج والاستهلاك وحتى الأذواق، فالتجارة وحجمها والتبادل التجاري على المستوى العالمي بين الدول تلعب أضخم الأدوار في السياسة العالمية، وبسببها وعلى ضوئها تقوم علاقات وتنقطع أخرى، وتنشأ عداوات بين الدول وتنمو صداقات بين دول أخرى، وقد تقوم من أجلها حروب وأزمات .

المطلب الأول:الطرق البرية والبحرية.

عند دراسة النشاط الاقتصادي وبالخصوص التجارة الخارجية في إقليم ما، يجب على الباحث أن يولي اهتماما خاصا بدراسة الطرق التجارية؛ البرية منها والبحرية والتي تربط إقليم الدولة الأموية بالأقاليم والدول والمناطق الأخرى التي تتبادل معها علاقاتها التجارية، وبالتالي فهو يتعرف على شبكة الطرق الرئيسية والحركية فيها، ومدى تأثيرها في التجارة الخارجية.

01- الطرق البرية:

عند الحديث عن الطرق التجارية التي تصل بين الدولة الأموية بالدول الأخرى نجد أن البلاذري تطرق إليها من خلال إشارات بسيطة مقتضبة في سياق حديثه عن الأشراف وأعمالهم وتنقلاتهم، لهذا فيلجأ البحث إلى تثمين معلوماته من خلال المصادر الأخرى.

ويتضح أن اتساع الفتوحات الإسلامية في العهد الراشدي وفي العهد الأموي أعطى دفعا جديدا لطرق التجارة البرية، فقد أصبحت العلاقات التجارية لبلاد الشام خاصة دمشق عاصمة الخلافة تتم بصورة مباشرة مع الشرق، وبذلك أعادت الدور الهام لطريق القوافل الذي يربط الشام بالهند والصين، فأصبح طريق القوافل القديم الذي يربط بين الشام واليمن الذي كانت بضائع الشرق تنقل عبره من اليمن إلى بلاد الشام من خلال وسطاء مكة في العصر البيزنطي السابق للإسلام، لا قيمة لدوره عمليا، فانعدمت الضرورة إليه، وأصبحت طرق النقل والمواصلات مباشرة بين الشام والشرق [1]،وبذلك عملت الدولة الأموية في سياسيتها الخاصة بالطرق البرية الخارجية على كسر الاحتكار التجاري الذي عرفته من قبل ، ومن ثم سيطرتها على التجارة الخارجية .

كان الطريق القاري المشهور يبدأ من شمال الشام ثم مرورا بالرقة على الفرات ليجتاز العراق إلى بلاد فارس ثم يتجه إلى خراسان ليصل إلى مرو حيث يتفرع إلى طريقين، أحدهما يذهب شمالا إلى بخارى

[1] البلاذري، أنساب، 291/08. 393/07، 304،353. 354/09. وانظر كذلك: ابن خرداذبة، المسالك، ص 118-121. قدامة، الخراج، ص129، ابن حوقل، صورة، ص422. ف، هايد ، تاريخ التجارة، 23/1، عاطف الرحال، تاريخ بلاد،ص164.

وسمرقند، والأخر يتابع شرقا إلى الطالقان وبلخ ، حتى يصل إلى سمرقند، ليتابع شرقا نحو بلاد الصين، ولعل فتح إقليم جرجان على يد يزيد بن المهلب أدى إلى سيادة الاستقرار وإعادة مسار القوافل عبر الطريق التجاري القديم الذي يسمى طريق الحرير الذي يربط الصين والمشرق بأجزاء الدولة الأموية عبر الأراضي الإيرانية[1]، مما يعني عمليا استفادة عدد كبير من أقاليم ومدن الدولة الأموية من هذه التجارة المارة بأراضيها.

أما التوجه نحو الهند فقد كانت القوافل التجارية المتجهة نحو بلاد الهند تسلك الطريق البرية عبر مسلكين، الأول من العراق انطلاقا من البصرة إلى الأهواز ثم فارس إلى مدينة الديبل[2]، التي تقع على مصب نهر السند، كما أن القوافل التي تحمل بضائع السند كانت تسلك طريقا أخر باتجاه كابول وغزنة حيث تتفرع الطرق هناك باتجاهين، فبعض القوافل تذهب غربا باتجاه خراسان وبعضها الآخر يتابع شمالا نحو بخارى محط رحال هذه القوافل فتنزل حمولتها من البضائع ليتم نقلها إلى بلاد الشام [3] .

أما الطرق البرية التي تربط بلاد الشام بالمناطق الواقعة في الشمال باتجاه أسيا الصغرى وأرمينية وأذربيجان وبلاد الروم، فكانت تتشعب إلى عدة طرق ومسالك تنطلق نحو الثغور، وعن طريق الجزيرة الفراتية يمكن الوصول إلى الثغور الجزرية ومنها إلى أرمينية وبلاد بيزنطة، وقد كان لمتابعة الجهاد في منطقة الثغور وشحنها بالمقاتلة دورها الفاعل في تأمين الطرق ورواج التجارة، كاحد الاجراءات التي تعمل على تامين الثغور[4]، وهكذا تبين أن مدن الثغور كانت تعتبر مراكز كبرى للاستهلاك ومجالا حيويا واسعا للتجارة وتصريف البضائع.

والملاحظ أن حركة النقل بالطرق البرية كانت نشطة بنسبة أقل من حركة الملاحة النهرية والبحرية، ولا يعني هذا بأن حركة النقل البري كان عديم الفائدة، بل كان مستمرا بشكل طبيعي، لكنه لم يصل إلى المستوى الذي كان عليه النقل البحري، وقد يعود ذلك إلى صعوبة ومشقات الطرق البرية الأكثر خطورة،

---

[1] البلاذري، أنساب، 290/8-291. 354/9. وانظر كذلك: ابن خرداذبة، المسالك، ص34. المسعودي، مروج، 157/01 وما بعده. عاطف رحال، تاريخ بلاد الشام الاقتصادي، ص 163.أندريه ميكيل، جغرافية دار الإسلام، 240/4. أمين محمود عبد الله، طرق الحج، ص 21.

[2] مدينة مشهورة على ساحل بحر الهند وهي الميناء الرئيسي لمنطقة وادي نهر السند. ياقوت، معجم، 495/02. وقد اختلف في الوقت الحاضر بين مؤرخي وجغرافيي هذا العصر في تحديد مكانها، فمنهم من يقول أنها مدينة تتـــــــــــا، ومنهم من يقول بأنها مدينة بنهبور، ومنهم من يقول بأنها كراتشي الحالية، سعد محمد حذيفة الغامدي، الفتح الإسلامي لبلاد وادي السند، حوليات كلية الآداب، الحولية التاسعة، جامعة الكويت، 1988، ص58.

[3] البلاذري، أنساب،233/05 . 354/09. 78/08. وانظر كذلك: المسعودي، مروج، 99/01، 157 . ابن حوقل، صورة،ص260. القلقشندي، صبح،86/5. عاطف رحال، تاريخ بلاد، ص 164، ف، هايد، تاريخ، 53/01، نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق، 5/ 353. أمين محمود عبد الله، طرق الحج، ص21.

[4] البلاذري، نفسه، 94/5. 81/7. 359/8. وانظر كذلك: ابن حوقل، نفسه، ص 179. 180،300. مروج، المسعودي، 320/1. ياقوت، معجم البلدان، 145/5. المقريزي، الخطط، 437/1. ابن منظور، مختصر، 61/26. ف، هايد، نفسه، 63/1. عاطف رحال، نفسه، ص165. نخبة من الباحثين العراقيين، نفسه، 348/5. 351.

كما أن الموانئ التي تقصدها السفن أو تتوقف عندها قبل أن تتابع انجازها تعتبر مراكز تجارية هامة بكثرة تنوع بضائعها مما يتيح للتجار أن ينشطوا للقيام بالتبادل التجاري، ولكن يبدوا أن السبب الأهم في نشاط حركة النقل البحري وكثافتها هو أن دول الشرق كانت تساهم بدورها في نقل قسم كبير من بضائعها على متن سفنها إلى مراكز العالم الإسلامي.

لهذا فقد تأثر حجم التجارة عن طريق الخطوط البرية بمجموعة من العوامل لعل من أبرزها:

– تكرر اشتعال الحروب بين دول المشرق والدولة الأموية، وقد أثر هذا السبب سلبا على حجم التجارة بسبب خشية التجار على أموالهم وقوافلهم التجارية عند المرور بنقاط حربية ساخنة[1].

– أن كثيرا من دول المشرق قد دخلت نتيجة الفتوحات الإسلامية تحت مظلة الدولة الإسلامية لاسيما أجزاء من بلاد الهند والسند وماوراء النهر، والتي كانت تحتل صادراتها نسبة كبيرة من صادرات الدولة الأموية،[2] ومعنى ذلك هو تحول جزء كبير من التجارة الخارجية مع الشرق إلى تجارة داخلية بين أرجاء الدولة الإسلامية.

– تطور الأسطول البحري التجاري للدولة الإسلامية [3] مما أوجد بديلا ذا كفاءة عالية للطرق البرية، فاحتلت التجارة البحرية معظم حجم التجارة الخارجية الأموية.

02- الطرق البحرية:

أما عن خطوط التجارة البحرية فقد أتيح لها أن تزدهر في المحيط الهندي والبحر المتوسط على السواء، خاصة بعد أن أصبح الخليج العربي تحت سيطرة الدولة الأموية، إذ كانت القسم الأكبر من البضائع التجارية يحمل عن طريق البحر، بالرغم من طول مسافة الإبحار [4]، ولعل ذلك يعود إلى أن الدولة الأموية بأقاليمها المختلفة خاصة شبه الجزيرة والعراق والشام المحاطة بالمياه، فمن الجنوب مياه بحر العرب، ومن الغرب البحر الأحمر ومن الشرق الخليج العربي، إلى جانب الصحراء الجدباء في شبه الجزيرة العربية، كل هذا أثر في تعامل العرب مع المياه وركوبهم البحر، بالإضافة إلى سرعة النقل البحري والنهري دور في نفورهم إلى حد بعيد من الطرق البرية.

---

[1] البلاذري، أنساب، 290/8. 123/11. وانظر كذلك: الطبري، تاريخ، 429/6، 442. خليفة ابن خياط، تاريخ خليفة، ص 300، 304.

[2] البلاذري، نفسه، 290/8، 354. 233/13. وانظر كذلك: فتوح البلدان، ص 558،590،555. ابن مسكويه، نفسه، 272/2. عصام هاشم عيدروس، التطور الاقتصادي، ص189.

[3] البلاذري، نفسه، 480/3، 393/7، 412، 12/5. وانظر كذلك: المقريزي، الخطط، 567/1، فتوح،ص616-617، ابن الجوزي، 269/6. عصام هاشم عيدروس، نفسه، ص 190 . السيد ع العزيز سالم، أحمد مختار العبادي، تاريخ البحرية الإسلامية في المغرب والأندلس(دار النهضة العربية، بيروت1969)، ص19، ابن خلدون، المقدمة، ص314، قدامة، الخراج، ص188.

[4] عاطف رحال، تاريخ بلاد الشام، ص 166،189. ف هايد، تاريخ التجارة، ص 53، شوقي عبد القوي عثمان، تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية،(سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت1990)ص35.

ومن أطول الطرق التجارية في ذلك الوقت الطريق الذي تقطعه السفن من الساحل العربي إلى سواحل الصين ، لتعود عن طريق مرسى البصرة والأبلة محملة بأنواع من التجارات [1]، ويحتمل أن تجار العرب قد وصلوا إلى كانتون سنة (81هـ/700م)، حيث إن بعض الاضطرابات التي حصلت في هذه المدينة سنة(141هـ/758م) تدل على وجود مهم للجالية العربية فيها وعلى استقرارهم منذ أمد طويل في الصين، وبالمقابل فقد كان الصينيون يبدون نشاطا عظيما في خوض غمار البحر، فكانوا يحملون بضائعهم على السفن ويبحرون بها إلى دلتا نهر السند، ثم يتابعون رحلتهم إلى الخليج الفارسي، حيث كانت سفنهم ترسوا في ميناء سيراف التي يقع على الساحل الشرقي لهذا الإقليم[2].

أما الرحلة إلى الهند فكانت ممكنة طوال العام من الساحل العربي، لذلك عملت الدولة الأموية على اتخاذ إجراءات من شأنها تدعيم هذا التوجه، حيث قامت بحماية السفن التجارية المتجهة إليها من هجمات القراصنة، كما راح العرب ينشئون العديد من المحطات والموانئ على الساحل المقابل لجزيرة العرب، لذلك كانت الرحلات البحرية نشطة على طول السواحل المطلة على شبه الجزيرة وخليج فارس.

لقد أثرت مجموعة من العوامل في حجم تجارة الدولة الأموية مع دول المشرق الإسلامي عن طريق الخطوط البحرية وكان من أهمها:

- الأمان الذي كانت تتمتع به، مما جعل التجار يفضلون تسيير تجارتهم بها عن غيرها من الطرق.
- حدوث تطور كبير في صناعة السفن التجارية على يد الخلفاء والولاة الأمويين مثل الحجاج، حيث أصبحت وسائل النقل البحري والرحلات التجارية من خلالها أكثر أمنا وسرعة وأعلى كفاءة [3]، مما شجع على رواج التجارة، وخفض من تكاليف النقل فانعكس ذلك إيجابا على نوعية السلع المتاجر بها.

---

[1] البلاذري، أنساب، 323،393/7، وإن لم يتحدث عن هذا الطريق بشكل مباشر. وانظر كذلك: ابن خرداذبة، المسالك، ص 153، 68-69. المسعودي، مروج، 7،140/2. ابن الفقيه، مختصر، ص 14-15، المقريزي، الخطط، 566/1، اليعقوبي، البلدان، ص 319 . ف، هايد، تاريخ التجارة، 59،60/1، نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق، 352،315/5. شوقي عبد القوي، تجارة المحيط، ص66.

[2] ف، هايد، تاريخ التجارة، 44/1، عاطف رحال، تاريخ بلاد الشام، ص191، شوقي عبد القوي، تجارة المحيط، ص39. نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق، 320،352/5.

[3] البلاذري، نفسه،393/7. 231/5. وانظر كذلك: ابن خلدون، المقدمة، ص 314 . فتوح، ص161. عصام هاشم عيدروس، التطور الاقتصادي، ص 191.السيد ع العزيز، تاريخ البحرية، ص18-19.

المطلب الثاني:العلاقات التجارية بين الدولة الأموية وغيرها من الدول.

كانت للعلاقات التجارية الخارجية للدولة الأموية آثار سياسية واجتماعية وثقافية وخاصة اقتصادية، ساهمت في ضعف أو غنى اقتصاد الدولة الأموية، ومن أهم الدول التي كانت تتعامل معها الدولة الأموية والتي أشار إليها البلاذري في مصنفه:

01- العلاقات الاقتصادية مع الدولة البيزنطية: تميزت تجارة الشام عاصمة الخلافة مع الدولة البيزنطية قبل الإسلام بالنشاط والازدهار، واتصفت بأهميتها الكبيرة، وبكونها تحتل حيزا واسعا في حركة تجارة الدولة في العصر البيزنطي والذي سبقه، أما في عهد الدولة الإسلامية والدولة الأموية بالخصوص؛ فقد تراوحت بين النشاط تارة والركود تارة أخرى، متخذة سياسة الاستفادة من علاقاتها التجارية معها؛ والعمل على جلب السلع التي لا تتوفر في أراضيها، خاصة في وقت السلم، عندما تكون العلاقات مستقرة وغير متوترة، ولعل الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية التي نشأت في نطاق حوض البحر الأبيض المتوسط ساهمت بدور فيها، ذلك أن التوسع في الشام ومصر وبلاد المغرب تم على أنقاض النفوذ البيزنطي في تلك الأصقاع، والتي أدت في نهاية المطاف إلى تراجع العلاقات التجارية بينهما، فمنذ بداية الأمر خيم على العلاقات القائمة بين العرب(الدولة الأموية) والبيزنطيين حالة من العداوة الدينية والسياسية، مما سبب ذلك نزاعات وحروبا في معظم الأحيان[1]، غير أن هذا العداء القائم بين الطرفين وإن كان يأخذ طابعا دينيا و سياسيا، لم يكن في الواقع السبب الرئيس، بل يعود في الأصل إلى أسباب أخرى لعل من أهمها الاقتصادية وفي مقدمتها التجارة.

لقد كانت الدولة البيزنطية تعتمد بشكل كبير في تجارتها القادمة من البلاد الشرقية على الدولة الإسلامية وعلى الأخص الأقمشة والتوابل، بالإضافة إلى اعتماد بيزنطة الكلي على أوراق البردي المنتجة بمصر، وهذا ما يفسر حجم الأموال (السيولة النقدية) المعتبرة من الدنانير البيزنطية المتداولة آنذاك في الدولة الأموية[2]، حتى أصبحت عملتها الرئيسية قبل أن إصدار العملة الإسلامية، ولعل ذلك كان سبب العلاقات الجيدة لاعتماد كل طرف على الآخر.

وفي المقابل كانت أهم صادرات بيزنطة للدولة الأموية تتكون من الفراء والقصدير والأسلحة والأخشاب اللازمة لبناء السفن، حيث أشار البلاذري إلى إجراء تجاري هام تمثل في العمل على استفادة عدة مناطق تابعة للدولة الأموية من التجارة بين الدولتين، فقد استفاد كل من إقليم العراق والشام من

---

[1] البلاذري، أنساب،5/94. 8/359. 7/81. وانظر كذلك: فتوح ص13. الدينوري، الأخبار، ص326. العسكري، الأوائل، ص254. المسعودي مروج، 1/320. ابن خلدون، المقدمة، ص 443 . أرشيبالد. ر. لويس، القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط، تر أحمد محمد عيسى، مراجعة وتقديم محمد شفيق غربال(مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، دت) ، ص107 . عاطف رحال، تاريخ بلاد الشام، ص199-200.

[2] البلاذري، نفسه،10/362. 5/243. 7/81. وانظر كذلك: فتوح، ص 653. ابن سعد، طبقات، 7/226. ابن الجوزي، المنتظم، 6/149. ابن خلدون، نفسه، ص323. عصام هاشم عيدروس، التطور الاقتصادي، ص185.

نشاط التجارة بين الدولة الأموية والبيزنطية، إذ لم تكن كل صادرات الدولة الإسلامية من إنتاجها، بل كانت تأتي السلع الشرقية من الهند والصين وتفرغ حمولتها في ميناء البصرة ثم يحمل الفائض عن طريق خط بري إلى موانئ المتوسط لتصدر لبيزنطة، كما كانت تتم إعادة تصنيع بعض السلع مثل خيوط الحرير الخام التي كانت تتم معالجتها بالصباغة والزركشة ثم تصديرها [1]، وهذا ماساهم في توسع ونمو المدن والحياة التجارية بها، لأن الطرق التجارية تمر بها سواء البرية أو البحرية فيما يعرف بتجارة العبور(الترانزيت)، ورغم أهمية ما ذكره البلاذري و المصادر الأخرى بالنسبة للسلع المتبادلة إلا أنه لا يتضح حجم التجارة التي كانت متبادلة والطرق والممرات التي تسلكها عبر بلدان الحدود.

02- العلاقات الاقتصادية مع الهند:

اتسع نطاق العلاقات الاقتصادية مع بلاد الهند، فقد شهد العصر الأموي ازدهارا في المبادلات التجارية وبخاصة مع مناطق الساحل الغربي للهند لكونه الأقرب إلى بلاد العرب، لذا فقد تركزت العلاقات مع الديبل التي كانت تعتبر من أهم مراكز التجارة مع الهند [2]، ولغنى الهند بشتى أنواع الحاصلات الزراعية والسلع الصناعية، فقد كانت عمان والبحرين نقطة انطلاق الرحلات والسفن الإسلامية إلى بلاد الهند والسند.

وبالرغم من ذلك فقد كانت هناك صعوبات تعترض الرحلات التجارية التي كانت تقوم بها السفن الإسلامية من الخليج العربي إلى بلاد السند والهند، إذ اقترن هذا الطريق البحري الأخير بكثرة القراصنة، لذلك اتخذت الدولة الأموية وولاتها إجراءات حاسمة تدخل ضمن سياستها التجارية لحماية الطرق الخارجية التجارية المتجهة إلى الهند عن طريق البحر، حيث سعت إلى القضاء على تلك الأنواع من القرصنة [3]، سعيا منها لحماية الأساطيل التجارية وضمانا لتواصل الرحلات التجارية إلى هذه البلاد والتي يستفيد منها بيت المال من خلال العشور، بالإضافة إلى توفير السلع والخدمات التي تنعدم أو يقل وجودها في الدولة الأموية، أما التبادل التجاري في هذه الحقبة فقد كان كبيرا، وشملت قائمة السلع المتبادلة بين الدولة الأموية وبلاد الهند سلعا أساسية وأخرى ثانوية كمالية.

---

[1] البلاذري، أنساب، 72/8. وانظر كذلك: ابن حوقل، صورة، ص203-260. ابن رستة، الأعلاق، ص69. الحافظ، التبصر، ص 26،. ابن عساكر، تاريخ، 258/2. المسعودي، مروج، 584/2. الدينوري، الأخبار الطوال، ص326 . القلقشندي، صبح الأعشى، 17/2. ابن الجوزي، المنتظم، 284/6 . عاطف رحال، تاريخ بلاد الشام، ص 201 . أرشيبالد، القوى البحرية، ص 111،213 . عصام هاشم عيدروس، التطور الاقتصادي، ص185.

[2] البلاذري، نفسه، 233/5 . 387/11. وانظر كذلك: ابن خرداذبة، نفسه، ص61. الأصفهاني، الأغاني، 261/14. أبو الفداء، تقويم البلدان، ص57. ف، هايد، تاريخ التجارة، 49/1. صالح أحمد العلي، التنظيمات، ص244.

[3] البلاذري، نفسه، 183/5-184. وانظر كذلك: فتوح البلدان، ص612. أرشيبالد، القوى البحرية، ص107. عاطف رحال، تاريخ بلاد الشام، ص193. ف، هايد، نفسه، 49/1.

فقد استوردت الدولة الأموية من الهند السياج بالخصوص الذي كان ضروريا لبناء السفن، بالإضافة إلى العود والتوابل والعنبر والمسك وجوز الهند وبعض النباتات والأحجار الكريمة[1].

أما صادراتها فكانت أقل عددا أو قيمة وإن لم يتطرق إليها البلاذري كثيرا في مؤلفه ولعل من أهمها التمور والخيول واللبان[2].

ويظهر من المعلومات السابقة مدى أهمية التجارة الخارجية للدولة الأموية مع بلاد الهند، حيث كانت التجارة على درجة كبيرة من النشاط، وظهرت هنا أهمية النقل البحري بالسفن التي تفوقت على نظيرتها الهندية التي تمتاز بصغرها مقارنة بسفن الدولة الأموية.

03- العلاقات التجارية مع الصين:

عند الحديث عن علاقات الدولة الأموية مع الصين؛ لابد من التنويه أن البلاذري لم يتحدث عنها مباشرة، وإنما نستشفها من مختلف السلع والبضائع التي اشتهرت بها هذه البلاد، والتي جلبت لأقاليم الدولة الأموية .

ففي المراحل الأولى لتأسيس الدولة الأموية كانت العلاقات بسيطة، مست بالدرجة الأولى تخوم الصين بعد التوسع في بلاد ما وراء النهر، ثم تطورت هذه العلاقات الاقتصادية تطورا ملحوظا مع بلاد الصين، وذلك بسبب كثرة الرحلات التجارية للتجار المسلمين في ذلك الوقت، فالبضائع التجارية الشرقية الصينية خاصة المواد التجارية الكمالية المشهورة بدقة صنعها وإتقانها كانت ترد إلى بلدان الخلافة الإسلامية من طريق الحرير المعروف، فمعظم الأثرياء المسلمين قد استسلموا للذات الحياة وملهياتها دون أي حرج، والطبقة الأرستقراطية في الشام التي تتكون من الأسرة الأموية الحاكمة وحاشيتهم وكبار ملاكي العرب الذين كانوا يزدادون ثراء وينعمون بحياة الترف والرفاه [3]، كان هؤلاء جميعا يقبلون على شراء المواد التجارية المستوردة الغالية الثمن، فيختارون لثيابهم أغلى الأقمشة، ويستعملون في تزيين دورهم وقصورهم أثاثا وأدوات مترفة.

---

[1] البلاذري، أنساب، 387/11. 351/5. 78/8. وانظر كذلك: اليعقوبي، البلدان، ص369. المسعودي، مروج، 209/1، 23/2. ابن خرداذبة، المسالك، ص 153، 70. ابن رسته، الأعلاق، ص 126، 128. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص 363. الحافظ ، التبصر، ص25،33. الثعالبي، ثمار القلوب، ص429. ياقوت، معجم البلدان، 432/2. القلقشندي، صبح، 133/2 . ف، هايد، 52/1. عاطف رحال، تاريخ بلاد الشام، ص212. نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق، 353/5. صالح أحمد علي، التنظيمات، ص256 . أدم متز، الحضارة، 388/2.

[2] البلاذري، نفسه، 137/5. عاطف رحال، نفسه، ص209،211. نخبة من الباحثين العراقيين، نفسه، 354/5. صالح أحمد العلي، نفسه، ص260.

[3] البلاذري، نفسه، 237/13. 213/12. 355/11، 337-338. وانظر كذلك: المسعودي، مروج، 146/1، ابن عساكر، تاريخ، 37/56. ابن الجوزي، المنتظم، 200/6. الدوري، تاريخ العراق، ص 137. الصلابي، الدولة الأموية، 280/1 . نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق، 311/5.

وقد أشار البلاذري إلى بضائع وسلع لدى بعض الأشراف تشير إلى تطور حركة التبادل التجاري مع بلاد الصين، فقد كثرت السفن التجارية المتجهة إلى بلاد الصين لجلب السلع والبضائع، أما عن التبادل التجاري بينهما فقد كانت صادرات الدولة الأموية متنوعة، وإن لم تكن كلها من إنتاج أقاليم الدولة الأموية منها اللؤلؤ وماء الورد والتمور والبسط الصغيرة والكبيرة[1]، لغنى الصين بجل أنواع البضائع الأخرى بسبب اتساع مساحتها وتنوع مناخها وتضاريسها.

وبالنسبة لواردات الدولة الأموية منها؛ فكثيرة ومتنوعة، حيث حرص التجار المسلمون على جلب جميع السلع التي لاقت رواجا في الدولة الأموية وخارجها، ومن أهم السلع والبضائع المستوردة نجد المسك والعود والحرير والكاغد والعقاقير والخزف الصيني[2].

وبهذا يتضح بأن التجارة الخارجية مع بلاد الصين كانت على درجة كبيرة جيدة من التطور، والملاحظ هنا أن الدولة الأموية اعتمدت سياسة هامة في مجال وارداتها، حيث كانت أغلب سلعها من الصين كمالية وترفيهية بالدرجة الأولى، و لم تكن من السلع الأساسية؛ وهو الأمر الذي يعكس مكانة وقوة اقتصاد الدولة الأموية وتطوره واعتماده على الإنتاج المحلي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وعدم الاعتماد الكلي على المنتجات المستوردة.

[1] البلاذري، أنساب، 332/11. 340/12. وانظر كذلك: المسعودي، مروج، 140/1، الحافظ، التبصر بالتجارة ، ص 26. اليعقوبي، البلدان، ص367. ابن خرداذبة، المسالك، ص 70. نخبة من الباحثين العراقيين، نفسه،359/5. شوقي عبد القوي عثمان، تجارة المحيط الهندي، ص40-41.

[2] البلاذري، نفسه، 237/13. وانظر كذلك: المسعودي، نفسه، 158/4. ابن خرداذبة، المسالك، ص153،70. الجاحظ، نفسه، ص26. ابن حوقل، صورة الأرض، ص 262، اليعقوبي، نفسه، ص 365. نخبة من الباحثين العراقيين، نفسه، 358/5. الدوري، تاريخ العراق، ص172.

المطلب الثالث: أساليب المعاملات التجارية.

01- النظام النقدي:

لم يكن للعرب في العصر الجاهلي نقود خاصة بهم، فقد كانت تردهم الدنانير الذهبية الرومية مع القوافل التجارية الآتية من الشام، والدراهم الفضية الفارسية والدراهم الحميرية وهي قليلة من اليمن، فالولايات الشرقية تتعامل بالعملة الفضية، والولايات الغربية تتعامل بالعملة الذهبية [1]، وكانوا لا يتبايعون بهذه النقود إلا على أنها تبر أي غير مضروبة، حيث كانوا يزنون الفضة بوزن يسمونه درهما، والذهب بوزن يسمونه دينارا وذلك بسبب عدم تجانس هذه النقود وتفاوتها في الوزن ودرجة النقاء من الغش واحتمال نقصان وزنها وتآكلها من كثرة التداول.

ولما جاء الإسلام استمر الناس في التعامل بهذه النقود، وأقر الرسول صلى الله عليه وسلم ذلك [2]، كما أقر الأوزان التي كانت قريش تزن بها هذه الدنانير والدراهم باعتبارها تبرا، ومعنى هذا أن النظام النقدي الذي كانت تتعامل به قريش وأقره الإسلام كان قائما على أساس قاعدة التعامل بالمعدنين.

ولعل من أهم السياسات الأموية في هذا المجال هو ضرب النقود في عهد عبد الملك، وهذا الإصلاح كان جزء من سياسة تعريب المؤسسات، وخطوة لتأكيد السيادة الكاملة.

اختلف المؤرخون في العهد الذي ضربت فيه النقود الإسلامية؛ فقيل إن زيادا بن أبيه ضرب دراهم وجعل وزن كل عشرة منها سبعة مثاقيل، وذكر أيضا أن عبد الله بن الزبير ضرب بمكة دراهم مدورة نقشت على إحدى وجهيها محمد صلى الله عليه وسلم وعلى الوجه الآخر أمر الله بالوفاء والعدل، وضرب مصعب بن الزبير دراهم بالعراق [3]، لكن جميع هذه الدراهم ضربت بكميات قليلة و لم يكثر انتشارها ويعم استعمالها.

وهكذا يتبين أن جميع المحاولات التي جرت لضرب النقود التي قام بها الحكام أو الثوار حتى عهد عبد الملك لم يتيسر لها أن تصل إلى مداها الأخير؛ بتعريب النقود تعريبا تاما يخرجها عن إطار التقليد للنقد الأجنبي، وإن كانت تلك المحاولات تسير ببطء نحو التعريب التام المستقل.

---

[1] البلاذري، أنساب، 243/5. 362/10. 112/7. وانظر كذلك: فتوح البلدان، ص 653. ابن خلدون، المقدمة، ص323.المقريزي، إغاثة الأمة، ص 121،212.الماوردي، الأحكام، ص 197.جورجي زيدان، تاريخ التمدن، 133/1. نجدة حماش، الإدارة، ص238.الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص233. عاطف رحال، تاريخ بلاد الشام، ص312.

[2] حول أسباب تأخر الإصدار النقدي انظر:عصام هاشم عيدروس، التطور الاقتصادي، ص 120. عاطف رحال، تاريخ بلاد الشام، ص314. حسان علي حلاق، تعريب النقود والدواوين في العصر الأموي (ط 1،دار الكتاب اللبناني،بيروت، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1987)ص 22. موسى الحسيني المازنداني،تاريخ النقود الإسلامية (ط3،دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع،بيروت،1988)ص34.

[3] المقريزي، إغاثة، ص 125. الماوردي، الأحكام، ص 198. ابن خلدون، المقدمة، ص 325 . نجدة حماش، الإدارة، ص 238 . حسان حلاق، تعريب، ص 78. جواد علي، المفصل، 497/7.عصام هاشم عيدروس، التطور الاقتصادي، ص 126. الدوري، تاريخ العراق، ص234.

وتتفق المصادر على أن تعريب النقد جرى زمن عبد الملك بن مروان [1] لكنها تختلف في تاريخ ذلك بين 74، 75، 76هـ، ويبدو من النقود الموجودة أن الخطوات الأولية لتعريب النقد اتخذت سنة 72هـ، وبعد شيء من التجربة يعد الإصلاح النهائي للدينار عام 77هـ، وللدرهم سنة 78هـ[2]، وبذلك أصبح للدولة الأموية نقدها الخاص مستقلة بذلك عن التبعية للروم والفرس.

ومن السياسات الأخرى في مجال النقد [3] منع سك أي عملة سوى العملة التي تصدرها الدولة في دور السك الرسمية، فهذا الحجاج بن يوسف كاد يقتل يهوديا كان يضرب على غير عملة الدولة الرسمية، وهذا عبد الملك هم بقطع يد رجل سك عملة غير العملة الرسمية للدولة، ثم ترك ذلك وعاقبه بالتعزير [4]، وبما أن سك النقود كان من مسؤوليات الإدارة فقد كان لابد من مراقبة النقد ومعاقبة كل من يعبث به، وإنزال عقوبة شديدة بحق كل من يخالف ذلك.

كما خضع النقد المصدر لرقابة الدولة المباشرة من حيث الكم والنوع، وتمثل ذلك في حصر الخليفة الأموي وولاته عملية إصدار الدنانير الذهبية في دار الإصدار الحكومية في دمشق بالشام وفي الفسطاط بمصر، أما فيما يتعلق بالدراهم فقد مرت الرقابة عليها بعدة تطورات، ففي بداية إصدار العملة الأساسية للدولة الأموية بعث الحجاج بنموذج للدراهم الرسمية، والتي على دور السك أن تضرب مثلها، كما طالب تلك الدور بتقديم بيان شهري يوضح كمية المال الواردة إلى دار السك، وطلب أيضا أن تحمل إليه الدراهم بعد سكها أولا بأول ثم أنشأ دارا للسك بمدينة واسط [5]، للمحافظة على نوعية وجودة النقد منعا للغش

---

[1] حول الأسباب الرئيسية لتعريب النقد انظر: ابن خلدون، المقدمة، ص 323. شحادة الناظور، تجديد الدولة الأموية، ص 265. موسى الحسيني المازنداني، تاريخ النقود، ص35-36. حسان حلاق، تعريب النقود، ص32.

[2] البلاذري، 341/11، 190/8، 429/7. وانظر كذلك: ابن خلدون، المقدمة، ص 323، الماوردي، الأحكام، ص 197، البلاذري، فتوح، ص655، 336. قدامة، الخراج، ص 60. الفراء، الأحكام، ص 180. المقريزي، إغاثة، ص 126. الدينوري، الأخبار الطوال، ص316.

[3] لعل من أهم مميزات النقود الإسلامية التي أصدرت في العهد الأموي: إلغاء العبارات والإشارات التي تشير إلى العقيدة المسيحية واستبدالها بعبارات تشير إلى عقيدة التوحيد الإسلامية، كما كانت موافقة في أوزانها النسبية لنصاب زكاة النقدين ومقدارهما، كما حدد وزن الدينار باثنين وعشرين قيراطا إلا حبة وجعل الدرهم خمسة عشر قيراطا أو ستة دوانق، وتم تحديد تواريخ إصدار النقود الأموية بالتاريخ الهجري. البلاذري،أنساب، 190/8 .البلاذري، فتوح، ص 658. ابن سعد، طبقات، 226/7. قدامة، الخراج، ص 60. الماوردي، الأحكام، ص196. القلقشندي، مآثر، ص 345. المقريزي، إغاثة، ص 125 . نجدة حماش، الإدارة، ص 244. عصام هاشم عيدروس، التطور الاقتصادي، ص 131. عاطف رحال، تاريخ بلاد الشام، ص327. صالح أحمد العلي، التنظيمات، ص241.

[4] البلاذري، نفسه، 190/8. وانظر كذلك: البلاذري، فتوح، ص658. نجدة حماش، نفسه، ص244. عصام هاشم عيدروس، نفسه، ص 131. عاطف رحال، نفسه، ص327.

[5] البلاذري،أنساب، 341/11. وانظر كذلك: البلاذري، فتوح، ص 655. ابن خلدون، المقدمة، ص323. قدامة، الخراج، ص60. صالح أحمد العلي، التنظيمات، ص285،241 . عصام هاشم عيدروس، نفسه، ص132.

والتزييف من جهة، والمحافظة على السمعة الجيدة للنقد الإسلامي في التبادلات التجارية الدولية آنذاك، كما كان إقرارا للنظام والطاعة داخل أقاليم الدولة الأموية.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

02- الموازين والمكاييل والمقاييس:

للمكاييل والموازين والمقاييس دور كبير في الحياة التجارية لدى مختلف الأمم وفي كل الأزمنة، والشريعة الإسلامية حثت على مراعاة الموازين والمكاييل، فقد وعد الله سبحانه وتعالى في آيات كثيرة من القرآن بالويل والوعيد لمن يحاول التطفيف في الميزان والمكيال قال تعالى ﴿ وَأَوفُوا الكَيلَ وَالميزانَ بِالقِسطِ ﴾ وقال أيضا ﴿ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[1] .

وكان من أوجه السياسة التجارية الخاصة بهذا الجانب؛ الاستمرار في التعامل بالموازين والمكاييل والمقاييس الموروثة عن العهد النبوي والراشدي؛ مع بعض التغييرات والتعديلات الطفيفة التي حدثت بمرور الوقت نتيجة ظروف معينة، لذا كان من المناسب التطرق باقتضاب لأهم المكاييل والموازين التي ذكرها البلاذري في مصنفه والتي كانت مستعملة في العصر الأموي ولعل من أبرزها :

الصاع: والصاع في اللغة من الفعل صوع يصوع صوعا والصاع والصواع مكيال تكال به الحبوب ونحوها، ويعتبر الصاع الوحدة الأساسية التي تقوم عليها وحدات الكيل الإسلامية، انطلاقا من استخدامه في الكثير من العبادات الشرعية كالزكاة والمعاملات التجارية، كما أنه الأساس لنظام الكيل في الدولة الإسلامية، والصاع خمسة أرطال وثلث بغداديا، وهو يساوي 408 غراما تقريبا بالمقاييس المتعامل بها حاليا.[2]

المد: المد مكيال قديم كما أجمعت عنه المعاجم اللغوية، وسمي بذلك لان الكيال يمد يديه فيملا كفيه طعاما، وجمعه أمداد ومدد ومداد، وقد شاع استعماله في العصر النبوي والراشدي، واستمر العمل به في العهد الأموي، وقد اتفق المؤرخون أن المد ربع الصاع فالصاع إذن يساوي أربعة أمداد، كما يساوي رطلا وثلثا بالبغدادي، وهو يساوي 455 غراما تقريبا بالمقاييس المتعامل بها حاليا[3].

المكوك: أوردت المعاجم اللغوية أن المكوك مكيال قديم، جمعه مكاكيك وربما قيل مكاكي، وقد عرفه العرب قبل الإسلام واستخدم في بلاد الحجاز وعندما جاء الإسلام أقره ضمن المكاييل المستخدمة، ويختلف مقدار المكوك باختلاف اصطلاح الناس عليه في البلاد، وأكثر الأقوال أنه يسع صاعا ونصف، وهو يساوي

---

[1] سورة الأنعام، آية 152. سورة الشعراء، آية 183.

[2] ابن منظور، لسان، 30/ 2526. الفيروزأبادي، القاموس، ص 739.الزبيدي، تاج، 378/21 .ابن رفعة، الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان،(دار الفكر، دمشق، 1980)ص63-64. أبوعبيد، الأموال، 179/2. محمد عمارة، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، (ط1، دار الشروق، بيروت، 1993)ص324. محمد صبحي بن حسن حلاق، الإيضاحات العصرية، ص 58. وللتوسع أكثر انظر: طلال شرف البركاني، مكاييل بلاد الحجاز في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وعهد خلفائه الراشدين، رسالة ماجستير مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحضارة والنظم المالية، إشراف محمد فهد الفعر،كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى،مكة المكرمة، 1993،ص56.

[3] ابن منظور، لسان، 4162/47. الفيروزأبادي، القاموس، ص 318. الزبيدي، تاج، 159/9.البلاذري، أنساب، 181/7. فتوح، ص20. أبوعبيد، الأموال، 179/2 ، 195. محمد عمارة، نفسه، ص 522. محمد صبحي بن حسن حلاق، نفسه، ص 113،116 . وللتوسع أكثر انظر طلال شرف، مكاييل، ص81،83 .

3.264 كيلوغراما تقريبا بالمقاييس المتعامل بها حاليا، [1] بالإضافة إلى مكاييل أخرى كالجريب و القفيز وغيرهما .

الأوقية: بضم الهمزة وتشديد الياء وزنه أفعولة والألف زائدة والجمع أواق، وهو اسم لأربعين درهما فهو نظام للموازين استعمل في العهد الراشدي، واستمر العمل به في العهد الأموي؛ ويختلف باختلاف البلد، وهو يساوي 93.312 غراما تقريبا بالمقاييس المتعامل بها حاليا[2] .

الرطل: هو معيار يوزن به وهو مكيال أيضا، ويختلف باختلاف البلد وهو يساوي 298.59غراما تقريبا بالمقاييس المتعامل بها حاليا[3]، بالإضافة إلى موازين أخرى مثل الرقة والشعيرة والنواة والدرهم.

ولعل الميل والفرسخ والذراع والبريد والمرحلة من أهم المقاييس التي وجدت في عهد الدولة الأموية [4] والتي كانت استمرارا للعهد النبوي والراشدي .

لقد ارتبط نظام المكاييل والموازين والمقاييس في الدول ة الإسلامية ارتباطا وثيقا بخراج الأراضي الزراعية والجزية، كما ارتبطت بعض وحدات الكيل والوزن بكثير من العبادات من زكاة وأداء للكفارات وتقدير للنفقات وغيرها من الأمور، لذلك أولاها الخلفاء والولاة اهتماما كبيرا، والتي تمثل في الحقيقة من أهم السياسات في جانب المكاييل والموازين.

ومن التدابير الأموية في هذا المجال؛ والتي جاءت امتثالا لتوجيهات الشريعة المتضمنة صيانة وحدات نظم الكيل والوزن؛ وضرورة إيفائها على الوجه الصحيح، قيام الدولة الأموية باتخاذ إجراءات تكفل التعامل على الوجه الشرعي الصحيح، وذلك بالإشراف عليها إداريا، وإحكام المراقبة عليها وحسن سير استخدامها في الأسواق، والإشراف على صناعتها وتشكيلها وفق المعيار والشكل المتعارف بين الناس، ومراقبة ذلك بواسطة أشخاص توظفهم الدولة للقيام بهذه الأعمال وغيرها، فهذا الوالي مروان بن محمد يسعى إلى توحيد الصيعان المتعددة التي كان يتعامل بها أثناء ولايته للمدينة وجعلها صاعا واحدا، وكذلك فعل الحجاج بن يوسف في العراق، بل وصل الأمر بالخلفاء الأمويين أنفسهم إلى الخروج إلى السوق وتتبع أخباره، فقد كان الوليد بن عبد الملك يتحول في السوق ويسأل عن أسعار بعض السلع، ليحول دون استغلال التجار لأفراد الشعب، كما ورد أن زيادا بن أبيه والي البصرة والكوفة في زمن معاوية كان يجلس في كل يوم جمعة فيأتيه

---

[1] ابن منظور، لسان، 4249/48. الفيروزأبادي، القاموس، ص 954. الزبيدي، تاج، 344/27. البلاذري، أنساب، 110/8. أبوعبيد، الأموال، 179/2. محمد عمارة، قاموس المصطلحات، ص 560. محمد صبحي، الإيضاحات، ص 120،123. وللتوسع أكثر انظر طلال شرف، مكاييل، ص119.

[2] ابن منظور، نفسه،171/3. الزبيدي، نفسه، 28/25. البلاذري، نفسه، 217/10. محمد صبحي، نفسه،ص155. محمد عمارة،ص75.

[3] ابن منظور، نفسه، 1665/19. الفيروزأبادي، نفسه،ص 1006.الزبيدي، نفسه، 79/29.البلاذري، نفسه، 375/13. 111/8.محمد صبحي، نفسه،177.محمد عمارة، نفسه،250.

[4] انظر نماذج من استعمال البلاذري لها: 231/5،331،301 . 208/10 . 102/6،424. ولمعرفة تفاصيل عنها انظر محمد صيحي، الإيضاحات العصرية، ص 71،66،56،47،40-72.

فيمن يأتيه عمال السوق، فيسألهم عن الأسعار والأخبار وما يحتاجون إليه في مصالحهم، ولعل من بين القضايا المعالجة مع عمال السوق المسائل المتعلقة بالمكاييل والموازين والمقاييس[1]، وذلك لارتباط هذه المسائل بحياة الناس وبالتالي إلى نظرتهم للخلافة الأموية نفسها ومدى نجاحها أو فشلها في ضبط أمورها .

كما اهتمت الدولة بالإشرا ف على وحدات الوزن من الناحية الفنية، حيث شمل وحدات الوزن، والحجم، بحيث لا تخرج في صناعتها عن الوزن المعهود الذي أقره الشرع ولا عن الشكل المتعارف عليه بين الناس في الأسواق، فهذا زياد بن أبيه أمر ألا تباع السلع في البصرة إلا وزنا، واتخذ إجراءات صارمة بعد أن سمع بالمتاجرة فيه دون وزن [2]، وفي ذلك دليل على توحيد وحدات الوزن فيما يتعلق بالمعاملات الشرعية وغيرها من التعاملات التي تحدث في السوق .

ولعل من أهم السياسات كذلك الاستماع إلى شكاوي المواطنين فيما يتعلق بالمكاييل [3]، وفي هذا دلالة على الاهتمام بشؤون المواطنين خاصة فيما يتعلق بالمكاييل والموازين .

03- الأسعار:

ترتبط الأسعار غالبا بالوضع الاقتصادي سواء الزراعة أو التجارة فترتفع الأسعار وتنخفض متأثرة في ذلك بعوامل كثيرة منها كثرة العرض والطلب، كما كانت تتأثر بالأحوا ل السياسية والعسكرية والاجتماعية التي تتعرض لها الدولة الأموية؛ فتأتي الأسعار انعكاسا لتلك الظروف.

لقد تتبع البلاذري بعض تدابير السلطة الأموية التي تدخل في إطار سياسيتها التجارية لمعالجة أزمات الغلاء وارتفاع الأسعار، ومحاولة التخفيف على كاهل المواطنين، فقد كانت الدولة الأموية تدفع الرزق لمستحقيه نقدا وعينا من الحنطة والشعير وغيرها في دار الرزق التي بناها زياد بن أبيه بالبصرة [4]، ولاشك أن ذلك خفف على كاهل الناس خاصة في أوقات الأزمات والحروب والتي تمتاز غالبا بارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية خاصة الأساسية منها .

ولكي تضمن الدولة الأموية سياسة سعرية ملائمة ومناسبة لكل فئات المجتمع وعدم التلاعب فيها، فإنها كانت دائمة الحرص والمراقبة للأسعار، فالبلاذري يورد أن زياد بن أبيه كان كل جمعة يسأل عن الأسعار[5]، دلالة على شدة حرصه واطلاعه الدائم والدوري في فترات زمنية قريبة على كل ما يحدث في ولايته.

---

[1] البلاذري، أنساب،8/407،80. 223/5. وانظر كذلك: فتوح البلدان، ص289 . أبوعبيد، الأموال، 187/2 . ابن سعد، طبقات، 47/8. ابن عساكر، تاريخ،264/57. الماوردي، الأحكام، ص333،199. صالح محمد الروايضة، زياد بن أبيه، ص 188.

[2] البلاذري، نفسه، 233/5.

[3] البلاذري، نفسه، 217/5. صالح أحمد العلي، التنظيمات، ص169.

[4] البلاذري، نفسه، 223/5 . وانظر كذلك: الطبري، تاريخ، 222/5.ابن الفقيه، مختصر، ص 191. صالح محمد الروايضة، زياد بن أبيه، ص170.

[5] البلاذري، أنساب، 223/5 . وانظر كذلك: الماوردي، الأحكام، ص331. الفراء، الأحكام، ص298 . صالح محمد الروايضة، زياد بن أبيه، ص188. نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق، 336/5.

كما كان يلجأ إلى إغراق السوق بالسلع من خلال تقديم قروض للتجار؛ بهدف تخفيض أسعارها فيذكر البلاذري بأنه"غلا الطعام في عهد زياد فدفع إلى التجار مالا فابتاعوا به طعاما وقال:زيدوا ربعا ربعا، فلما رخص الطعام ...ارتجع ماله"[1] وقد أدى مرور هذه الضائقة إلى اعتدال مستوى الأسعار في البصرة.

كما كان زياد لا يسمح بأي احتكار من شأنه إرباك الأسعار في الأسواق وارتفاعها، فيذكر البلاذري أن شخصا سأل معاوية أن يكتب له كتابا "... بأن يخلي له سوق الطعام بالبصرة فلا يبيع فيها أحد غيره حتى يخرج ما في يده منه... فلما منع الناس من بيع الطعام غلا السعر، فركب زياد وهو شارب دواء... فأمر به فأنزل ... وقال اقطعوا يده فقطعت يده"[2]، ولاشك أن هذا الإجراء الذي طبقه زياد سيكون عبرة لكل من يحاول الاحتكار في الأسواق من جهة، وعودة السوق إلى جو المنافسة الشريفة من جهة ثانية .

04- الصكوك والسفاتج والصيرفة.

أدى التطور الاقتصادي الذي شهته الدولة الأموية إلى اتساع حجم التجارة ونطاقها سواء منها التجارة الداخلية أو الخارجية، مما جعل الدولة تقوم في سياسيها التجارية والمالية على نظام السفاتج [3] والصكوك[4] والتوسع في استعماله١ واستخدامها في المعاملات التي تتم داخل الأسواق وخارجها، حرصا منها على تطوير التجارة وتسهيل المعاملات التجارية .

والهدف من استعمال السفتجة في المعاملات التجارية والمالية هو نقل النقود من مكان إلى آخر دون تعرضها لمخاطر الطريق، فهي والحالة هذه وسيلة للحيلولة دون إجراء الدفع بالعملات المعدنية في الأماكن البعيدة سواء من طرف الدولة أو الأفراد، إذ في حالة التعامل بها يكون وصول الأموال أضمن؛ وبعيدا عن عوائق الطرق ومخاطرها، وتستعمل السفاتج من قبل التجار لتصفية حساباتهم بين الأقطار المختلفة بكتابتها على وكلائهم،كما تستعمل لتسوية الديون في المعاملات التجارية في القطر نفسه [5]، فأصبح من الممكن بالسفتجة تحويل الدين من شخص لآخر و تصفية الحساب بين مدن مختلفة دون الحاجة إلى نقل النقود، وكان بمقدور التاجر أن يقترض سفاتج من بيت المال ليشتري بها بضائع في تلك المقاطعة ثم يدفع ما اقترضه

---

[1] البلاذري، أنساب، 246/5. صالح محمد الروايضة، ، نفسه، ص188.

[2] البلاذري، نفسه،246/5.صالح محمد الروايضة، نفسه،ص188.حضارة العراق، 336/5.راشد البراوي، في الاقتصاد الإسلامي،ص108.

[3] السفتجة تعني : أن تعطي مالا لرجل له مال في بلد تريد أن تسافر إليه فتأخذ منه خطا (سفتجة) لمن عنده المال في ذلك البلد كي يعطيك مثل مالك الذي سبق أن دفعته قبل سفرك أي : أن تعطي مالا لآخر، وللآخر مال في بلد المعطي فيوفيه إياه فيستفيد أمن الطريق، وهو ما يعرف اليوم بالكمبيالات . الفيروزأبادي، القاموس، ص 193. الزبيدي، تاج، 39/6 . محمد عمارة، قاموس المصطلحات، ص 286. الدوري، تاريخ العراق، ص195.

[4] الصك فهو كلمة فارسية معربة وتعني أمرا خطيا يدفع بواسطته مقدار من المال إلى الشخص المسمى فيه، وقد استخدم الصك أحيانا كوسيلة لدفع الأموال إلى مستحقيها بعد أن يوقع عليه الشخص المخول بذلك إيذانا بصرف المبلغ المدون فيه . ابن منظور، لسان، 2475/28. الفيروزأبادي، القاموس، ص946. الزبيدي، تاج، 243/27. محمد عمارة، نفسه، ص332. الدوري، نفسه، ص168.

[5] البلاذري، أنساب، 422/7. وانظر كذلك: الجهشياري، الوزراء، ص 64 . الدوري، تاريخ العراق، ص 195. صالح أحمد العلي، التنظيمات، ص294. نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق، ص333.

إلى بيت مال المقاطعة الأخرى [1]، وهكذا نجد أن السياسة التجارية للدولة الأموية في حد ذاتها استعملت هذا الأسلوب من التعامل المالي وذلك لتسريع التعاملات، والحفاظ على أموال الشعب والحكومة على السواء .

وتوجد إشارات قليلة إلى استعمال الصك في أوائل الإسلام إذ كانت الأرزاق والرواتب تدفع أحيانا عن طريق الصكوك، فعمر بن الخطاب أول من صك وختم أسفل الصكاك حينما أمر زيد بن ثابت أن يكتب للناس صكاكا من قراطيس ويراعى فيه بعد تحريره ألا يحصل فيه إضافات غير متفق عليها ، وبهذا يكون نظام الصكوك معروفا منذ حقبة صدر الإسلام وما تبعها، وفي العهد الأموي أشار البلاذري أنه كان على سعيد بن العاص ديون تبلغ تسعين ألف دينار مسجلة عند غرمائه بالصكوك، كما أورد أن يزيد بن المهلب اشترى مؤنا وكتب صكا للبائع، كما أن المنح المالية والهبات التي كان يهبها المسئولون الأمويون إلى المقربين منهم وحاشيتهم كانت في بعض الأحيان تتم بالصكوك[2]، وباستطاعة هؤلاء صرف صكوكهم عند الصرافين مقابل خصم درهم في كل دينار، ويبدوا أن مثل هذه الصكوك عندما تعطى إلى شخص ما كانت تثبت في سجل خاص في الدواوين باعتبارها من النفقات التي صرفت من بيت مال المسلمين.

ومن هذا كله نخلص إلى أن عملية استعمال الصكوك تطورت في الدولة العربية الإسلامية بمرور الوقت؛ وازدياد حجم التجارة الداخلية والخارجية، فقد استعملها المسئولون، والتجار، وعامة الناس في أسواق الدولة العربية الإسلامية وأقاليمها، وحلت الصكوك محل التعامل النقدي في كثير من الأحيان، إذ أسهمت في تسهيل عمليات البيع والشراء، ولاسيما في الوقت الذي لا تتوافر فيه الأموال نقدا من جهة ، ولكونها وثائق ائتمان مضمونة لتقرير الديون واستيفائها .

كان من الطبيعي أن تبتدع وتطور الدولة العربية الإسلامية النظم والوسائل العملية التي تكفل تطور الاقتصاد الإسلامي؛ باعتبار الدولة مسئولة عن النشاط التجاري من جهة ورعاية مصلحة المجتمع ككل من جهة أخرى، فالتعاملات التجارية وبيع البضائع كانت بحاجة إلى النقود وسرعة تنقلها خاصة بعد ازدهار التجارة الداخلية والخارجية في الدولة الأموية، لذا كان لابد من وجود الصرافين الذين عرفوا جل صور التعامل المالي التي ظهرت في العصور الحديثة، لكن بصورة بدائية وغير منظمة تنظيما تاما .

---

[1] البلاذري، أنساب، 221/7 . 355/13 . صالح أحمد العلي، التنظيمات، ص 294. نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق، 334-333/5.

[2] البلاذري، نفسه، 50/5، 213. 422/7 ،294 .279/12. وانظر كذلك: الطبري، تاريخ، 524/6.ابن مسكويه، تجارب، 292/2. اليعقوبي، تاريخ، 47/2. ابن عساكر، تاريخ، 148/16.ابن منظور، مختصر، 33/1. الأصفهاني، الأغاني، 32/1. 5/15. الدوري، تاريخ العراق، ص 198. عاطف رحال، تاريخ بلاد الشام، ص 187 . صالح أحمد العلي، التنظيمات، ص 294 . نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق، 332/5.

والصرف هو بيع الثمن بالثمن بشروط خاصة تحددها حالة الأسواق، وقد تولى الصرافون في أسواق الدولة الأموية عملية تبديل النقود من فئة إلى أخرى سواء كانت محلية أو أجنبية ذهبية أم فضية[1].

وقد قامت الدول الأموية في سياسيتها التجارية بالتوسع في أعمال الصيرفة، والتي تعد من العوامل المساعدة على تسهيل حركة التجارة وبالخصوص التجارة الخارجية شرط تجنب الربا.

وكانت فعالية التجارة وازدهارها تؤدي إلى ازدياد تطور أعمال ودور المؤسسات المصرفية، فبعد أن كان الصيارفة يعملون في صرف النقود فقط أصبح دورهم بتطور معاملاتهم القيام بقبول الودائع [2]، كما كانت لهم أساليبهم الخاصة في فرز النقود الكاملة الوزن والعيار [3] والنقاوة عن النقود المغشوشة كلمس القطعة النقدية وتذوق طعمها أو فحصها بمادة كيميائية[4].

كما ذكر البلاذري في نصوصه أخبارا تشير إلى بعض السياسات التي طبقتها الدولة الأموية في مجال الصيرفة، حيث سمحت لكل فئات وطبقات المجتمع بمزاولة هذا النشاط دون تمييز بين فئة على أخرى في أسواق البصرة والكوفة وواسط، حيث عمل بها المسلمون العرب بالإضافة إلى أهل الذمة [5]، تشجيعا من الدولة الأموية لحرية التجارة، فلم توضع أي قيود على المسيحيين واليهود فيما يتعلق بمزاولة هذا النشاط، بل يبدو أن أهل الذمة برعوا فيها وأصبحوا ينالون أرباحا طائلة جراء عملهم هذا، ولعل تعاطيهم لبعض الأساليب المحرمة كالربا دور كبير في ذلك.

والخلاصة أن الصيرفة قامت بدور مهم في الحياة الاقتصادية في العهد الأموي، من تطوير للمعاملات التجارية وتسريعها؛ ونمو التجارة في حد ذاتها.

---

[1] ابن منظور، لسان، 2435/27. الفيروزأبادي، القاموس، ص 827. الزبيدي، تاج، 18/24. نخبة من الباحثين العراقيين،حضارة العراق،5/ 334.

[2] الوديعة هي كل ما يودعه الإنسان عند غيره سواء أموالا نقدية أو قطعا من المجوهرات والمعادن الثمينة . محمد عمارة، القاموس، ص 618.

[3] العيار هو النسبة بين وزن المعدن الموجود في قطعة السكة ووزنها الكلي . محمد عمارة ، نفسه، ص 396.

[4] ابن بحشل، تاريخ واسط، ص 39 . قدامة، الخراج، ص 62. ابن الجوزي، المنتظم، 200/6. الجاحظ، الحيوان، 3/ 434.وانظر نماذج لاستخداماته: البلاذري، أنساب، 244/13 . 29/11 . عاطف رحال، تاريخ بلاد، ص 168 . الدوري، تاريخ العراق، ص 192. صالح أحمد العلي، التنظيمات، ص279.

[5] البلاذري، نفسه، 244/13. وانظر كذلك: الجاحظ، نفسه، 434/3 . المقدسي، أحسن، ص 283 . الدينوري، الأخبار، ص 256. الدوري، تاريخ، ص 194. نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق، 334/5. الخربوطلي علي حسن، تاريخ العراق، ص 363.

وبعد، فقد نشطت التجارة في العهد الأموي لازدهار الزراعة والصناعة، بفضل السياسيات الناجحة التي طبقتها الدولة، فقد استغلت خبرة العرب التجارية الموروثة عن العهد الجاهلي والموروث الحضاري للبلاد المفتوحة، كما استخدم الموقع الجغرافي وتطور الحياة الاجتماعية بعد الفتوحات وما خلفته من تدفق الأموال على العالم الإسلامي ومساهمته في تحسن المستوى المعيشي للناس بل التوجه إلى الترف.

كما سعت الدولة إلى تطوير الطرق التجارية البرية سواء طرق البريد أو الحجيج، والطرق البحرية خاصة النهرية منها في إثبات سيطرتها على التجارة الداخلية والخارجية، واستغلالها في زيادة دخل عن طريق ما تجنيه الدولة من العشور.

كما اعتمدت على سياسة واضحة تتمثل في تنظيم الأسواق عن طريق العامل عن السوق، والذي يمثل العمود الفقري لاقتصاد الدولة الأموية ووجها الاقتصادي، عن طريق حسن اختيار موقع السوق مما يؤدي إلى سهولة تداول السلع فيه والتقسيم الفني للأسواق والتجار، ومراقبة المكاييل والموازين والمقاييس في الدولة الأموية والتشديد عليها، واعتماد أولوية الاستيراد من أقاليم الدولة الأموية فيما بينها مما يؤدي إلى تطور التجارة البينية، ثم التوجه إلى الخارج .

ولعل من أهم السياسا ت سعي الدولة الأموية إلى المحافظة على الأسعار لارتباطها بالمستوى المعيشي للأفراد .

وقامت الدولة الأموية بصك العملة الإسلامية التي راعت تعالي م الدين الإسلامي وظروفه، ولتحقيق الاستقلالية الكاملة والخروج من حالة التبعية النقدية لإثبات السيادة الأموية، خاصة أن الدولة الأموية أضحت ندا للدول الكبرى آنذاك وربما فاقتها في بعض المجالات .

بالإضافة إلى أسلوب تنويع الصادرات، وإن وجدت فقد سعت أن تكون كمالية بالدرجة الأولى، رغبة منها في تحقيق الاكتفاء الذاتي المحلي، ثم الاهتمام بالصيارف ة والجوانب المالية التي من شأنها زيادة فعالية التجارة الخارجية.

الخاتمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

خاتمة:

وبعد، فمن خلال دراسة السياسة الزراعية والتجارية في الدولة الأموية والتي استغرقت الفترة الممتدة بين(41-99هـ/662-717م)، يمكن التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات يمكن حوصلتها فيما يأتي:

أن للحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلا ل الحقبة التي عاشها البلاذري تأثير كبير على فكره وآرائه التي تناقلتها كتبه خاصة مصنفه أنساب الأشراف، فالبلاذري كإنسان يتأثر بالمجتمع الذي نشأ فيه ، بل كان له دور عملي في مجتمعه يتمثل في تقربه من السلطة الحاكمة آنذاك، مما يسر له سبل الاطلاع على مصادر أخباره.

شجعت الدولة الأموية على تنمية الأرض والوسائل الزراعية إيمانا منها بأهميتها لبيت المال ولحياة الأفراد، هذا التشجيع كان من خلال عدم تعطيلها من جهة والانتفا ع بخيراتها من جهة أخرى، متدخلة بذلك في عمليات الإقطاع وإحياء أرض الموات والعمل على تنمية الموارد المائية سواء مياه الأنهار أو مياه السدود والآبار ووضع الحوافز لذلك، تحقيقا منها للمصلحة العامة للمسلمين وفق الأطر الشرعية التي تحفظ للإنسان نفسه ودينه وعرضه وماله، لأنها تعمل على بناء المجتمع الصالح وفق أحكام الشريعة الإسلامية التي تراعي جانب الفرد والمجتمع معا على الرغم من بعض التجاوزات التي عرفتها بعض فترات العهد الأموي .

وقد كان القطاع الخاص العنصر الفعال في اقتصاديات الدولة الأموية في فترة الدراسة، ولاشك أنه أدى بكل عناصره (خلفاء، ولاة، ملاكوا الأراضي، أفراد) دورا فعالا في عمليات تطوير واستثمار الأرض الزراعية خاصة غير الصالحة للزراعة منها (البطائح)، حيث كانت الدولة تحرص على البعد عن استثمارات مباشرة تكون حكومية بالكامل دون إدخال القطاع الخاص.

وقد اعتمدت الدولة الأموية على خطوط التجارة البحرية والنهرية بشكل كبير على حساب التجارة البرية، سواء في تجارتها الداخلية البينية أو في تجارتها الخارجية ، لصعوبة ومشقات الطرق البرية الأكثر خطورة، بالإضافة إلى انتشار دور صناعة السفن في جل أقاليم المشرق، كما أن الموانئ التي تقصدها السفن أو تتوقف عندها قبل أن تتابع إنجازها تعتبر مراكز تجارية هامة ، و بالتالي استفادتها من التجارة العابرة بأراضيها(تجارة الترانزيت).

هذا وقد بلغ تنظيم الأسواق في الدولة الأموية شأنا عظيما على اعتبار الأسواق وجه التجارة الداخلية، من حيث مراقبتها والإشراف عليها (العامل على السوق)، ما جعله مثالا يحتذى به في الوقت الحالي، ولعل معظم أنواع الرقابة التي لم يعرفها الفكر الاقتصادي إلا حديثا، كانت موجودة وإلى حد كبير مطبقة في العصر الأموي، إضافة إلى عنصر الرقابة الذاتية التي تميز بها الإسلام.

وقد ثبت أن لآراء البلاذري قيمتها من حيث إنه حلل العوامل المختلفة التي تؤثر في وجود المعاش الطبيعي، وشروط ممارسة ونجاح التجارة والزراعة، حيث أشار إلى لزوم توفر رأس مال كبير(سيولة نقدية)

الذي كان متوفرا لدى الخلفاء والأسرة الأموية بالخصوص، يمكن بواسطتها تنمية وتغذية التجارة بصفة مستمرة، ووجوب متابعة السوق وتنظيمه.

والسياسة التجارية الإسلامية للدولة الأموية عند فرضها للعشور(الرسوم الجمركية) على المنتجات الأجنبية تميز بين البلدان المسالمة والبلدان الحربية، ولاشك أن التمييز قي التعامل مع البلدان الحربية فيه كسر لشوكتها وإضعاف لمركزها الاقتصادي، ورفع وتعزيز لقوة ومركز الحياة التجارية في أقاليم الدولة الأموية.

هذا ولعبت عملية إصدار نقد إسلامي خاص بالدولة الإسلامية يقوم على نظام المعدنين دور في تطوير الحياة التجارية والاقتصادية بصفة عامة، مع تطور وحرص شديد على جودة العملة، وحصر عملية إصدار النقود بالدولة وحدها، بشكل لم يتوصل إليه الفكر الاقتصادي الوضعي إلا منذ عهد قريب، ونتيجة لذلك ولازدهار التجارة نفسها؛ ظهر تعامل نقدي شبيه تماما بالتعامل المالي في الوقت الحالي(شيكات وكمبيالات).

والمبادلات التجارية (صادرات وواردات) للدولة الأموية كانت أحيانا في صالح الدولة (ميزان تجاري رابح)، كما هو الحال مع الصين وأحيانا في غير صالحها(عجز في الميزان التجاري)، كما هو الحال مع الهند، لكن يمكن القول في جميع الأحوال إنها كانت في صالح الدولة الأموية، إما بطريقة مباشرة بسبب الاستفادة من عائدات هذا التصدير وبما توفره من سلع لتلبية حاجات المجتمع، وإما بطرق غير مباشرة كونها وسيطا تجاريا فعالا بين تجارات مختلف الدول .

ويمكن القول إنه لا يمكن القيام بسياسة تنموية زراعية وتجارية فعالة وناجحة، تنهض بالاقتصاد في أي دولة من الدول وفي أي عصر من العصور في ظل انعدام الاستقرار السياسي والأمني.

أما أهم التوصيات:

– الاستفادة من التاريخ الاقتصادي للدولة الأموية في فترة الدراسة، بإعادة الاعتبار لبعض المحاصيل الزراعية التي اشتهرت بها في الماضي كالقمح والشعير، تحقيقا للأمن الغذائي وخروجا من حالة التبعية الغذائية التي تشهدها جل الدول الإسلامية في الوقت الراهن.

– تقصي كتب التراث والمخطوطات الإسلامية وتحقيقها؛ لتتم الاستفاد ة منها في إبراز الجوانب المتعلقة بالجانب الاقتصادي ومختلف السياسيات التي قامت بها الدولة للنهوض بهذه الجوانب، خاصة كتب الأنساب والفقه .

– دعوة دارسي التنمية و هيئات التخطيط في البلدان العربية إلى تطبيق السياسيات الاقتصادية الموروثة عن الإسلام في القرون الأولى، لأن من شأنه إخراج البلاد من التخلف التي تشهده اليوم .

– عمل سلسلة من الأبحاث على هذا النحو، من حيث أخذها لفترة زمنية تمثل وحدة سياسية واحدة، ودراسة وتحليل السياسات الاقتصادية (الزراعية والصناعية والتجارية والمالية) ابتداء من عهد النبوة مرورا بمختلف أطوار التاريخ الإسلامي .

– كما يمكن إدراج مادة أو عدة دروس ومحاضرات في مختلف مراحل التعليم، لإعداد جيل يتعامل بايجابية مع ماضي أسلافه؛ ويكون على الطريق الذي رسمه الأجداد في القرون الأولى، لنجذر فيهم حب الوطن والدين والاعتزاز به .

– طبع كتيبات تاريخية وبأكثر اللغات انتشارا في العالم في نشرات دورية بأسعار رمزية؛ هدفها تمكين المسلمين في بقاع الأرض من الاطلاع على تاريخ المسلمين الاقتصادي .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملاحق

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملحق رقم (01)

الأمن ودوره في تنشيط الحياة التجارية الداخلية

كتب زياد كتابا قرئ عل أهل المصر نسخته: أما بعد فالحمد لله على إفضاله وإحسانه، وإياه أسأل المزيد من نعمائه، واليه أرغب في زيادتنا شكرا كما زادنا إحسانا، ثم إن الجهالة الجهلاء والضلالة العمياء والغي المورد أهله النار ما يأتيه سفهاؤكم ويحتمل عليه حلماؤكم، من الأمور العظام التي ينبت عليها الصغير ولاينخاش لها الكبير، كأن لم تسمعوا بنبي الله، ولم تقرؤوا كتاب الله، ولم تعرفوا ما أعد الله من الثواب الكريم لأهل طاعته، والعذاب الأليم لأهل معصيته، في الدار التي لا تزول شدتها ورخاؤها ، أترضون كمن تكون طرفت عينه الدنيا وسدت مسامعه الشهوات، فاختار الفانية على الباقية، قد أحدثتم هذه المواخير وسلبتهم الضعيف في النهار المبصر والليل المظلم، أما منكم نهاة تمنع الغواة من الغارة في النهار والسرق في الليل، تعتذرون بغير عذر، وتسحبون ذيولكم على الغدر، كل امرئ منكم يذب عن سفيهه، صنيع من لا يخاف عاقبة ولا يرجوا معادا، فلم يزل بسفهائكم ما ترون من قيام حلمائكم دونكم، وذبهم عنكم، وسترهم عليكم، حتى انتهكوا حرمة الإسلام، وكنسوا في مكاني الريب، حرم علي الطعام والشراب حتى أسويها هدما وإحراقا، وتقطيعا ببطون السياط ظهور الغاوين، وإني أقسم بالله لآخذن الولي بالولي، والمقيم بالظاعن، والمقبل بالمدبر، والصحيح في نفسه بالسقيم النطف، حتى يلقى الرجل منكم أخاه فيقول، أنج سعد فقد هلك سعيد، أو لتستقيمن قناتكم، إن كذبة المنبر مشهورة، فإذا تعلقتم علي بكذبة في وعد أو وعيد حلت لكم معصيتي، من ذهب له منكم شيء فأنا له ضامن، وإياي ودلج الليل، فاني لا أوتي بمدلج إلا سفكت دمه، وقد أجلتكم في ذلك قدر ما يأتي الخبر الكوفة ثم يرجع إليكم .

المصدر : البلاذري، أنساب الأشراف، 215/5– 216.. الحاجظ، البيان والتبيين،61/2–65. ابن عبد ربه، العقد الفريد،199/4–201 .

الملحق رقم (02)

اهتمام الخلفاء بالأرض الزراعية

قال الواقدي : حدثني أصحابنا عن ابن جعدبة وغيره قالوا: كان لعبد الرحمان بن زيد بن الخطاب أرض إلى جانب أرض لمعاوية، وكان وكيل معاوية بالمدينة النضير مولاه، فعمد إلى أرض عبد الرحمان فضمها إلى أرض معاوية وقال: هذه لأمير المؤمنين، فقال عبد الرحمان: عندي البينة أن أبا بكر بن أبي قحافة قطعها لي مقتل أبي باليمامة، فقال النضير: هذه قطيعة أمير المؤمنين، فخاصمه إلى مروان بن الحكم فقال: اصطلحا وكره أن يجزم القضاء على معاوية، فأتى عبد الرحمان بن زيد الشام، فلما صار إلى باب معاوية ألفاه جالسا بالخضراء بدمشق، فقال لأبي يوسف: استأذن لي على أمير المؤمنين، فاعتل عليه، فرفع صوته فقال: مالي بد من الوصول إليه، فإنا إلى أن توصل أرحامنا وتثمر لنا أموالنا أحوج منا إلى أن يؤخذ منا ما في أيدينا، فسمعه معاوية فقال: أدخله، فدخل فسلم وقال: إن وكيلك بالمدينة تعدى علي وعمد إلى ما قطع لي خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأجازه لي عمر فألجأه إلى أرضك، وزعم أن عنده كتابا من عثمان بأنه قطعه لك، وكيف يقطع عثمان حقا هو لي؟ فقال معاوية: تركت أرضك لم تعمرها حتى عملتها فلما غرست فيها خمسة آلاف ودية قلت: قطيعة أبي بكر، وقد روي عن عمر أنه بلغه أن قوما يتحجرون الأرض ثم يدعونها عطلا فيجيء آخرون فيزرعونها أنها لمن زرعها، فقال: والله ما قلت الحق يا معاوية فأنصفني، فقال علي بالقاضي، وهو فضالة بن عبيد الأنصاري ثم الزرقي، فلم يأته وقال: في بيته يؤتى الحكم، فصار معاوية وعبد الرحمان إليه، فألقيت لهما وسادة وقيل اجلسا عليها، فتكلم عبد الرحمان بقوله الأول، وتكلم معاوية بقوله الأول، فرأى فضالة أن القول قول عبد الرحمان والحق معه فقضى به، فقال معاوية: نقبل ما قلت، أرأيت ما غرست فيها؟ قال: يُقوّم ذلك لك، فإن شاء عبد الرحمان دفع إليك قيمة غراسك، وإن شاء ضمنك قيمة الأرض، فقال عبد الرحمان: قد أنصفت، فقال فضالة : يا أمير المؤمنين أو بمثل زيد بن الخطاب وعمر يفعل هذا بعقبهما؟! فقال معاوية: فالغراس له، وما مد إليه يده من أرضي فهو له صلة لرحمه، وكتب له بذلك إلى وكيله وقضى دينه وألحقه في شرف العطاء وقال : أنت مستحق لذلك يا بن أخي الفاروق والشهيد..."

المصدر: البلاذري، أنساب الأشراف، 5/139-140.

الملحق رقم (03)

صورة لبئر في منطقة الحجاز تعمل بالسانية

المصدر: http://www.dorarr.ws/forum/showthread.php?t=57524 تاريخ التصفح : 2014/08/12

الملحق رقم (04)

سد معاوية بن أبي سفيان

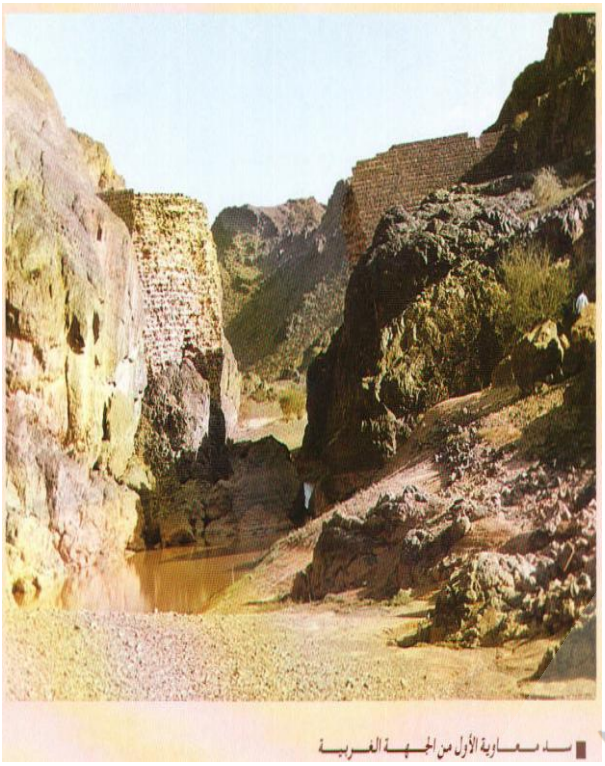

سد معاوية الأول من الجهة الغربية

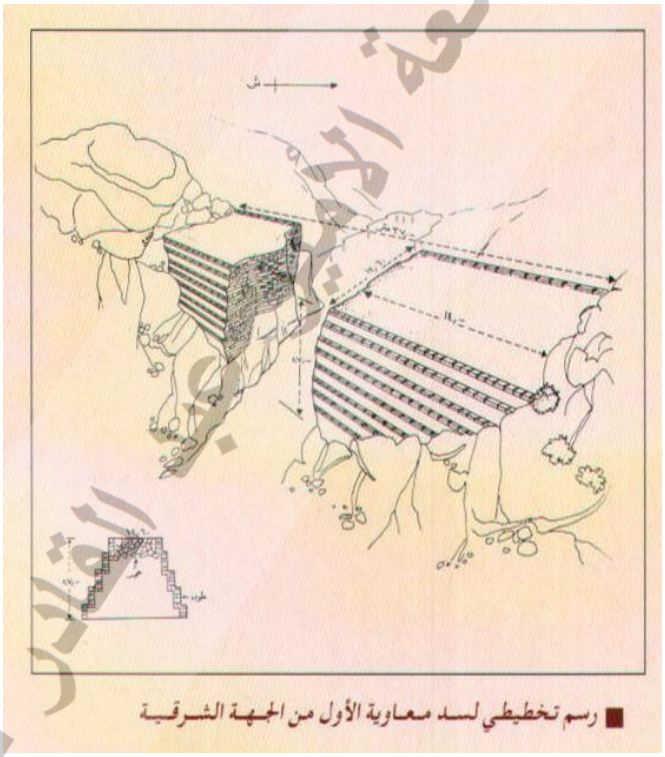

رسم تخطيطي لسد معاوية الأول من الجهة الشرقية

قراءة النقش :

سنعطي قراءة كاملة للنقش، مع توضيح طول كل سطر على النحو التالي :

١- بسم الله الرحمن الرحيم (٤٣ سم)
٢- هذا السد لعبد الله (٤٠ سم)
٣- معويه[١] أمير المؤمنين (٤٣سم)
٤- اللهم برك[٢] له فيه رب (٤٤ سم)
٥- السموت[٣] والأرض (٣٨ سم)
٦- بنه[٤] أبو رداد مولى (٣٧)
٧- عبد الله بن عباس بحو (٤٠ سم)
٨- ل الله و قوته (٢٧ سم)
٩- وقام عليه كثير بن ا (٣٦ سم)
١٠- لصلت وأبو موسى (٣٥ سم)

النقش التأسيسي لسد معاوية بن أبي سفيان

المصدر: عبد القدوس الأنصاري، آثار المدينة المنورة، ص 46،36.

الملحق رقم (05)

صورة لميل من أميال الطريق في الدولة الأموية

١ ـ الطريق

٢ ـ عبدالله عبدالملك

٣ ـ امير المؤمنين رحمت الله

٤ ـ عليه من ايليا الى هذا

٥ ـ الميل ثمنية اميال

صورة الصوة (النصب) الأموية الثالثة(متحف اللوفر

صورة لميل من أميال الطريق عثر عليه على مسافة أربعة كيلومترات جنوب زبالة

المصدر:طلال جميل عبد العاطي رفاعي، نظام البريد في الدولة العباسية حتى منتصف القرن الخامس الهجري، ج3،ص1441،1436.

الملحق رقم (06)

صور لبعض نقود الدولة الأموية

الدرهم الاسلامي المضروب في عهد عبد الملك
بن مروان (65-86هـ)

المركز:لا اله الا الله وحده
لاشريك له
دائرته:بسم الله ضرب هذا الدرهم
بدمشق سنة ثلث وثمنين

المركز:الله أحد الله الصمد لم يلد
ولم يولد ولم يكن له كفؤا أحد
دائرته:محمد رسول الله أرسله
بالهدي ودين الحق ليظهره على
الدين كله ولو كره المشركون

الدرهم الاسلامي المضروب في أيام
الوليد بن عبدالملك 86-96هـ

المركز:لإله الا الله وحده لاشريك له
دائرته:بسم الله ضرب هذا الدرهم
بواسط سنة أربع وتسعين

المركز:الله أحد الله الصمد لم يلد ولم
يولد ولم يكن له كفؤا أحد
دائرته:محمد رسول الله ارسله بالهدي ودين
الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون

الدرهم الاسلامي المضروب في أيام
سليمان بن عبد الملك 96-99هـ

المركز:لإله الا الله وحده لاشريك له
دائرته:بسم الله ضرب هذا الدرهم
بواسط سنة تسع وتسعين

المركز:الله أحد الله الصمد لم يلد ولم
يولد ولم يكن له كفؤا أحد
دائرته:محمد رسول الله ارسله بالهدى ودين
الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون

المصدر: موسى الحسيني المازندراني، تاريخ النقود الإسلامية، ص **199،198،197**.

الملحق رقم (07)

خريطة توضح أهم الطرق التجارية الرئيسية في الدولة الأموية من خلال أنساب الأشراف

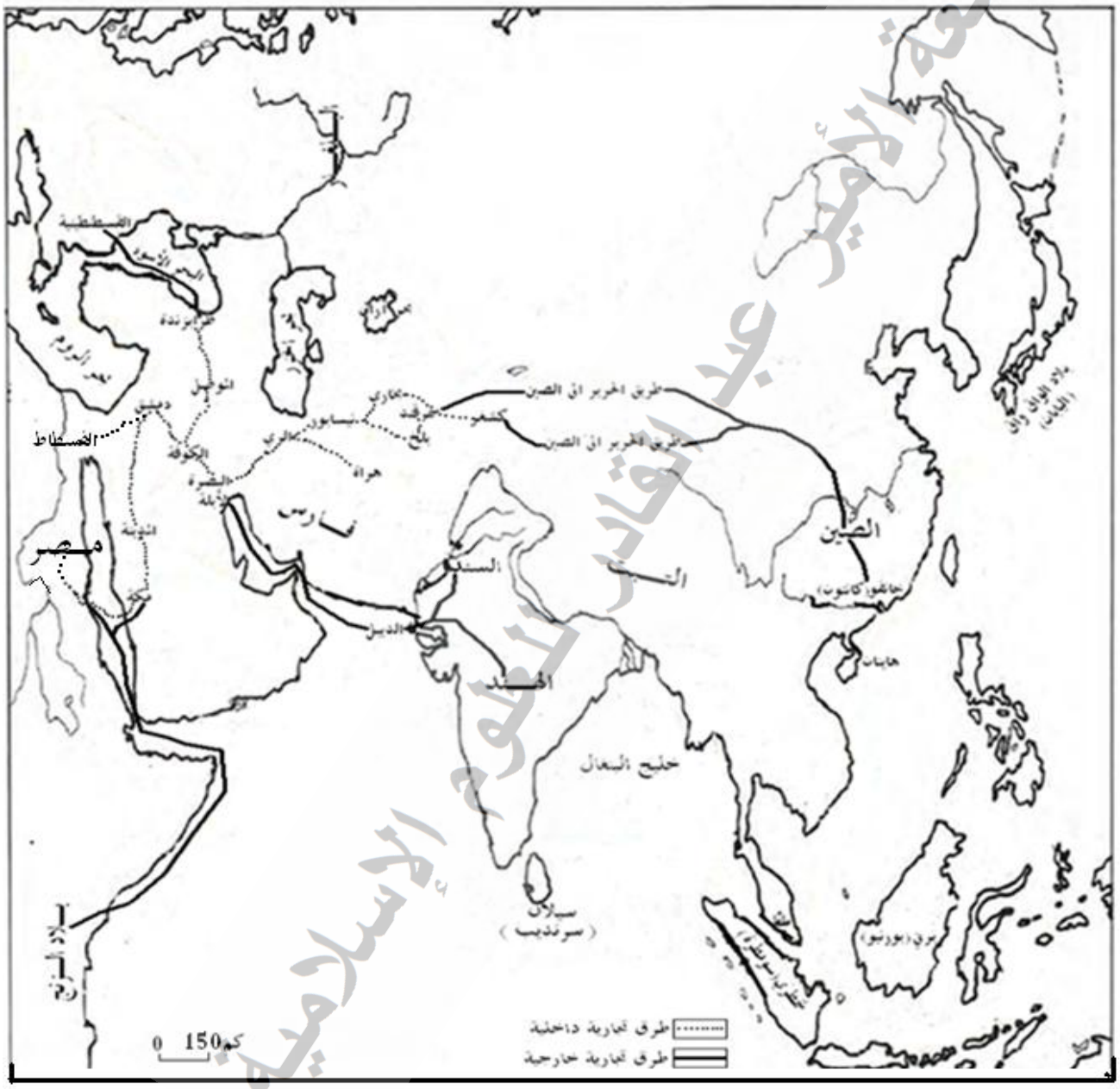

المصدر: حسين مؤنس، أطلس تاريخ الإسلام، ص387 + معالجة الطال

قائمة المصادر والمراجع

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

القرآن الكريم.

أولا:المصادر.

كتب الأنساب:

1- البلاذري: أحمد بن يحيى (ت 279هـ/892م)، أنساب الأشراف، تح سهيل زكار، رياض زركلي، (ط1، دار الفكر، بيروت، 1996).

2- ابن حزم: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد (ت456هـ/1064م)، جمهرة أنسا ب العرب، (ط5، دار المعارف، القاهرة، 1982).

3- مصعب الزبيري: مصعب بن عبد الله (ت 236هـ/851م)، نسب قريش،عني بنشره لأول مرة وتصحيحه والتعليق عليه ليفي بروفنسال، (ط3، دار المعارف، القاهرة،دت).

كتب الحديث:

4- الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة(ت 279هـ/892م)، سنن الترمذي، تح إبراهيم عطوة عوض،(ط1، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر،1962).

5- أبو داود:سليمان بن الأسعث السجستاني الأزدي(ت275هـ/888م)،سنن أبي داود، تح محمد محيى الدين عبد الحميد(المكتبة العصرية، صيدا بيروت،دت).

6- مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج (ت 261هـ/874م)، صحيح مسلم، تح أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، (ط1، دار طيبة، الرياض، 2006).

كتب الفقه والأحكام السلطانية:

7- ابن رجب الحنبلي:أبي الفرج عبد الرحمان بن أحمد الحنبلي(ت 795هـ/1393م)، الاستخراج لأحكام الخراج، (ط1،دار الكتب العلمية، بيروت، 1985).

8- ابن رفعة:أبي العباس نجم الدين بن الرفعةالأنصاري(ت 710هـ/1310م)، الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان، (دار الفكر، دمشق، 1980).

9- ابن زنجويه:حميد بن مخلد الأزدي (ت 251هـ/865م)، الأموال، تح شاكر ذيب فياض، (ط 1، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1986).

10- أبوعبيد: القاسم بن سلام (ت 224هـ/838م)،كتاب الأموال، تح أبو أنس سيد بن رجب، قدم له وعلق عليه أبو إسحاق الحويني (ط1، دار الهدي النبوي، مصر، دار الفضيلة السعودية، 2007).

11- الفراء: أبي يعلى محمد بن الحسين (ت 458هـ/1066م)، الأحكام السلطانية، تح محمد حامد الفقي، (دار الكتب العلمية، بيروت،2000).

12- قدامة بن جعفر:أبو الفرج البغدادي(ت 337هـ/948م)، الخراج وصناعة الكتابة، شرح وتحقيق محمد حسين الزبيدي، (دار الرشيد، العراق، 1981).

13- ابن قدامة:موفق الدين أبي محمد عبدالله الحنبلي(ت 620هـ/1223م)المغني،تح عبد الله بن عبد المحسن التركي، عبد الفتاح محمد الحلو(ط3،دار عالم الكتب، الرياض،1997).

14- الماوردي: أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب (ت450هـ/1058م)، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تح. أحمد مبارك البغدادي(ط1،دار ابن قتيبة، الكويت،1989).

15- يحي بن آدم:القرشي(ت203هـ/818م)،كتاب الخراج، تح حسين مؤنس (ط1، دارالشروق،القاهرة، 1987).

16- أبو يوسف: يعقوب بن إبراهيم (ت182هـ/798م) ، الخراج،(دار المعرفة،بيروت،1979).

كتب التاريخ:

17- ابن الأثير: عز الدين أبي الحسن علي بن محمد بن محمد (ت630هـ/1233م)، الكامل في التاريخ، راجعه وصححه، محمد يوسف الدقاق،(ط1، دار الكتب العلمية ،بيروت، 1987).

18- الأزدي: أبي زكريا يزيد بن محمد بن إياس (ت334هـ/945م)، تاريخ الموصل، تح علي حبيبة، (دط، دد، القاهرة، 1968).

19-الأقفهسي: شهاب الدين بن العماد(ت 808هـ/1406م)،كتاب أخبار النيل، تح لبيبة إبراهيم مصطفى،نعمات عباس محمد(دار الكتب والوثائق، القاهرة،2006).

20- البلاذري: أحمد بن يحي (ت 279هـ/892م)،فتوح البلدان،تح عبد الله أنيس الطباع، عمر أنيس الطباع،(مؤسسة المعارف،بيروت،1987).

21-ابن بحشل: أسهل بن سهل الرزاز(ت 292هـ/805م)، تاريخ واسط، تح كوركيس عواد،(ط 1، عالم الكتب، بيروت، 1986).

22- البيهقي: محمد بن الحسين (ت470هـ/1077م)، المحاسن والمساوئ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم(دار المعارف، القاهرة، دت).

23- ابن تغري بردي: جمال الدين أبي المحاسن يوسف(ت 874هـ/1469م)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، (ط1،مطبعة دار الكتب المصرية ،القاهرة، 1932).

24- الثعالبي: أبو منصور عبد الملك بن محمد (ت 429هـ/1039م)، ثمار القلوب، تح محمد أبو الفضل إبراهيم،(ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 2003).

25-الجاحظ: عمرو بن بحر (ت 255هـ /868م)،التبصر بالتجارة، تح حسن حسني عبد الوهاب(ط 2، المطبعة الرحمانية، مصر، 1935).

26- ابن الجوزي: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت 597هـ/1201م)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا مصطفى عبد القادر عطا، (ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1992).

27- الخطيب البغدادي: أبو بكر احمد بن علي (ت 463هـ/1070م)، تاريخ بغداد، تح بشار عواد معروف، (ط 1، دار الغرب الإسلامي، 2001).

28- ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد (ت 808هـ/1406م)، المقدمة، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهرس خليل شحادة، مراجعة سهيل زكار، (دار الفكر ، بيروت ، 2001).

29- خليفة بن خياط : أبو عمرو خليفة (ت240هـ/ 854م)، تاريخ خليفة بن خياط، تح أكرم ضياء العمري، (ط2، دار طيبة، الرياض، 1985).

30- الخوارزمي: محمد بن أحمد بن يوسف(ت387هـ/1000م)، مفاتيح العلوم تح إبراهيم الأبياري، (ط2، دار الكتاب العربي، بيروت،1989).

31- الدينوري: أحمد بن داود (ت 282هـ/895م)، الأخبار الطوال، تح عبد المنعم عامر مراجعة جمال الدين الشيال،(وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دت).

32- الزبير بن بكار:أبو عبد الله(ت256هـ/869م)، الأخبار الموفقيات، تح سامي مكي العاني، (ط2، عالم الكتب، بيروت، 1996).

33- السخاوي: شمس الدين بن عبد الرحمان(ت 902هـ/1496م)، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ، فرانز روزنتال، تر صالح أحمد العلي،(ط1، مؤسسة الرسالة، 1986).

34- السمهودي:نور الدين علي بن أحمد (ت 911هـ/1505م)، وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى(ط 4، دار الكتب العلمية، بيروت، 1984).

35- ابن سيد الناس:أبي الفتح محمد بن محمد اليعمري(ت 734هـ/1334م)، عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، تح محمد العيد الخطراوي، محيى الدين مستو (دط،مكتبة دار التراث،المدينة المنورة، دار ابن كثير بيروت دمشق،دت).

36- السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ /1505م)، تاريخ الخلفاء،(ط1، دار ابن حزم، بيروت، 2003).

37- ابن شبة: أبو زيد عمر (ت262هـ/875م)، تاريخ المدينة،تح فهيم محمد شلتوت، (دط، 1979).

38- ابن طباطبا: محمد بن علي المعروف بابن الطقطقا (ت709هـ/1309م)، الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية،(دار صادر ، بيروت،دت).

39- الطبري: أبي جعفر محمد بن جرير (ت 310هـ/923م)، تاريخ الرسل والملوك،تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، (ط2، دار المعارف ، مصر، 1967).

40- ابن العديم: أبو الفرج محمد بن أبي أيوب يعقوب (ت660هـ/1262م)، بغية الطلب في تاريخ حلب، تح سهيل زكار، (دار الفكر، بيروت، دت).

41- ابن عساكر :أبي القاسم علي بن الحسن (ت 571هـ/1176م)، تاريخ مدينة دمشق، دراسة وتحقيق، محب الدين بن سعيد عمر بن غرامة العمري، (دار الفكر، بيروت، 1995).

42- ابن قتيبة:أبو عبد الله بن مسلم (ت 276هـ/889م)، الإمامة والسياسية،تح علي شيري، (ط 1،دار الأضواء، بيروت، 1990).

43- ابن كثير :عماد الدين أبو الفداء إسماعيل(ت774هـ/1373م)، البداية والنهاية، تح أبي الفداء عبد الله القاضي، (ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987).

44- الكندي: أبو عمر محمد بن يوسف (ت بعد 355هـ/966م)، الولاة والقضاة، تح رفن كست(مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت،1908).

45- المسعودي : علي بن الحسين بن علي (ت 346هـ/958م)، مروج الذهب ومعادن الجوهر، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، (ط5، دار الفكر ، بيروت، 1973).

46- التنبيه والإشراف، (مطبعة بريل، ليدن، 1893).

47- ابن مسكويه:أبي علي أحمد بن محمد بن يعقوب(ت 421هـ/1031م)، تجارب الأمم وتعاقب الهمم،(ط1، دار الكتب العلمية، بيروت،2003).

48- المطهر بن طاهر(ت)، كتاب البدء والتاريخ،(مكتبة الثقافة الدينية، مصر،دت).

49- المقريزي: تقي الدين احمد بن علي (ت845هـ /1441م)، إغاثة الأمة بكشف الغمة، تح كرم حلمي فرحات، (ط1،عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية،2007).

50- إمتاع الأسماع، تح محمود محمد شاكر (ط2،طبع على نفقة الشؤون الدينية بدولة قطر،1941).

51- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية، تح محمد زينهم، مديحة الشرقاوي(ط1،مكتبة مدبولي، القاهرة).

52- ابن منظور: محمد بن أبي مكرم (ت 711هـ/1311م)، مختصر تاريخ دمشق، (ط 1،تح رياض عبد الحميد مراد مراجعة روحية النحاس، دار الفكر، دمشق، 1984).

53- أبو هلال العسكري: الحسن بن عبد الله(ت 295هـ/808م)، الأوائل، تح محمد السيد الوكيل،(ط1،دار البشير للثقافة والعلوم الإسلامية، مصر، 1987).

54- اليعقوبي: أحمد بن أبي يعقوب (ت284هـ/897م)، تاريخ اليعقوبي،(ط1،شركة الأعلمي للمطبوعات، بيروت،2010).

كتب الأدب:

55- الأصفهاني: علي بن الحسين (ت356هـ/969م)، الأغاني،(دار الكتب المصرية، القاهرة، 1936).

56- الجاحظ:(ت255هـ /868م)، الحيوان، (ط 2، تح عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1965).

57- البيان والتبيين،تح عبد السلام هارون،(ط7، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998).
58- الجهشياري: أبو عبيد الله محمد بن عبدوس(ت 331هـ/943م)، كتاب الوزراء والكتاب، قدم له حسن الزين، (دار الفكر الحديث، بيروت، 1988).
59- الزمخشري:أبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد(ت 538هـ/1144م)، أساس البلاغة، تح محمد باسيل عيون السود، (ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998).
60- الصولي: أبي بكر محمد بن يحيى(ت 335هـ/946م)، أدب الكاتب، تح محمد بهجت الأثري (المكتبة العربية، بغداد، دت).
61- ابن عبد ربه : أحمد بن محمد (ت328هـ /940م)، العقد الفريد ،تح عبد المجيد الترحيني،(ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983).
62- القلقشندي:أحمد بن عبد الله (ت821هـ/1418م) .، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، (دار الكتب المصرية، القاهرة، 1922).

كتب التراجم والطبقات:

63- ابن حجر: احمد بن علي (ت 852هـ/1448م)، لسان الميزان، اعتنى به عبد الفتاح أبوغدة، اعتنى بإخراجه وطباعته سلمان عبد الفتاح أبو غدة، (مكتبة المطبوعات الإسلامية، دت).
64- ابن خلكان : شمس الدين احمد بن محمد (ت681هـ/1281م)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح إحسان عباس (دار صادر،بيروت،1977).
65- الذهبي: محمد بن احمد (ت 748هـ/1348م)، سير أعلام النبلاء، تح إحسان عباس، (دار صادر، بيروت، دت).
66- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تح عبد السلام تدمري(ط 1،دار الكتاب العربي،بيروت، 1990).
67- ميزان الاعتدال في نقد الرجال،تح علي محمد البجاوي(دار المعرفة، بيروت،دت).
68- ابن سعد: محمد بن سعد بن منيع البصري (ت230هـ /845م)، كتاب الطبقات الكبير، تح علي محمد عمر، (ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2001).
69- ابن العماد عبد الحي بن محمد (ت 1089هـ/1687م)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب(ط 1، دار ابن كثير، بيروت دمشق،1986).
70- الكتبي: صلاح الدين محمد بن شاكر (ت764هـ / 1363م)،فوات الوفيات والذيل عليها ، تح إحسان عباس ،(ط1، دار صادر ، بيروت، 1973).

كتب الجغرافيا والرحلات:

72- ابن حوقل:أبو القاسم النصيبي(ت 367هـ/980م)، صورة الأرض، (دار مكتبة الحياة، بيروت، 1992).

73- ابن خرداذبة: أبي القاسم عبيد الله بن عبد الله(ت 300هـ/913م)، المسالك والممالك ويليه نبذة من كتاب الخراج، (مطبعة بريل، ليدن، 1889).

74- ابن رستة: أحمد بن عمر (ت حوالي 310هـ/922م)، الأعلاق النفيسة ويليه كتاب البلدان لليعقوبي، (مطبعة بريا، مدينة ليدن، 1893).

75- أبو الفداء: عماد الدين إسماعيل بن محمد بن عمر(ت 732هـ/1331م)، تقويم البلدان، (دار صادر، بيروت، دت).

76- المقدسي: شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد البشاري(ت 380هـ/993م)، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم،(دار صادر، بيروت، دت).

77- الهمذاني: لسان اليمن الحسن بن احمد بن يعقوب(ت334هـ/945م)، صفة جزيرة العرب ،تح محمد بن علي الأكوع الحوالي،(ط1،مكتبة الإرشاد،صنعاء،1990).

78- ياقوت الحموي: شهاب الدين أبي عبد الله (ت626هـ/1229م)، معجم البلدان،(دار صادر، بيروت، 1977).

كتب المعاجم والقواميس:

79- الزبيدي:محمد مرتضى الحسيني(ت 1205هـ/1790م)، تاج العروس من جواهر القاموس، تح عبد الصبور شاهين، (ط1، الكويت، 2001).

80- الفيروزأبادي: محمد بن يعقوب (ت 816هـ/1414م)، القاموس المحيط، تح محمد نعيم عرقسوسي (ط8، مؤسسة الرسالة،بيروت، 2005).

81- ابن منظور: محمد بن أبي مكرم (ت711هـ/1311م)، لسان العرب، (دار صادر ،بيروت، دت).

82- ابن النديم: أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب اسحق (ت حوالي 378هـ/988م)، الفهرست،تح رضا تجدد،(دط،طهران، مطبعة دانشكله ،1971).

83- ياقوت الحموي: شهاب الدين أبي عبد الله (ت626هـ/1229م) معجم الأدباء، تح فريد عبد العزيز الجندي، (ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990).

ثانيا:المراجع .

المراجع العربية:

1- إبراهيم بيضون، مسائل المنهج في الكتابة التاريخية العربية(ط1، دار المؤرخ العربي، بيروت، 1995).

2- أحمد إبراهيم الشريف، مكة والمدينة في الجاهلية وعهد الرسول، (دار الفكر العربي،دت).

3- أحمد أمين، ضحى الإسلام، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2003).

4- أحمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي،(دار الجيل، 1981).
5- أحمد علبي، ثورة الزنج وقائدها محمد بن علي،(دار الفارابي، بيروت، 1991).
6- أحمد معمور العسيري، موجز التاريخ الإسلامي(ط1، دد، المملكة العربية السعودية، 1996).
7- بشار عواد معروف، الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام،(ط 1،مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة، 1976).
8- البهي الخولي، الثروة في الإسلام، (ط4،دار القلم، الكويت،1981).
9- جريبة بن أحمد بن سنان الحارثي، الفقه الاقتصادي لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب، (ط 1، دار الأندلس الخضراء، جدة، 2003).
10- جميل نخلة المدور، تاريخ العراق في عصر العباسيين، (ط1،دار الآفاق الجديدة،القاهرة، 2003).
11- جورجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، (منشورات دار مكتبة الحياة بيروت ،دت).
12- تاريخ آداب اللغة العربية،(دار الهلال،دم،دت).
13- حاجي خليفة: مصطفى بن عبد الله(ت 1067هـ/1656م)، كشف الظنون عن الأسامي في كتب الفنون(ط1،دار الفكر،بيروت،1982).
14- حسان علي حلاق، تعريب النقود والدواوين في العصر الأموي،(ط1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1987).
15- حسن أحمد محمود أحمد إبراهيم الشريف، العالم الإسلامي في العصر العباسي، (ط 5،دار الفكر العربي، دت).
16- حسين الحاج حسن، حضارة العرب في صدر الإسلام،(ط 1،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،1992).
17- حسين عطوان، الجغرافيا التاريخية لبلاد الشام في العصر الأموي،(ط1،دار الجيل،بيروت،1987).
18- حضارة العراق، تأليف نخبة من الباحثين العراقيين، (دارالجيل، بيروت،دت).
19- الخربوطلي علي حسن، تاريخ العراق في ظل الحكم الأموي، (دار المعارف، القاهرة، 1959)
20- راشد البراوي، في الاقتصاد الإسلامي، (ط1، دار الحرية، القاهرة،1986).
21- رفيق العظم، أشهر مشاهير الإسلام في السياسة والحرب (ط2 ، دار الفكر العربي ،1972 –1973).
22- سامعي إسماعيل، علم التاريخ عند العرب والمسلمين دراسة في المنهاج والمصادر،(المطبوعات البيداغوجية لكلية الآداب والحضارة الإسلامية، قسنطينة الجزائر، 2014/2013).
23- سعيد الأفغاني، أسواق العرب في الجاهلية والإسلام(ط2،دار الفكر،دمشق،1960).
24- سعيد عبد الفتاح عاشور، بحوث في تاريخ الإسلام وحضارته، (ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1987).
25- سعيد الديوجي، بيت الحكمة، (ط2، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر،1972).

26- سفيان أبو رقعة، النسب ومدى تأثير المستجدات العلمية في إثباته، (ط1،كنوز أشبيليا،1428هـ).
27- السيد أدي شير، كتاب الألفاظ الفارسية المعربة،(ط2، دار العرب للبستاني،القاهرة، 1999).
28- شاكر مصطفى، التاريخ العربي والمؤرخون،(ط3،دار العلم للملايين،بيروت،1983).
29- شحادة الناظور، تجديد الدولة الأموية في عهد عبد الملك، (ط1، دار الكندي للنشر والتوزيع، إربد، 1996).
30- شوقي ضيف، تاريخ الأدب العربي العصر العباسي الثاني، (ط12،دار المعارف، القاهرة ، دت).
31- صالح أحمد العلي،التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري(ط 2،دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1967).
32- الحجاز في صدر الإسلام ، (ط1،مؤسسة الرسالة،بيروت،1990).
33- صالح محمد الروايضية، زياد بن أبيه ودوره في الحياة العامة في صدر الاسلام، (ط1، دد،1994).
34- صفاء حافظ عبد الفتاح، البلاذري ومنهجه في كتاب فتوح البلدان ،(دط،1991).
35- ضيف الله يحيى الزهراني، النفقات وإدارتها في الدولة العباسية(ط 1،مكتبة الطالب الجامعي، مكة، 1986).
36- طالب محمود عوض، التجارة الدولية نظريات وسياسيات (ط1،دار النهضة العربية،بيروت،1995).
37- عاطف رحال، تاريخ بلاد الشام الاقتصادي في العصر الأموي(ط1، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 2000).
38- عبد الرحمان صادق الشريف، جغرافية المملكة العربية السعودية، (دار المريخ، الرياض،1977).
39- عبد الرحمان محمد العبد الغني، الحدود البيزنطية الإسلامية وتنظيماتها الثغرية، الحولية 11، حوليات كلية الآداب، الكويت، 1990.
40- عبد السلام داود العبادي، الملكية في الشريعة الإسلامية،(ط1، مؤسسة الرسالة، دار البشير، بيروت، 2000).
41- عبد العزيز الدوري، دراسات في العصور العباسية المتأخرة، (ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2007).
42- نشأة علم التاريخ عند العرب،(مركز زايد للتراث والتاريخ، 2000).
43- أوراق في التاريخ والحضارة،(ط1،دار الغرب الإسلامي، بيروت،2007).
44- مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي،(دار الطليعة، بيروت، 1969).
45- تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري،(ط 3،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995).
46- عبد العزيز الأنصاري، آثار المدينة المنورة، (ط3، المكتبة السلفية، المدينة المنورة،1973).

47- أبو العلا محمود طه، جغرافية شبه جزيرة العرب(ط3، مؤسسة سجل العرب ، القاهرة،1975).
48- عبد الله عبد العزيز بن إدريس،مجتمع المدينة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم(ط1، مطابع جامعة الملك سعود، السعودية، 1982).
49- عبد الواحد ذنون طه، العراق في عهد الحجاج بن يوسف الثقفي،(ط 2، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2005).
50- عدنان محمد ملحم، المؤرخون العرب والفتنة، (ط2، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2001).
51- علي الخفيف، الملكية في الشريعة الإسلامية مع المقارنة بالشرائع الوضعية (دار الفكر العربي، بيروت، 1996).
52- علي محمد الصلابي، الدولة الأموية(ط2،دار المعرفة، بيروت،2008).
53- عماد الدين خليل، في التاريخ الإسلامي فصول في المنهج والتحليل،(ط 1، المكتب الإسلامي، دمشق بيروت، 1981).
54- غيثان بن علي بن جريس، بحوث في التاريخ والحضارة الإسلامية، (دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993).
55- فالح حسين، الحياة الزراعية في بلاد الشام في العصر الأموي،(عمان،دد، 1978).
56- فيصل السامر، ثورة الزنج، (دار القارئ، بغداد، 1954).
57- كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، تر عبد الحميد النجار،(ط4،دار المعارف، القاهرة، دت).
58- لقبال موسى، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي(ط 1،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر، 1971).
59- محسن خليل، في الفكر الاقتصادي العربي، (دار الرشيد، الجمهورية العراقية، 1982).
60- محمد البلتاجي، الملكية الفردية في النظام الاقتصادي الإسلامي، (ط1، دار السلام، القاهرة،2007).
61- محمد جمال الدين سرور، تاريخ الحضارة الإسلامية في الشرق، (دار الفكر العربي، القاهرة،1973).
62- محمد خميس الزوكة، الجغرافيا الزراعية، (ط3،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000).
63- محمد سهيل طقوس، التاريخ الإسلامي الوجيز(ط5، دار النفائس، بيروت،2011).
64- محمد صبحي بن حسن الحلاق، الإيضاحات العصرية للمقاييس والمكاييل والأوزان والنقود الشرعية، (ط1، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، اليمن، 2007).
65- محمد ضياء الدين الريس، الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، (ط 4، دار الأنصار، القاهرة، 1977)
66- محمد ضيف الله بطاينة، في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، (دط، دار الفرقان، عمان الأردن، 1987).

67- محمد عمارة، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، (ط 1، دار الشروق، بيروت، 1993).

68- محمد كرد علي، خطط الشام، (مطبعة الترقي، دمشق،1926).

69- محمد أبو الليث الخير آبادي، معجم مصطلحات الحديث وعلومه وأشهر المصنفين فيه(ط 1، دار النفائس، الأردن،2009).

70- محمد ماهر حمادة، الوثائق السياسية والإدارية العائدة للعصور العباسية المتتابعة ، (ط3، مؤسسة الرسالة ، بيروت، 1958).

71- محمود شيت خطاب، قادة الفتح الإسلامي في بلاد ماوراء النهر، (ط 1،دار الأندلس الخضراء جدة، دار ابن حزم بيروت،1998).

72- مصطفى السباعي، اشتراكية الإسلام(ط3، الدار القومية للطباعة والنشر،دت).

73- مصطفى عباس الموسوي، العوامل التاريخية لنشأة وتطور المدن العربية الاسلامية،(دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، 1982).

74- مناع مرار خليفة ،المزارعة و المساقاة في الشريعة الإسلامية، (دار الرسالة، بغداد،1975).

75- موسى الحسيني المازنداني، تاريخ النقود الإسلامية، النقود الإسلامية (ط 3، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع، 1988).

76- نادية حسن صقر، مطلع العصر العباسي الثاني،(ط1، دار الشروق، جدة، 1983).

77- نادية محمود مصطفى، الدولة الأموية دولة الفتوحات، (ط1،المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996).

78- نجدة حماش، الإدارة في العصر الأموي، (ط1،دار الفكر،دمشق،1980).

79- الشام في صدر الإسلام، (ط1،دار طلاس، دمشق،1987).

80- يوسف أحمد الشيراوي، الاتصالات والمواصلات في الحضارة الإسلامية(ط 1، رياض الريس للكتب والنشر، لندن قبرص، 1992).

المراجع المترجمة:

81-آدم متز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، تر محمد عبد الهادي أبو ريدة، (ط5،دار الكتاب العربي، بيروت، دت).

82- أرشيبالد. ر. لويس، القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط، تر أحمد محمد عيسى، مراجعة وتقديم محمد شفيق غربال(مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، دت).

83- جاك ريسلر، الحضارة الإسلامية، تع خليل أحمد خليل،(ط 1، منشورات عويدات، بيروت باريس،1993).

84- أندريه ميكيل، جغرافية دار الإسلام البشرية حتى منتصف القرن الحادي عشر،تر إبراهيم خوري(د ط، دار اشبيلية للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، 1993).

85- جوزيف شاخت،كليفورد بوزوث، تراث الإسلام، تر محمد زهير السمهوري،حسين مؤنس، إحسان صدقي العمد (سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت،1985).

86- غوستاف لوبون، حضارة العرب، تر عادل زعيتر(هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2013).

87- فالتر هنتس، المكاييل والموازين الإسلامية وما يعادها في النظام المتري، تر كامل العسلي، (منشورات الجامعة الأردنية، عمان، 1970).

88- فرانز روزنتال، علم التاريخ عند المسلمين، تر صالح أحمد العلي،(ط 2،مؤسسة الرسالة،بيروت، 1983).

98- موريس لومبار، الإسلام في مجده الأول، ترإسماعيل العربي،(ط 3،دار الآفاق الجديدة، المغرب، 1990).

90- هايد، ف، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى (دط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1985).

91- ول ديوارنت، قصة الحضارة، تر محمد بدران،(مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر، 1964).

ثالثا: المجلات والدوريات.

01- أمين محمود عبد الله، طرق الحج والتجارة العربية في العصر الإسلامي، مجلة الفيصل، العدد 18، دار الفيصل الثقافية، المملكة العربية السعودية، 1978.

02- حسام السامرائي، السياسية الزراعية للدولة العباسية في القرن الثالث الهجري، مجلة كلية الإمام الأعظم، العدد2، مطبعة العاني ،بغداد ،1974.

03- حمد الجاسر، أنساب الأشراف للبلاذري، مجلة العرب ،ج3-4، السنة33، الرياض، 1998.

04- فاروق عمر فوزي، العصر الذهبي عصر الازدهار الحضاري، مجلة المؤرخ العربي، العدد 15، الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، بغداد،1980.

رابعا : المعاجم والموسوعات والأطالس.

01- دائرة المعارف الإسلامية، م 4، بيكر، مادة البلاذر ي، تر أحمد الشنتاوي وإبراهيم زكي خورشيد وعبد الحميد يونس، (دار المعرفة، بيروت، دت).

02- حسين مؤنس، أطلس تاريخ الإسلام، (ط1،الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1987).

خامسا: الرسائل الجامعية.

01- طلال جميل عبد العاطي رفاعي، نظام البريد في الدولة العباسية حتى منتصف القرن الخامس الهجري، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحضارة والنظم الإسلامية، إشراف حسام الدين قوام الدين السامرائي،كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1985-1986.

02- طلال شرف البركاني، مكاييل بلاد الحجاز في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وعهد خلفائه الراشدين، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحضارة والنظم المالية، إشراف محمد فهد الفعر،كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة،1993.

03- عبد الله علي عيدروس الباز، ملكية الموارد الطبيعية في الإسلام وأثرها على النشاط الاقتصادي، رسالة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، إشراف حسين حامد حسان، عبد الرحمان يسري أحمد، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1984.

04- عصام هاشم عيدروس الحضري، التطور الاقتصادي في العصر الأموي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، إشراف ربيع الروبي، عبد العزيز الخلاف، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة،1992.

05- محمد بن صامل السلمي، منهج كتابة التاريخ الإسلامي حتى نهاية القرن الثالث الهجري، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي، إشراف حسام الدين السامرائي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1984.

الفهارس العامة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أولا: فهرس الآيات القرآنية

السورة	الآية	رقم الآية	الصفحة
الحجرات	﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّـهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّـهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾	13	15
المائدة	﴿ ذَٰلِكَ فَضْلُ اللَّـهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّـهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾	54	26
الرعد	﴿وَفِي الأَرضِ قِطَعٌ مُتَجاوِراتٌ وَجَنّاتٌ مِن أَعنابٍ وَزَرعٌ وَنَخيلٌ صِنوانٌ وَغَيرُ صِنوانٍ يُسقى بِماءٍ واحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعضَها عَلى بَعضٍ فِي الأُكُلِ إِنَّ فِي ذٰلِكَ لَآياتٍ لِقَومٍ يَعقِلونَ ﴾	04	56
النحل	﴿وَالأَنعامَ خَلَقَها لَكُم فيها دِفءٌ وَمَنافِعُ وَمِنها تَأكُلونَ ﴿٥﴾ وَلَكُم فيها جَمالٌ حينَ تُريحونَ وَحينَ تَسرَحونَ ﴿٦﴾ وَتَحمِلُ أَثقالَكُم إِلى بَلَدٍ لَم تَكونوا بالِغيهِ إِلّا بِشِقِّ الأَنفُسِ إِنَّ رَبَّكُم لَرَءوفٌ رَحيمٌ ﴿٧﴾ وَالخَيلَ وَالبِغالَ وَالحَميرَ لِتَركَبوها وَزينَةً وَيَخلُقُ ما لا تَعلَمونَ﴾	05،06،07،08	63
الجمعة	فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّـهِ وَاذْكُرُوا اللَّـهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾	10	67
آل عمران	﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَـٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾	104	81
الأنعام	﴿ وَأَوفُوا الكَيلَ وَالميزانَ بالقِسطِ﴾	152	97
الشعراء	﴿ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾	183	97

ثانيا: فهرس الأحاديث النبوية.

الحديث	الصفحة
﴿تلعموا من أنسابكم ماتصلون به أرحامكم﴾	15
﴿من أخذ شبرا من أرض بغير حقه طوقه من سبع أرضين في نار جهنم ﴾	26

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ثالثا: فهرس الأعلام.

-آ-

- ابن آثال:42،

- أ-

- الأبرش الكلبي:16.
- أحمد بن إبراهيم الدورقي:29.
- أروى بنت أويس:26.
- أزدشير:12،11.
- إسحاق بن يحيى:24.
- إسماعيل بن زيد الأنطاكي:28.
- أمية بن عبد الله:39.
- أنو شروان كسرى بن قباذ:60.
- إياس بن معاوية:81.

- ب-

- بابك الخرمي:3.
- بشير بن داود:4.
- أبو بكر الصديق:19.
- البلاذري25،24،23،22،21،20،19،18،17،16،13،12،11،10،9،8،7،6،5،2، 50،49،48،46،44،43،41،40،38،37،36،35،34،33،31،30،29،28،27،26، 62،61،60،59،58،57،55،54،53،51&78،76،73،72،71،70،69،68،67،64، 102،101،99،97،94،92،91،84،83،82،81.

- ث-

- ثمامة الكاتب:28.

-ج-

- الجعد بن قيس النميري:82.
- جويرية بن أسماء:24.

-ح-

- الحجاج بن يوسف:51،47،45،44،43،41،20،13،81،63،57،83،85،
97،90.
- الحسن بن علي:18.
- الحسين بن علي:18.
- حفص بن عمر العمري:28.

-خ-

- خالد بن عبد الله القسري:50.
- الخصيب:10،7.
- خليفة بن خياط:22.

-د-

- داود بن عبد الحميد قاضي الرقة:29.
- دغفل بن حنظلة النسابة:16.
- دويد الكاتب:29.

-ر-

- رتبيل: 42.

-ز-

- زياد بن أبيه:51،40،38،27،26،25،23،9،86،83،82،81،79،73،70،69،61،58،
99،98.
- زيد بن ثابت: 100.

-س-

- سفيان الثوري:24.
- ابن سعد:22.
- سعيد بن جبير:43.
- سعيد بن زيد بن عمرو:26.
- سعيد بن العاص:56،26،21،100.
- سعيد بن عثمان بن عفان:61.
- سعيد بن عبد الملك:52،47،40.
- سليمان بن عبد الملك:46،34،21،20،60،59،49.

-ص-

- صالح بن عبد الرحمان:23.

-ط-

- الطبري:22.
- طلحة بن عبيد الله:64.

-ع-

- العباس بن عبد المطلب:16.
- عباس بن هشام الكلبي:25،29.
- عبد الرحمان بن الأشعث: 46،85،74.
- عبد الله بن الزبير:83،74،73،71،46،24،94.
- عبد الله بن عبد الرحمان بن سمرة:30.
- عبد الله بن صالح بن مسلم العجلي:29،28،24.
- عبد الله بن محمد بن الحنفية:60.
- عبد الله بن عبد الملك:42.
- عبد الملك بن مروان:45،42،41،40،29،25،24،22،20،13،94،95.
- عبيد بن سبع:25.
- أبو عبيد القاسم بن سلام:10.
- عبيد الله بن زياد:41،20.
- عثمان بن عفان:44،20،19.
- عدي بن أرطأة:28.
- عزة بنت حميل:28.
- علي بن زيد:3.
- علي بن أبي طالب:19.
- علي بن محمد:3.
- عمر بن الخطاب:100،73،44،43،41،22،19،16.
- عمر بن عبد العزيز:45،42،28،24،20،62.
- عمر بن هبيرة:25،20،39.
- عمرو بن العاص:58،49،20،62.
- عوانة بن الحكم:16.

-ف-

- فان فلوتن:51.
- أبي فديك الخارجي:20.
- الفرزدق:44.
- ابن الفقيه:58.
- فلهاوزن:51.

-ق-

- ابن قتيبة:18.
- قتيبة بن مسلم:23.
- قدامة بن جعفر:10.

-ك-

- كاسب بن ربيعة:39.
- كثير عزة:28.
- كسرى:43.

-م-

- مالك بن مسمع:40.
- المأمون:2،5،6.
- المتوكل:4،11.
- محمد صلى الله عليه وسلم:15،16،18،19،26،44،59،67،94.
- محمد بن السائب الكلبي:16.
- محمد بن سعد:23،24،29.
- محمد بن سيف:24.
- أبو مخنف (لوط بن يحيى):25.
- المدائني:21،23،24،25،27،28،29.
- مروان بن الحكم:20،23،24.
- مروان بن محمد:98.
- مسروق بن الأجدع:67.
- المسعودي(علي بن الحسين):12.
- المستعين:5.
- مسلمة بن عبد الملك:46.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

- مصعب بن الزبير:40،45،94.
- معاوية 72،67،62،61،59،48،44،43،42،40،24،23،22،19،16،97،99.
- المعتز:11،5.
- المعتصم:3،2.
- المعتضد:14.
- المعتمد:14،6.
- معقل بن سيار:26،23.
- المنصور:6.

- هـ-

- هارون الرشيد:10،7،6.
- هشام بن عبد الملك:45،29،23،16.
- هشام بن محمد بن السائب:29،17.
- الهيثم بن عدي:29،17.

- و-

- الواقدي(محمد بن عمر):27.
- الوليد بن عبد الملك:41،23،20،45،80،50،97.

- ي-

- يحيى بن اليمان:24.
- يزيد بن عبد الملك:20.
- يزيد بن معاوية:74،52،48،42،19،16.
- يزيد بن المهلب:100،87،49،21.
- اليعقوبي:18.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

رابعا: فهرس الأماكن والبلدان.

-آ-

- آسيا الصغرى:87.

-أ-

- الأبلة:88.
- الأبواء:83.
- أذربيجان:87،77.
- الأردن:57.
- أرمينية:87،13.
- الإسكندرية:59.
- الأنبار:57.
- أنطاكية:07.
- الأهواز:87،69،56.

-ب-

- البحرين: 68،76،71،83.
- بخارى:88،87.
- بردى:52،37.
- البصرة72،69،68،57،55،52،51،47،45،40،35،33،28،24،23،13،9،5،4،3، 100،99،98،92،89،88،83،82،79،78،77،74،73،99.
- البطائح:34،36،63،56،54،47،46.
- بعلبك:76.
- بغداد:29،28،9،8،7،5،3،2.
- بلخ:86.
- بيزنطة:92،91،88.
- بيسان:56.

-ت-

- تبوك:68.

-ث-

- الثغور:70،41،9.

-ج-

- الجار:72،24،76.
- جدة:73.
- جرجان:86،43.
- جرش:59.
- الجزيرة:87،64،50،44،30،9.

-ح-

- الحجاز:97،83،77،74،73،69،68،59،55،54،49،48،47،37،35.
- حلوان:41،62.
- حمص:71،43،9.

-خ-

- الخازر:21.
- خراسان:86،68،88.
- الخليج العربي:92،89،72.
- خوارزم:59.
- خيبر:35.

-د-

- دارين:82.
- دجلة:71،51،46،37،34،26.
- دمشق:95،94،87،83،77،76،74،71،69،68،55،52،37،9.
- الدوم:20.
- الديل:91،88.
- دير الجماجم:43.

-ر-

- الرقة:86،71،29،9.
- الرملة:77،71.

-ز-

- الزاب:21.
- الزابي:72،52،41،13.

-س-

- سامراء:3.
- سجستان:21.
- سمرقند: 86.
- سنجار:60.
- السند:4،22،63،67،88،89،91.
- السواد:24،34،37،51،54،59.
- السوس:40.
- سيراف:90.

-ش-

- الشام:22،29،34،35،37،44،45،47،48،51،52،54،55،56،58،60،68،71،76، 77،87،88،89،91،92،95،96.
- شبه الجزيرة العربية:33،35،48،50،54،55،57،64،68،76،89.
- الشراة:42،64.

-ص-

- الصين:3،33،54،72،87،88،89،90،92،93.

-ط-

- الطائف:34،35،37،45،49،56،58،59.
- الطالقان:86.
- طبرية:71.

-ع-

- العراق:2،5،8،23،26،27،33،34،35،37،42،44،45،46،48،49،52،53،54،55، 57،58،59،63،64،69،72،73،76،78،79،83،85،86،88،89،91،95،98.
- عمان:49،59،68،93،93.

-غ-

- غزنة: 88.
- الغوطة:35،37،52،76.

-ف-

- فارس:60،61،87،88.

- فدك:41،36،43.
- الفرات:52،46،37،34،55.
- الفسطاط:96،74.
- فلسطين:60،58.

-ق-

- القدس:58.

-ك-

- كابول:88.
- كانتون(خانفو):89.
- الكوفة:69،68،58،57،55،52،51،22،9،3،102،98،83،78،77،74،72.
- كرمان:41.

-ل-

- لبنان:52.

-م-

- مابين النهرين:54.
- ماوراء النهر:77،68،54،33،24،2.
- المجاز:83.
- المدائن:9.
- المدينة المنورة:56،55،54،48،36،35،24،22،20،83،77،76،74،73،69،68،59،
98،85.
- مرو:86،59.
- مصر:54،53،52،51،45،44،33،13،10،96،91،77،76،74،73،71،55.
- المصيصة:43.
- معرة النعمان:59.
- المغرب:91.
- مكة المكرمة:56،50،48،95،87،83،77،73،69،68.
- الموصل:87،83،71،69،52،40،20،9.
- المولتان: 90.

-ن-

- نابلس:77،60.
- النقيع:45.
- النيل:74،72،52،45،41،37،34،13.

-هـ-

- الهند:87،83،67،22،93،92،91،89،88.

-و-

- وادي القرى:57،42،36.
- واسط:95،84،82،78،77،72،69،57،55،52،41،13،9،101.
- الوهط:62،59،49.

-ي-

- اليمن:57،56،55،49،37،95،87،69،68،60،59.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

خامسا: فهرس القبائل والجماعات والأمم.

-آ-

- آل البيت:18.
- آل نهيك:29.

-أ-

- أتراك(ترك):2.
- أهل الحرب:75،82.
- أهل الذمة:101،83،76.
- أهل ظفار:56.
- الأعاجم:83،76.
- الأمويون(بنو أمية)70،69،68،54،46،45،44،42،39،34،30،26،25،23،20،19، 84،83،81،79،78،76،71.
- الأنصار:44.

-ب-

- بني باهلة:23،23،21.
- البدو:74،63.

-ت-

- بني تميم:23،21،25.
- الترك (أتراك):31،3،2.

-ج-

- الجراجمة:29.

-خ-

- الخوارج:84،74،57.

-د-

- دهاقين:58.

-ر-

- الروم:96،88،43،16،13،11،6،5.

-ز-

- الزط:5،4.

- الزنج:3،4.

-س-

- الساسانيين:12.
- السغد:26.

-ش-

- شعوبيين:7،16.

-ص-

- صينيين:90.

-ع-

- العباسيين(بني العباس):3،2،31،19،18،11.
- بني عثمان:26.
- عدنانية:19.
- العرب3،102،97،95،93،92،91،90،89،85،67،48،42،38،37،12،7،2.
- العلويين:3،18.

-ف-

- الفرس:96،61،16،11.

-ق-

- قريش:94،19.

-م-

- المسلمون:101،93،83،76،58،44،43،15.
- الموالي:36،82،84.
- المصريون:53.

-هـ-

- بني هاشم:18.
- الهنود:90.

-ن-

- بني النضير:44.

-ي-

- اليهود:100.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
المقدمة	أ – د
الفصل الأول: البلاذري ومنهجه في مصنفه أنساب الأشراف	01- 30
المبحث الأول:البلاذري عصره وحياته.	02- 14
المطلب الأول:عصره	02- 06
01- الحالة السياسية :	02- 03
02- الحالة الاقتصادية:	04- 05
03- الحالة العلمية:	05- 06
المطلب الثاني: المولد والنشأة.	07- 14
01- مولده ونسبه:	07
02- تعليمه وحياته العملية:	08- 14
أ- تعليمه:	08- 09
ب- حياته العملية ووظائفه:	10- 11
ج- آثاره ووفاته:	12- 14
المبحث الثاني:التعريف بكتاب أنساب الأشراف.	15- 30
المطلب الأول:علم الأنساب وتطوره.	15- 17
المطلب الثاني:محتوى كتاب أنساب الأشراف.	18- 21
المطلب الثالث:منهجه وموارده في مصنفه .	22- 30
01- منهجه.	22- 26
02- موارده.	27- 29
الفصل الثاني: السياسية الزراعية في الدولة الأموية	32- 65
المبحث الأول: العوامل المساعدة على تطور الزراعة.	32- 37
المطلب الأول:العوامل الطبيعية.	32- 36
01- المناخ:	32- 33
02- التضاريس والتربة:	33- 35
03- مصادر المياه:	35- 36
04- الموقع الاستراتيجي:	36

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الثاني:العوامل البشرية.	36- 38
المبحث الثاني : الملكيات الزراعية و مصادر الري.	38- 53
المطلب الأول: الملكية الخاصة للأراضي(أراضي العشر).	38- 41
01- الإقطاع:	38- 40
02- إحياء الأراضي الموات:	40- 41
03- عوامل التملك الأخرى:	41
المطلب الثاني: الملكية العامة للأراضي(أراضي الخراج).	42- 48
01- الأراضي الخراجية:	42- 44
02- أراضي الصوافي:	44
03- أراضي الحمى:	44- 45
04- أراضي المرافق العامة:	44- 45
05- أراضي الموات:	45- 47
المطلب الثالث:مصادر الري.	48- 53
01- مياه الأمطار.	48- 49
02- مياه الآبار والينابيع.	50
03- مياه الأنهار.	51- 53
المبحث الثالث: تطور الإنتاج الزراعي في العصر الأموي.	54- 64
المطلب الأول: الحاصلات الزراعية وأماكن زراعتها .	54- 61
01- الحبوب:	54- 56
02- الخضر والفواكه:	56- 61
المطلب الثاني: أساليب الاستغلال (الاستثمار) الزراعي.	61- 62
01- أسلوب الاستغلال (الاستثمار) المباشر:	61-62
02- أسلوب الاستغلال (الاستثمار) غير المباشر:	62
المطلب الثالث: الثروة الحيوانية.	63- 64
الفصل الثالث: السياسية التجارية في الدولة الأموية	67- 103
المبحث الأول : التجارة الداخلية.	67- 85
المطلب الأول: الطرق التجارية.	67- 75
01- الطرق البرية:	68- 71

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

02- الطرق المائية:	71- 75
المطلب الثاني:السلع المتبادلة بين الأقاليم.	75- 77
01- الصادرات:	75-76
02- الواردات:	76-77
المطلب الثالث: تجارة الأسواق المحلية.	77- 85
01- تنظيم الأسواق:	77- 85
02- أهم أسواق الدولة الأموية:	82- 85
المبحث الثاني: التجارة الخارجية.	86- 93
المطلب الأول:الطرق البرية والبحرية.	86- 89
01- الطرق البرية:	86- 88
02- الطرق البحرية:	88- 89
المطلب الثاني:العلاقات التجارية بين الدولة الأموية وغيرها من الدول.	90- 93
01- العلاقات التجارية مع الدولة البيزنطية:	90- 91
02- العلاقات التجارية مع الهند:	91- 92
03- العلاقات التجارية مع الصين:	92- 93
المطلب الثالث:أساليب المعاملات التجارية.	94- 103
01- النظام النقدي:	94- 96
02- الموازين والمكاييل والمقاييس:	97- 99
03- الأسعار:	99- 100
04- الصكوك والسفاتج والصيرفة.	100- 102
الخاتمة.	105- 107
الملاحق.	109- 115
قائمة المصادر والمراجع.	117- 128
الفهارس العامة.	130-153
أولا: فهرس الآيات القرآنية.	130
ثانيا: فهرس الأحاديث النبوية.	131
ثالثا: فهرس الأعلام.	132-136
رابعا: فهرس الأماكن والبلدان.	137-141

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

خامسا: فهرس القبائل والجماعات والأمم.	143-142
فهرس المحتويات:	147-144

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملخص

تعد كتب الأنساب من أهم المصادر التي يعتمد عليها في كتابة التاريخ الإسلامي وتاريخ الدولة الأموية بالخصوص فيما يتعلق بالنواحي الاقتصادية، ولعل من أفضلها كتاب أنساب الأشراف للبلاذري .

ولما كان موضوع السياسات الاقتصادية من الموضوعات التي لم تدرس بصفة دقيقة، خاصة في المشرق الإسلامي انطلاقا من مؤلف واحد، فقد وقع الاختيار عليها لتكون الدراسة تحت عنوان" السياسية الزراعية والتجارية للدولة الأموية (41-99هـ/661-717م) من خلال أنساب الأشراف للبلاذري".

ولعل من أفضل كتب الانساب مصنف أنساب الأشراف البلاذري الذي تلقى البلاذري تعليمه ببغداد ثم طاف مختلف مناطق العالم الإسلامي المعروفة آنذاك لزيادة معارفه، مما كان له انعكاس مباشر على معلوماته ومنهجيته التاريخية في معالجتها.

وللحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلا ل الحقبة التي عاشها البلاذري تأثير كبير على فكره وآرائه التي تناقلتها كتبه خاصة مصنفه أنساب الأشراف، فالبلاذري كإنسان يتأثر بالمجتمع الذي نشأ فيه ، بل كان له دور عملي في مجتمعه يتمثل في تقربه من السلطة الحاكمة آنذاك، مما يسر له سبل الاطلاع على مصادر أخباره.

تحدث البلاذري في مصنفه على مختلف الطرق والوسائل التي تكفل تطوير قطاع الزراعة والتي قام بها الخلفاء والولاة الأمويين على امتداد مناطق المشرق الإسلامي من إحياء وإقطاع للأرض الموات، وبعض إجراءاتهم حول الملكية العام والخاصة.

إن الدارس لتاريخ الدولة الأموية يدرك بما لا يدع مجالا للشك أن هذا العهد شكل مقياسا لمختلف السياسيات التجارية سواء ما تعلق بالتجارة الداخلية عند تحدثه عن الأسواق وتنظيمها أو التجارة الخارجية عند تحدثه أهم الدول المتعامل معها وأسس التعامل مع الدول .

ونتيجة لاهتمام البلاذري بالرحلات ومعرفته بالبلدان والصادرات والواردات والموازين والمكاييل يمكن اعتبار مصنف انساب الأشراف موسوعة اقتصادية خلدت صاحبها على مدى الأيام وأنارت الطريق أمام مختلف السياسات المتبعة على مر حقب التاريخ الإسلامي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

résume

les livres de "alansabe" sont considères parmi les plus important source qu'on peut s'appuyer dant l'écriture de histoires islamatique et histoires du paye amayede en particulier.

Concernant les cote économiques lorsque stratégique économique est parmi les thème qui ne en pas été abordes dune manière précise.

Donc Jai choisi ces thème pour être sup jet de recherche intitule" les stratégique agricoles et commerciale de l'état amawide (41-99h/661-717j) a partir de ansabe alachrafe de baladri, cette historia étudie a Baghdâd âpres il a visite différente région du monde islamique afin de augmenter ses connaissances et ces visite lu permet détitré amélioriez au niveau d'information et de méthodologie historique.

Baladri a parle dant son ouvrage de déférent moyenne qui peuvent développer le domaine de l'agriculture, et mi-temps les manier qui développe la commères extérieur et intérieur.

Celui qui a étudie histoire de amawide a comprime que ce dernier est considériez comme un model pour les stratégic commerciale

L'ouvrage de baladri lui permet d'entre son non dans histoire du monde.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

summer

The langnagge of ansebe books are considered as the main resource to be depended on when coming to the writing of Islamic books and the history of the amawide country especially concerning the economic.

And because the topic of the economic was one of the subjects that were not taught in details, so the choose was put on it to be dealt in a research entitle" the agriculture and the commercial politics of amawi country (41-99h/661-717j) through the noble ancest One of the best ancenter of ahraf,who has tanght look his hometowne bagdad.

Albaladri is historian hometown on Bagdad then he visited different parts of the Islamic Worde four the thing, and due to that he heed this wide range of information and this beautiful historical style .

Albaladri talked in his book about the deference of irak and the tools that enhance the cultural sector from develop and its cutting and some of their instruction about the special prosperity of the whole property.

The learner to the history of anawi country realize that with no doubt thete different commercial politics either the matter is concerned with the national commerce when talked about supermarkets and the relation with the nation.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية